جمهورية العراق
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلّيّة التّربية للعلوم الإنسانيّة
قسم اللغة العربيّة

دلالاتُ العوارضِ التّركيبيّةِ في قَصَصِ النّبيِّ مُوسى عليه السلام في القرآنِ الكريمِ

رسالة قُدّمت إلى مجلس كلية التّربية للعلوم الإنسانيَّة في جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في اللّغة العربيّة

من قبل الطالب:

علي حمزة صالح عبد

بإشراف:

أ. د . نجلاء حميد مجيد

١٤٤٣ هـ ٢٠٢٢ م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾ قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾ ﴾

[الكهف: ٥٦ – 66]

إقرار المشرف

أشهدُ أنَّ إعدادَ هذهِ الرسالةِ الموسومةِ بـ (دلالات العوارضِ التَّركيبيّةِ في قَصَصِ النَّبيِّ موسى عليه السلام في القرآنِ الكريمِ) جرى تحت إشرافي في كلّيّة التَّربية للعلومِ الإنسانيةِ – جامعة بابل – قسم اللغة العربيّة، وهي جزءٌ من متطلباتِ نيلِ درجةِ الماجستير في اللغةِ العربيةِ، وأنَّ الرسالة قد اسْتَوْفَتْ خُطَّتها استيفاءً تامًّا يُؤهّلها للمناقشة.

المشرف: أ . د . نجلاء حميد مجيد

التاريخ: / / ٢٠٢٢

بناءً على هذه التوصية المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ . م . د حمزة خضير أفندي

(رئيس قسم اللغة العربية)

التاريخ : / / ٢٠٢٢

شهادة الخبير العلمي

أشهدُ أنّي قد اطلعتُ على رسالة الطالب علي حمزة صالح الموسومة بـ (دلالات العوارض التركيبية في قصص النبي موسى عليه السلام في القرآن الكريم) وقوّمتها علميًا وأجدُ أنَّها صالحةٌ للمناقشة.

التوقيع:

الاسم:

الدرجة العلمية:

مكان العمل:

التاريخ: / / ٢٠٢٢

قرار لجنة المناقشة

نَحْنُ أَعْضَاءُ لَجْنَةِ المُنَاقَشَةِ نَشْهَدُ أَنَّنَا اطَّلَعْنَا عَلَى الرِّسَالَةِ المَوْسُوْمَةِ بـ(**دلالات العوارضِ التَّركيبيّةِ في قَصَصِ النَّبيِّ مُوسى عليه السلام في القرآنِ الكريمِ**) الَّتِي أَعَدَّهَا الطَالِبُ: (**علي حمزة صالح عبد**)، وَقَدْ نَاقَشْنَاهُ فِي مُحْتَوَيَاتِهَا، وَفِي مَا لَهُ عَلَاقَةٌ بِهَا، وَهِيَ جَدِيرَةٌ بِالقَبُوْلِ لِنَيْلِ دَرَجَةِ المَاجِسْتِيرِ فِي كُلِّيَّةِ التَّرْبِيَةِ لِلْعُلومِ الإنْسانِيَّةِ/ اللّغَةِ العَرَبِيَّةِ/ لُغَة، بِتَقْدِيرِ ( ).

الإمضاء

الاسم: أ. د أسيل عبد الحسين حميدي

جامعة بابل

رئيسًا

التاريخ: / / ٢٠٢٢

الإمضاء

الاسم: أ. د سعيد سلمان جبر

جامعة واسط

عضوًا

التاريخ: / / ٢٠٢٢

الإمضاء

الاسم: أ. د أمين عبيد جيجان

جامعة بابل

عضوًا

التاريخ: / / ٢٠٢٢

الإمضاء

الاسم: أ. د نجلاء حميد مجيد

جامعة بابل

عضوًا ومشرفًا

التاريخ: / / ٢٠٢٢

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة بابل على قرار لجنة المناقشة.

الإمضاء

الاسم: أ. د علي عبد الفتّاح فرهود

عميد كلية التربية للعلوم الإنسـانية

التاريخ: / / ٢٠٢٢م

الإهـــــــــداء

إلى روحيْهِما ... أمّي وأبي الحاضرينِ دوماً رغم الغياب، راجياً أن يكونَ حَسَنَةً وصَدَقَةً عنْهما ...

إلى روحِ أخي الشَّهيدِ السَّعيد (أكرم) رحمه اللّهُ تعالى وأسكنه فسيحَ جنّاته...

إلى إخوتي سندي وعزوتي في حياتي ...

إلى المرأةِ التي صَنَعَتْ أيّامي وكَلَّلتْها بالجمال، زوجتي العزيزةِ وشريكةِ عمري وتوأمِ روحي: إليكِ ... لأعبِّرَ لكِ عن مدى امتناني؛ لأنَّكِ دائمةُ الثّقةِ بنجاحي ...

إلى زينةِ حياتي وبهجتها، إلى الابتسامات التي تغدق عليّ الأمل ... إليكم أولادي الأحبّاء ...

إلى جميعِ أساتيذي الكرام الذين لم يتوانوا في مدِّ يدِ العونِ لي ...

أهدي لكم جميعاً ثمرةَ هذا الجهد المتواضع.

الباحث

شكر وامتنان

اللّهمَ لكَ الحمدُ حمدَ الشاكرين، ولكَ الحمدُ حمدَ الطيّبين، لكَ الحمدُ حتّى ترضى، ولكَ الحمدُ بعدَ الرضى، ولكَ الحمدُ إذا رضيت، اللّهم لكَ الحمدُ حمدَ الشاكرين الذاكرين حمدَ ملءِ السمواتِ والأرضِ، اللّهم لكَ الحمدُ كما ينبغي لجلالِ وجهِك وعظيمِ سلطانِك. وبعد :

فيسعدني أن أتقدّمَ بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذتي الدكتورة نجلاء حميد مجيد وأستاذي الدكتور محمَّد نوري الموسويّ اللذينِ كان لهما الفضل بعد الله عزَّ وجلَّ في إنجاز هذه الرسالة على هذه الصورة، واللذينِ كانا يشجّعاني على البحث والاطلاع للوصول إلى الحقيقة، وطوّعا وقتهما وجهدهما لمساعدتي وتوجيهي نحو الصواب، فأعطياني من غزير علمهما وواسع معرفتهما واطلاعهما، داعيًا الله سبحانه وتعالى أن يوفّقهما وينير دربهما ويمنّ عليهما بالصحة والعافية، فجزاهما الله في الدنيا والآخرة خير الجزاء.

وأتقدّمُ بالشكر والتقدير لكلِّ أساتيذي في كلّية التربية للعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية في جامعة بابل.

وأخيرًا أتقدّمُ بالشكر والتقدير لكلِّ من ساندني وشجّعني ولو بكلمة واحدة في إتمام رسالتي وإكمال دراستي.

وأرجو من الله عزَّ وجلَّ أن يجعلَ هذا العمل في ميزان حسناتي، وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين ...

والله وليُّ التوفيق

محتويات الرسالة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١- ٤
التمهيد / عوارض التركيب	٦ - ١٥
الفصل الأوّل / عارض الحذف	١٧- ٩٦
توطئة	١٧
المبحث الأول / عارض الحذف في العناصر الإسناديّة	٢٢- ٧٠
أوّلًا: عارض الحذف في المسند إليه	٢٣
١ - عارض حذف المبتدأ	٢٣
٢ - عارض حذف الفاعل	٣١
ثانياً: عارض الحذف في المسند	٣٧
١- عارض حذف الخبر	٣٧
مواضع حذف الخبر وجوباً	٣٧
مواضع حذف الخبر جوازاً	٤٣
عارض حذف خبر (لا النافية للجنس)	٤٥
٢ - عارض حذف الفعل	٤٨
حذف الفعل وجوباً	٤٩
حذف الفعل جوازاً	٥٧
عارض حذف الجملة	٦١

المبحث الثاني / عارض الحذف في العناصر غير الإسناديّة	**٧٢ - ٩٥**
١ - عارض حذف المفعول به	**٧٣**
٢ - عارض حذف الحال	**٧٧**
٣ - عارض حذف التمييز	**٧٨**
٤ - عارض حذف الصفة	**٨٠**
٥ - عارض حذف الموصوف	**٨٢**
٦ - عارض حذف المضاف	**٨٥**
٧ - عارض حذف المضاف إليه	**٨٨**
٨ - عارض حذف عائد الصلة	**٩٢**
٩ - عارض حذف حرف الجرّ	**٩٣**
الفصل الثاني / عارض التقديم والتأخير	**٩٨ - ١٥٣**
توطئة	**٩٨**
المبحث الأوّل / عارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية	**١٠٥ – ١٢٢**
أوّلاً: عارض تقديم الخبر على المبتدأ	**١٠٥**
١ - وجوب تقديم الخبر على المبتدأ	**١٠٧**
٢ - جواز تقديم الخبر على المبتدأ	**١٠٩**
ثانياً: عارض التقديم في النواسخ	**١١٤**
١ - عارض تقديم خبر (كان و أخواتها)	**١١٤**
٢ - عارض تقديم خبر (إنّ و أخواتها)	**١١٨**
المبحث الثاني / عارض التقديم والتأخير في الجملة الفعلية	**١٢٤ - ١٥٣**
أوّلاً: عارض التقديم بين معمولات الفعل	**١٢٤**

١ - عارض تقديم المفعول به على الفاعل	١٢٤
٢ - عارض تقديم المفعول به على الفعل والفاعل	١٣٠
ثانياً : عارض التقديم بين متعلّقات الفعل	١٣٦
١ - عارض تقديم شبه الجملة المتعلّقة بالفعل على الفعل	١٣٨
٢- عارض تقديم شبه الجملة المتعلّقة بالفعل على الفاعل	١٤٣
٣- عارض تقديم شبه الجملة المتعلّقة بالفعل على نائب الفاعل	١٤٦
٤- عارض تقديم شبه الجملة المتعلّقة بالفعل على المفعول به	١٤٨
٥- عارض تقديم شبه الجملة المتعلّقة بالفعل على الحال	١٥٢
الفصل الثالث / عارض العدول عن المطابقة	١٥٤- ١٩٤
توطئة	١٥٨
المبحث الأوّل / عارض العدول عن المطابقة في النوع (التذكير والتأنيث)	١٦٠- ١٦٨
أوّلًا: عارض العدول عن المطابقة في النوع بين المبتدأ والخبر	١٦٠
ثانياً: عارض العدول عن المطابقة في النوع بين الفعل والفاعل	١٦٣
المبحث الثاني / عارض العدول عن المطابقة في العدد (الإفراد والتثنية والجمع)	١٧٠- ١٨٠
أوّلًا: عارض العدول عن المطابقة في العدد بين المبتدأ والخبر	١٧١
ثانياً: عارض العدول عن المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل	١٧٥
ثالثاً: عارض العدول عن المطابقة في العدد بين النعت والمنعوت	١٧٦
المبحث الثالث / عارض العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه	١٨٢- ١٩٤
١ - عارض العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه في التذكير والتأنيث	١٨٣

٢ - عارض العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه في الإفراد والتثنية والجمع	**١٨٤**
٣ - عارض العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه في الخطاب والتكلّم والغيبة (الالتفات)	**١٩٠**
الخاتمة	**١٩٥- ١٩٧**
قائمة المصادر والمراجع	**١٩٨- ٢٢٠**
ملخص باللغة الانكليزية	**a – b**

مُقدِّمـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَـــــدِّمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، فاتحةُ كلِّ خير، وتمامُ كلِّ نعمة، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ النبيينَ وخاتمِ المرسلينَ سيدنا ومولانا محمَّدٍ بنِ عبدِ اللهِ الذي بلّغَ الرسالةَ وأدّى الأمانةَ، ونصحَ الأمّةَ وكشفَ الغمّةَ، وعلى آله الطيبينَ الطاهرينَ، وأصحابِهِ الغرّ المنتجبينَ ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدين. وبعد:

فإنَّ أشرفَ العلومِ وأفضلَها علومُ القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه الذي أنزله الله سبحانه وتعالى بلسانٍ عربيٍّ مبين على صدرِ رسوله الكريم، وجعله شاملًا لكلِّ النواحي اللغوية والبيان، فهو الكتاب الشامل لكلَّ ما يخصّ اللغة العربية من نحوٍ وصرفٍ وبيان، ما جعله المرجع الأساس لكلِّ علماء اللغة وعشّاقها.

وقد جاء أسلوبُ القرآنِ الكريم غايةً في الفصاحة والبلاغة، فأعجز فحولَ العرب عن الإتيان بمثله فوقفوا أمامه عاجزين لإعجازه، وعجزوا أن يحيطوا جواهرَ قعره المصون، فهبّوا لاستخراج هذه الجواهر البلاغية في ساحله المكنون، لذا كان سرُّ إعجازه في بلاغته التي لا تنفدُ معانيها ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾﴾ [لقمان : ٢٧].

وقد اتّصفت لغةُ القرآن الكريم بوفرة الأساليب اللغويّة والبيانيّة، وتنوّعت طرق التعبير. فهي تطيلُ في الكلام وتوجزُ فيه إذا اقتضى المقامُ ذلك، وتُقدِّمُ وتُؤخِّرُ في بعض الكلمات، وتراعي أن يكونَ الكلامُ مطابقًا لمقتضى الحال، فتراعي حال المتكلِّم والمخاطب والغائب.

ونجدُ أنَّ اللغة تخرجُ عن الأصول المتفّقِ عليها عند النحويّين، فتحذفُ عنصرًا من عناصر الكلام، وتقدِّمُ ما حقّه التأخير، وتعدلُ عن المطابقة بين أجزاء الكلام، وهذا العدولُ عن الأصل يأتي لأغراضٍ بلاغية يتطلبّها المقام ويقتضيها سياق الكلام، وقد لا يتحقّقُ المعنى بدونها، وهذا ما أطلقَ عليه النحويّون اسم العوارض التركيبية التي تمثّلها ظواهر الحذف والتقديم والتأخير والعدول عن المطابقة، وقد وقع اختياري على دراسة هذه العوارض التركيبية في قصص النبي موسى عليه السلام في القرآن الكريم، والتي تعدّدت وتكرّرت كثيرًا في القرآن، وقد قامت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التطبيقي برصد هذه العوارض واستقراء شواهدها في هذه القصص ودراستها من جانبين من جوانب اللغة هما الجانب النحويّ والجانب الدلاليّ، وذكر آراء النحويّين والمفسّرين واختلافاتهم حولها، والتعليق عليها وتحليلها.

وقد اعتمدتُ في دراستي هذه على مجموعة من مصادر النحو والتفسير والبلاغة، فمن كتب النحو: كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، وكتاب الخصائص لابن جنيّ (ت ٣٩٢ هـ)، وشرح المفصّل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت ٧٦١ هـ). ومن كتب التفسير: معاني القرآن للفرّاء (ت ٢٠٧ هـ)، وجامع البيان للطبريّ (ت ٣١٠ هـ)، والكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشريّ (ت ٥٣٨ هـ)، والمحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت ٥٤٦ هـ)، والبحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥ هـ)، والدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبيّ (ت ٧٥٦ هـ)، ومن كتب البلاغة: كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١ هـ)، والبرهان في علوم القرآن للزركشيّ (ت ٧٩٤ هـ)، وأساليب بلاغية للدكتور أحمد مطلوب، وغيرها من المصادر والمراجع.

ومن الدراسات السابقة لعوارض التركيب التي اطّلعتُ عليها:

- عوارض التركيب في سورة البقرة دراسة نحوية وصفية، الباحثة: سامية مونس خليل أبو سعيفان، الجامعة الإسلامية – غزّة، ١٤٣٣ هـ.
- عوارض التركيب في الأصمعيات (دراسة نحوية وصفية تطبيقية)، الباحثة: أرواح عبد الرحيم الجرو، الجامعة الإسلامية – غزّة، ١٤٣٥ هـ.
- عوارض التركيب في ديوان إبراهيم طوقان، الباحثة: سهيلة عبد الفتاح محمد سعد، جامعة الأزهر – غزّة، ١٤٣٦ هـ.
- عوارض التركيب في سورة الأعراف دراسة نحوية دلالية، الباحث: إبراهيم خليل علاوي النعيمي، جامعة آل البيت، ١٤٣٧ هـ.

وقد جاءت هذه الرسالة على ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد وتتلوها خاتمة.

التمهيد: عوارض التركيب، تناولتُ فيه معنى العارض لغة واصطلاحًا، ومعنى التركيب لغة واصطلاحًا، ومعنى الجملة لغة واصطلاحًا.

الفصل الأوّل: عارض الحذف، تناولتُ فيه عارض الحذف، وبيّنتُ فيه معنى الحذف لغة واصطلاحًا، وأنواع الحذف، وفوائده، وأغراضه البلاغية، وتقدير المحذوف وضوابط تقديره. وقد قسّمته إلى مبحثين:

المبحث الأوّل: عارضُ الحذف في العناصر الإسناديّة.

المبحث الثاني: عارضُ الحذف في العناصر غير الإسناديّة.

الفصل الثاني: عارض التقديم والتأخير، تناولتُ فيه عارض التقديم والتأخير، وبيّنتُ فيه معنى التقديم والتأخير لغة واصطلاحًا، وشروطه وأسبابه وأغراضه، وقد قسّمته إلى مبحثين:

المبحث الأوّل: عارضُ التقديم والتأخير في الجملة الاسمية.

المبحث الثاني: عارض التقديم والتأخير في الجملة الفعلية.

الفصل الثالث: عارض العدول عن المطابقة، وبيّنتُ فيه معنى المطابقة لغة واصطلاحًا، وأهمية المطابقة. وقد قسّمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: عارض العدول عن المطابقة في النوع (التذكير والتأنيث).

المبحث الثاني: عارض العدول عن المطابقة في العدد (الإفراد والتثنية والجمع).

المبحث الثالث: عارض العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه.

الخاتمة: تضمُّ الخاتمة أهم نتائج البحث التي توصّلتُ إليها.

وختامًا أحمدُ الله سبحانه وتعالى الذي وفّقني لإنجاز هذا الجهد المتواضع على ما فيه من نقص وتقصير، ولا يفوتني أن أتقدّم بالشكر والامتنان إلى أستاذتي الدكتورة المشرفة على هذه الرسالة الدكتورة نجلاء حميد مجيد، التي منحتني الكثير من وقتها وجهدها، وكان لتوجيهاتها أثرٌ كبيرٌ في إنجاز هذا الجهد المتواضع، فأسأل اللهَ سبحانه وتعالى أن يوفقها لخدمة لغتنا العربية وكتاب الله العزيز، ويطيلَ في عمرها ويمنحها الصحة والعافية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرفِ الأنبياء والمرسلين محمَّدٍ وآله الطيبين الطاهرين.

الباحث

التَّمْهيـــــــد

(عوارض التَّركيب)

عوارضُ التَّركيبِ

أوّلًا/ العوارضُ في اللغةِ والاصطلاحِ:

١- العوارضُ لغةً:

العوارضُ جمعُ عارضٍ، يقولُ الأزهري (ت ٣٧٠ هـ): ((وكُلُّ مانعٍ مَنَعَكَ منْ شُغْلٍ وَغَيرِهِ مِنَ الأمْراضِ فَهُوَ عارضٌ، وقدْ عَرَضَ عارِضٌ، أيْ حالَ حائِلٌ وَمنَعَ مانِعٌ. ومِنْهُ قيلَ لا تعرِضْ لِفلانٍ، أَيْ لا تَعْتَرِضْ لهُ فَتَمْنَعَهُ باعْتراضِكَ أَن يَقْصدَ مُرادَه وَيذَهبَ مَذْهبَهُ. ويُقال سَلكْتُ طَريقَ كذا فَعَرَضَ لِي فِي الطَّرِيقِ عارِضٌ، أَيْ جَبَلٌ شامِخٌ قَطَعَ عَلَيَّ مَذْهَبي عَلى صَوْبي))[١].

ويقولُ ابنُ منظور(ت ٧١١ هـ): ((وعَرَضَ لَهُ عارِضٌ مِنَ الحُمَّى وغَيرِها. وعَرَضْتُهم عَلَى السَّيْفِ قَتْلًا. وعَرَضَ الشَّيءُ يَعْرِضُ واعترَضَ: انتَصَبَ ومَنَعَ وَصارَ عارِضًا كالخشَبةِ المنتصبةِ فِي النَّهْرِ وَالطَّرِيقِ وَنَحْوِهَا تَمْنَعُ السَّالِكِينَ سُلوكَها. وَيُقَالُ: اعتَرَضَ الشيءُ دُونَ الشيءِ أَي حَالَ دُونَهُ... والعَرَضُ: مِنْ أَحْداثِ الدَّهْرِ مِنَ الْمَوْتِ وَالْمَرَضِ وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ قَالَ الأَصمعي: العَرَضُ الأَمر يَعْرِضُ لِلرَّجُلِ يُبْتَلَى بِهِ؛ قَالَ اللِّحْيَانِيُّ [٢]: والعَرَضُ مَا عَرَضَ للإِنسانِ مِنْ أَمرٍ يَحْبِسهُ مِنْ مَرَضٍ أَو لُصُوصٍ. والعَرَضُ: مَا يَعْرِضُ للإِنسان مِنْ الْهُمُومِ والأَشغالِ.... والعَرَضُ والعارِضُ: الآفةُ تعرِضُ في الشَّيءِ))[٣].

---

(١) تهذيب اللغة: ١/ ٢٨٩ ، مادة (عرض)، (عضر)، (ضرع) ، (رضع).

(٢) عليّ بن المبارك، وقيل: عَليّ بن حَازِم اللحيانيّ، ويكنّى أبا الحسن، من أكابر أهل اللغة، أَخذ عَن الْكسَائي، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلّام وله «كتاب النوادر»، كان حيًّا قبل (١٨٩ هـ). (ينظر: طبقات النحويّين واللغويين لأبي بكر الزبيديّ: ١٩٥، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي بركات الأنباريّ: ١٣٧، ومعجم الأدباء لياقوت الحمويّ: ٤/ ٨٤٣ ، ومعجم المؤلّفين لعمر رضا كحالة: ٢/ ٤٩٠).

(٣) لسان العرب: ٧ /١٦٨-١٦٩ ، مادة (ع ر ض).

نخلصُ ممّا سبقَ أنَّ العارضَ هو المانعُ أو الحائلُ الذي يمنعك من بلوغِ ما تقصده والذي يحولُ بينك وبينهُ، ممّا يجعلك تسلكُ طريقًا آخرَ غير الطريقِ الأصليّ.

٢- العوارضُ اصطلاحًا:

وردَ مصطلح العارض عندَ النحويّين القدامى، إذ ذكره سيبويهِ في كتابِهِ في باب (ما يكون في اللفظ من الأعراض): ((اعلم أنّهم ممّا يَحذفون الكلمَ وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطًا))[١].

وأفردَ ابنُ جنيّ في كتابهِ الخصائص بابين لعوارضِ التركيب، أطلق على الأول اسمَ (باب في شجاعة العربية) فقال: ((اعلم أنَّ معظمَ ذلك إنّما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف))[٢]، وأطلقَ على الثاني اسم (باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض)[٣].

واستعملَ ابنُ عقيل (ت ٧٦٩ هـ) مصطلحَ العارض بقوله: ((العمدةُ في الاصطلاح ما عدمُ الاستغناء عنه أصلٌ لا عارضٌ كالمبتدأ، والفضلةُ ما جواز الاستغناء عنه أصلٌ لا عارضٌ كالحال))[٤].

ويُعبّرُ عنهُ أيضًا بالعدول عن الأصل، وقد استعمل الأشموني(ت ٩٢٩ هـ) هذا المصطلح بقوله: ((ويجوز العدول عن هذا الأصل؛ فيتقدَّم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في المعنى، فيقال: ألبسُنْ نَسْجَ اليمنِ منْ زارَكُمْ))[٥].

---

(١) الكتاب: ١ / ٢٥.

(٢) الخصائص: ٢ / ٣٦٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٢٩٥.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٦.

(٥) شرح الأشموني لألفية بن مالك: ١ / ٤٤٤.

وتابعه على ذلك من المحدثين الدكتور تمّام حسّان بقوله: ((ويمكنُ للعدولِ عن أصل وضع الجملة أن يكون بالعدول عن أي واحدٍ من هذه الأصول بواسطة الحذف أو الإضمار أو الفصل أو تشويش الرتبة بالتقديم والتأخير أو التوسّع في الإعراب))[١].

ويطلق عليه أيضًا الخروج عن الأصل، يقولُ الدكتورُ فاضلُ السامرائيّ في أثناء حديثهِ عن التقديم والتأخير: ((لو قلتَ: (ضربَ محمَّدٌ خالدًا) كنتَ قد جريتَ على الأصلِ، فإنْ قدّمتَ (خالدًا) الذي هو فضلةٌ عن محله دخل ذلك في باب التقديم والتأخير ولا بدَ أن يكونَ ذلك لسببٍ، فلو قلتَ (ضربَ خالدًا محمَّدٌ) أو (خالدًا ضربَ محمَّدٌ) أو (خالدًا محمَّدٌ ضربَ) لم تكنْ قد جريتَ على الأصلِ وإنّما دخلتَ في باب التقديم والتأخير الذي لا بُدَّ له من سبب))[٢].

وقد ذهبَ بعضُ الباحثين المحدثين إلى إطلاق مصطلح الطارئ على العارض بناءً على الفهم المعجميّ للطروء فقط [٣]، بيدَ أنَّ الدكتور فالح حسن كاطع الأسديّ قد فرّق بين المصطلحين وعرَّف الطارئ بقوله: ((هو ظاهرةٌ لغويةٌ تقومُ على تدافعِ حكمينِ متضادَّينِ تكونُ الغلبةُ للّاحقِ منهما))[٤]، ورأى أنَّهما موضوعان لغويان مختلفان قد يتقاربانِ في جانب تعبيرهما عن التغيير، ويبتعدانِ في جوانبَ أخر، ولذلك فقد أفردَ في كتابه (الطارئ في العربية) عنوانًا جانبيًّا وضّح فيه الفرق بين المصطلحينِ وجعلَ للطارئ علامةً تميّزه عن العارض [٥].

(١) الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٣٠.

(٢) الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٣٥.

(٣) ينظر: النحو الوافي: ٢ /١٥٥، وبناء الجملة العربية: ٢٤٦، ومعجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة: ١٥٠، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٧.

(٤) الطارئ في العربية: ٤٠.

(٥) ينظر: المرجع نفسه: ٥١ – ٥٥.

ومن المصطلحات الأخرى للعارض: الانزياح، والتجاوز، والانحراف، والاختلال، والإطاحة، والمخالفة، والشناعة، والانتهاك، وخرق السنن، واللحن، والعصيان، والتحريف[١].

نخلصُ ممّا سبقَ أنَّ العوارضَ هي الظواهرُ التي تعرضُ لبنيةِ الجملةِ فتخالفُ الأصلَ اللغوي الذي وُضعتْ عليه، من حذفٍ وتقديمٍ وتأخيرٍ وغيرها لغرض يريده المتكلّم.

ثانيًا/ التركيبُ في اللغةِ والاصطلاحِ:

١- التركيبُ لغةً:

يقولُ أحمدُ بن فارس (ت ٣٩٥ هـ): (((رَكَبَ) الرَّاءُ وَالْكَافُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ مُطَّرِدٌ مُنْقَاسٌ، وَهُوَ عُلُوُّ شَيْءٍ شَيْئًا))[٢]، ويقولُ ابن منظور: ((رَكَّبَ الشَّيْءَ: وَضَعَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ))[٣].

فالتركيب بمعناه اللغوي هو ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ، ووضعُ شيءٍ على شيءٍ.

٢- التركيبُ اصطلاحًا:

درسَ النحويّون القدماء التركيبَ دراسةً شاملةً، تضمّنتْ جميعَ جوانبهِ المختلفة، في باب ائتلاف الكلمات، يقولُ ابنُ السرّاج (ت ٣١٦ هـ): ((فالاسمُ قد يأتلفُ مع الاسمِ نحو قولك:(اللهُ إلهُنا)، ويأتلف الاسمُ والفعل نحو: قامَ عمرٌو، ولا يأتلف الفعلُ مع الفعلِ، والحرفُ لا يأتلفُ مع الحرفِ))[٤]. وتابعه في ذلك أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) بقوله:((فالاسمُ يأتلف مع الاسم، فيكون كلامًا مفيدًا كقولنا: عمرٌو أخوكَ، وبشرٌ صاحِبُك. ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا: كتبَ عبدُ اللهِ، وسَرَّ بكرٌ. ومن

---

(١) ينظر: الأسلوبية والأسلوب : ١٠٠.
(٢) مقاييس اللغة: ٢/ ٤٣٢، مادة (ركب).
(٣) لسان العرب: ١ / ٤٣٢ ، مادة (ر ك ب).
(٤) الأصول في النحو: ١ / ٤١.

ذلك: زيدٌ في الدارِ، ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلامًا كقولنا: إنَّ عمرًا أخوك، وما بشرٌ صاحِبُكَ، وهل كتبَ عَبْدُ اللهِ، وما سَرَّ بكرٌ، ولعلَّ زيدًا في الدارِ))[١].

وتناولهُ الزمخشريّ في باب الإسناد بقوله:((الكلامُ هو المركَّبُ من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. وذاك لا يتأتّى إلّا في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحبُك. أو في فعلٍ واسمٍ نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ، وانطلقَ بكرٌ))[٢].

وتابعه السَّيّوطي(ت ٩١١ هـ) في ذلك، وبيّنَ العلّةَ من هذا الإسناد بقوله: ((إنَّ الكلام لا يتأتى إلَّا من اسمينِ أَو من اسْم وفعل فلَا يتَأَتَّى من فعلين ولا حرفين ولا اسْم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة لأَنَّ الإفادة إِنَّما تحصل بالإِسْنادِ وهو لا بُدَّ لَهُ من طرفين مُسْند ومسند إِلَيْهِ))[٣].

وذهب ابنُ يعيش إلى أنَّ التركيب ينقسمُ إلى قسمين، تركيب إفراد وتركيب إسناد[٤]، فتركيب الإفراد ليس موضوعنا، وما نحنُ بصدده هو تركيب الإسناد.

وتناولَهُ المحدثونَ بالدراسةِ والتحليل، فالدكتور فاضل السامرائيّ يرى أنَّ الكلامَ يتألّفُ في الأصلِ إمّا من اسم واسم، أو من فعلٍ وأسم، وذلك نحو: أخوكَ قادمٌ ويقدمُ أخوك[٥]، وعرّفهُ الدكتور عليّ أبو المكارم بأنَّه: ((ضمُّ كلمةٍ إلى أخرى، لا على طريقِ سردِ الأعداد))[٦].

---

(١) الإيضاح العضدي: ٩.

(٢) المفصّل في صنعة الإعراب: ٢٣.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١ / ٥٢.

(٤) ينظر: شرح المفصّل: ١ / ٧٢.

(٥) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٣٤.

(٦) الجملة الفعلية: ١٩.

فالتركيب اعتمادًا على ما سبق هو ضمُّ اسمٍ إلى جانب اسمٍ، أو فعلٍ إلى جانب اسمٍ؛ ليُكوِّنا كلامًا مفيدًا يؤدي وظيفته الاتصالية ويَقبله المتلقي، وهو على عدة صور، فقد يكون مركّبًا من اسمين وهو الجملة الاسمية، أو من فعلٍ واسم وهو الجملة الفعلية، وقد يطول هذا التركيب، فتتصل به شبهُ الجملة – من الظرف والجارِّ والمجرور – والمفاعيل بأنواعها، وغيرها من الفضلات التي وإن كانت غير أصيلة في الجملة من الناحيةِ التركيبيةِ، فإنَّها أصيلة من ناحية المعنى والدلالة، كالحال والنعتِ والتوكيد والتمييز.

وقد أطلقَ النحويّون على التركيبِ اسمَ الجملة أو الكلام، واختلفوا في حديثهم عن مفهوم الجملة، فتعدَّدت تعريفاتُهم واختلفت من نحويٍّ لآخر. وهذا بسبب ما وضعوه من معايير والتي كان التوجُّه العام فيها هو حُسن السكوت وتمام الفائدة.

يرى بعضُهم أنَّ الجملةَ هي الكلامُ، كابن جنيّ والزمخشريّ، فابن جنيّ يقول: ((أما الكلام فكلُّ لفظ مستقِّل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسمّيه النحويّون الجمل، نحو زيدٌ أخوك، وقامَ محمّدٌ وضربَ سعيدٌ، وفي الدارِ أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء وعاء في الأصوات، وحس، ولب، وأف، وأوه، فكلُّ لفظ استقلَّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام))[١]، وصرّحَ الزمخشريُّ بأنَّ الكلامَ هو الجملةُ[٢].

غير أنَّ ابنَ هشام خالف رأيَ الزمخشريّ، إذ فرّق بينهما بقوله: ((والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قامَ زيدٌ) والمبتدأ وخبره كـ (زيدٌ قائمٌ) وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضُربَ اللصُ) و(أقائمٌ الزيدانِ) و(كانَ زيدٌ قائمًا) و(ظننتُه قائمًا). وبهذا يظهر لك أنَّهما ليسا بمترادفين كما يتوهّمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل،

---

(١) **الخصائص: ١ / ١٨.**

(٢) **ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: ٢٣.**

فإنَّه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: ويسمّى جملة، والصواب أنَّها أعمُّ منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها))[١]

ولمّحَ ابنُ الخشّاب (ت ٥٦٧ هـ) إلى التفريقِ بين الجملة والكلام، إذ قال: ((وحدُّ الكلام أنه جملة مؤلّفة من الحروف المسموعة المتمايزة المفيدة فائدة تامّة يحسن السكوت عليها))[٢]، وصرّحَ رضيّ الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) بالتفريق بينهما بقوله: ((والفرق بين الجملة والكلام أنَّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمَّن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاتهِ، فكلُّ كلامٍ جملةٌ ولا ينعكس))[٣].

يتضّحُ لنا ممّا سبقَ أنَّ الكلامَ هو ما يحسنُ السكوتُ عليه وتُشترطُ فيه الإفادة، كقولنا: زيدٌ قائمٌ، ويقومُ زيدٌ، أمّا الجملةُ فلا تشترطُ الإفادةَ، كجملةِ فعل الشرط في قولنا: (إنْ قامَ زيدٌ)، وبهذا تكونُ الجملةُ أعمُّ من الكلام، فالجملةُ هي الكلامُ المركّبُ من المسندِ والمسندِ إليه، وتنقسمُ إلى قسمين: جملةٍ اسميةٍ وجملة فعلية.

وزاد ابنُ هشام قسمًا ثالثًا، إذ عدَّ الجملةَ ثلاثةَ أقسام: الاسمية والفعلية والظرفية، ((فالاسمية هي التي صدرها اسْم كزيد قائِم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان عند من جوَّزه وهو الأخفش والكوفيون، والفعلية هي التي صدرها فعل كقامَ زيدٌ، وضُربَ اللصُّ، وكانَ زيدٌ قائِمًا، وظننته قائِمًا، ويقومُ زيدٌ، و قُمْ، والظرفية هي المصدّرةُ بظرفٍ أَو مجرور نحو: أعندك زيدٌ، وأفي الدَّار زيدٌ إذا قدّرت زيدًا فاعلًا بالظرف والجارِّ والمجرُور لا بالاستقرار

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢ / ٣٧٤.

(٢) المرتجل في شرح الجمل: ٢٩.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ١ / ٣٣.

المحذوف ولا مُبتدأ مخبرًا عنهُ بهما))[١]، وسارَ السيوطيّ على نهج ابن هشام في تقسيم الجملة[٢].

ونجدُ تقسيمًا آخر للجملة قبل تقسيم ابن هشام يجعل من الجملة أربعة أنواع، وهو التقسيم الذي قدّمه أبو علي الفارسيّ في حديثه عن أنواع الجملة الخبريّة: ((وأمّا الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب: الأول أن تكونَ جملة مركبة من فعل وفاعل. الثاني: أن تكون مركَّبة من ابتداء وخبر. والثالث: أن تكون شرطًا وجزاء. والرابع: أن تكون ظرفًا))[٣]. وسار الزمخشريُّ على خطى الفارسيّ في تقسيمه بقوله: ((والجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية. وذلك زيدٌ ذهبَ أخوه، وعمرٌو أبوه منطلقٌ، وبكرٌ إنْ تعطه يشكرك، وخالدٌ في الدارِ))[٤].

وقد اعترضَ ابنُ يعيش على هذا التقسيم، إذ يرى أنَّ الجملة نوعان لا ثالثَ لهما فقال: ((واعلم أنّه قسّم الجملة إلى أربعةِ أقسام: فعليّةٍ، واسميّةٍ، وشرطيةٍ، وظرفيّةٍ، وهذه قسمةُ أبي عليّ، وهي قسمةٌ لفظيّةٌ، وهي في الحقيقة ضربان: فعليّةٌ واسميّةٌ، لأنَّ الشرطيّة في التحقيق مركَّبةٌ من جملتَين فعليتين: الشرط فعلٌ وفاعلٌ، والجزاء فعلٌ وفاعلٌ، والظرفُ في الحقيقة للخبر الذي هو (استَقَرَّ)، وهو فعل وفاعلٌ))[٥].

أمّا المحدثون فقد ذهبَ أغلبُهم إلى أنَّ الجملة تنقسمُ إلى اسمية وفعلية فقط [٦]، لكنَّ الدكتور محمَّد حماسة جاءَ بتقسيمٍ آخرَ غير هذا التقسيم، فهو يرى أنَّ الجملة تنقسم

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢ / ٤٩٢.

(٢) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١ / ٥٦.

(٣) الإيضاح العضدي: ٤٣.

(٤) المفصّل في صنعة الإعراب: ٤٤.

(٥) شرح المفصّل: ١ / ٢٢٩.

(٦) ينظر: جامع الدروس العربية: ٢ / ٢٦٤، والنحو الوافي: ١ / ٤٦٦ ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٩، والتطبيق النحوي: ٨٥، وبناء الجملة العربية: ٣٧ ، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٥٧.

إلى ثلاثة أقسام: اسمية وفعلية ووصفية[١]، وذهبَ تمّام حسّان إلى أنَّ الجملة تنقسم إلى أربعة أقسام: الاسمية والفعلية والشرطية والوصفية[٢] ، وقسّمها الدكتور محمود نحلة إلى أربعة أقسام أيضاً هي الاسمية والفعلية والوصفية والجملية [٣]. وزادَ الدكتورُ عليّ أبو المكارم قسمًا آخرَ فجعلها خمسة أقسام هي: الفعلية والاسمية والظرفية والوصفية والشرطية [٤].

يتّضحُ لنا ممّا سبقَ أنَّ الجملةَ تتركبُ من عنصرين أساسيين هما المسندُ والمسندُ إليه، وأنَّ الأصلَ ذكرُ هذينِ العنصرينِ، والأصل أيضًا الإظهارُ ومراعاةُ الرتبة والإفادةُ، ولكن قدْ يُعدلُ عن الأصولِ هذه بالحذف والتقديم والتأخير، ويُشترطُ في هذا العدول أمن اللبس لتحقيقِ الفائدة، والعدولُ عن هذه الأصول هو ما يُطلقُ عليه (عوارض التركيب) التي لم تأتِ اعتباطًا وإنّما جاءت لدلالاتٍ أخر جديدةٍ.

وقد تعدَّدَتْ هذهِ العوارضُ في القرآن الكريم وتنوّعتْ صورُها، وشغلتِ الباحثينَ في كشفِ غورها، واستخراجِ لآلئها. ولبيانِ هذهِ العوارضِ وصورها كانتِ الدراسةُ قائمةً على الآيات التي تحكي قصصَ سيدنا موسى (عليهِ السلام)، والتي توزّعتْ في ثلاثٍ وثلاثينَ سورةً، وتكرّرَ ذكرها كثيرًا، وتكرارُ هذه القصص في القرآن الكريم له فوائدُ كثيرةٌ منها:

((أحدها: أنّه إذا كرَّر الْقِصَّةَ زاد فِيهَا شيئًا ألا تَرَى أَنَّهُ ذكرَ الحيَّةَ في عصا مُوسَى (عليهِ السَّلامُ) وذكرها في موضعٍ آخرَ ثعبانًا ففائدتُهُ أَنَّ ليسَ كُلَّ حيَّةٍ ثعبانًا وهذه عادةُ البُلغاءِ أَن يُكرِّرَ أَحدُهم في آخرِ خطبتهِ أَو قصيدتهِ كلمةً لصفةٍ زائِدةٍ.

(١) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٧٩.
(٢) ينظر: الخلاصة النحويّة : ١٠٥ – ١٣٦.
(٣) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية: ٢٣.
(٤) ينظر: التراكيب الإسناديّة الجمل: الظرفيّة – الوصفيّة – الشرطيّة: ١٠.

الثانية: أَنَّ إبرازَ الكلامِ الواحدِ في فنونٍ كثيرةٍ وأساليبَ مُختلفةٍ لا يخفى ما فيهِ من الفصاحةِ.

الثالثة: تسليتُهُ لقلبِ النَّبيِّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ ممَّا اتَّفقَ للأنبياءِ مثْلُهُ مع أُممهم قال تعالى: ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَۚ ﴾[1]))[2].

ولعلَّ السببَ الأهمَّ لتكرارِ هذه القصَّة هو ((لأنَّ موسى (عليه السلام) قريبُ عهدٍ بالرسالة المحمّديّة، وقصَّته حاضرة في أذهان العرب آنذاك، والمشابهة بين موقف فرعون من موسى وموقف العرب من رسول الله واضحة، وهي موحية بالنصر لدعوة الله في نهاية المطاف، على الرغم من كلِّ الجهود التي بذلها فرعون، لإيقافها، وكذلك ستكون النتيجة بالنسبة للعرب مماثلة لإهلاك فرعون وجنوده))[3].

(١) سورة هود: من الآية ١٢٠.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ٢٦.

(٣) وظيفة الصورة الفنية في القرآن: ٢٦١.

الفصلُ الأوَّل

عارضُ الحـــذفِ

توطئة

الحذفُ لغةً:

الحذفُ في لغة العرب هو القطعُ والإسقاطُ، ففي العين: ((الحَذْفُ: قَطْفُ الشَّيْء مِنَ الطَّرَفِ كَمَا يُحْذَفُ طَرَفُ ذَنَبِ الشّاةِ))[١]، وفي الصحاح: ((حَذْفُ الشَّيءِ: إسْقاطُهُ. يُقالُ: حَذَفْتُ مِنْ شَعْرِي وِمِنْ ذَنَبِ الدَّابَّةِ، أَيْ أَخَذْتُ))[٢]، وفي لسان العرب: ((حَذَفَ الشَّيْءَ يَحذِفُه حَذْفًا: قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ))[٣].

الحذفُ اصطلاحًا:

الحذفُ هو((إسقاطٌ لصيغٍ داخل النص التركيبي في بعض المواقفِ اللغويةِ، وهذهِ الصيغُ يُفترضُ وجودُها نحويًّا، لسلامة التركيبِ وتطبيقًا للقواعدِ، ثمَّ هي موجودةٌ أو يمكن أن توجدَ في مواقفٍ لغويةٍ مختلفة))[٤].

أجمعَ اللغويّون على أنَّ ظاهرة الحذف في كلام العرب كثيرة جدًا، وقد تناولَ القدماءُ هذه الظاهرة في اللغة بالدراسة، فقد أشارَ سيبويهِ إلى هذهِ الظاهرة بقوله: ((اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم وإنْ كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطًا))[٥]. وسندرسها بقدر تعلّق أمر الحذف بالعارض، إذ هو وجهٌ من وجوه العوارض التي تصيب الكلام.

---

(١) العين: ٣ / ٢٠١، مادة (ح ذ ف).

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٤ / ٣٤١ ، مادة (حذف).

(٣) لسان العرب: ٩ / ٣٩ ، مادة (حذف).

(٤) الحذف والتقدير في النحو العربي: ٢٠٠.

(٥) الكتاب: ١ / ٢٥.

إنَّ الجملةَ التي يعترضها الحذفُ قد تكونُ أكثرَ وضوحًا وفائدةً، لهذا يلجأُ المتكلّمُ في كلامه إلى الحذف والاختصار، ليبتعدَ عن التكرار، وطلبًا للإيجاز بإسقاط أحد العناصر التركيبية وخروجه عن الأصل الذي وضعت عليه اللغة دون أن يخلَّ بنظامها، فهو دليلٌ على شجاعةِ اللغة العربية (١)، وسنّةٌ من سننِ العربِ في كلامها (٢).

وينظرُ إليه الجرجانيّ نظرةً بلاغيةً بقوله: ((هو باب دقيقُ المسلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأَمر، شبيهٌ بالسِّحر؛ فإنَّك ترى به ترك الذكر، أفصحَ من الذكرِ، والصمتَ عن الإفادةِ، أزيدَ للإفادة؛ وتجدُك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تنطقْ، وأتمَّ ما تكونُ بيانًا إذا لم تُبِنْ؛ وهذه جملةٌ قد تُنكرُها حتى تخبرَ، وتدفعهُا حتى تنظُرَ))(٣).

إنَّ الحذفَ ليس مسألةً اعتباطيةً، بل هو ظاهرةٌ لغويةٌ، لها أصولها وقواعدها، فهي خروجٌ عن الأصل اللغويّ بإسقاط عنصر من عناصر التركيب، ولذلك كان لا بدَّ من وجودِ دليلٍ أو قرينةٍ تدلُّ على المحذوف، وإلّا فالإظهارُ أحسن، يقولُ المبرّد (ت ٢٨٥ هـ): ((فإن لم يكنْ ذكرٌ، ولا حالٌ دالةٌ، لم يكنْ من الإظهارِ بدٌّ، إلّا أن يكونَ موضع أمر فتضمر، وتصيّر المصدر بدلًا من اللفظِ بالفعل))(٤).

أنواع الحذف:

يأتي الحذفُ في اللغةِ العربيةِ على قسمينِ هما:

الأول: حذفُ الكلمة: ويأتي على عدَّة صور، وهي: حذفُ المسند إليهِ، وحذفُ المسند، وحذفُ القيود.

(١) ينظر: الخصائص: ٢ / ٣٦٢.
(٢) ينظر: فقه اللغة وسرّ العربية: ٢٣٦.
(٣) دلائل الإعجاز: ١ / ١٤٦.
(٤) المقتضب: ٣ / ٢٧٦.

الثاني: حذفُ الجملة: وله صورٌ مختلفة، وهذه الصورُ هي: حذفُ الشرط، وحذفُ جوابـه، وحذفُ القَسمِ، وحذفُ جوابه، وحذوفٌ عامة، وفجوات القصّة. [١]

فوائدُ الحذف وأغراضهُ البلاغية:

أغراضُ الحذفِ متعدِّدة ومتنوعة، وقد يعزى الحذفُ في موضعٍ واحدٍ إلى أكثر من غرض، وأهمُّها: التخفيف، والإيجاز والاختصار في الكلام، والاتساع، والتفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام، وصيانة المحذوف عن الذكر في مقام معيَّن تشريفًا له، وتحقير شأن المحذوف، وقصد البيان بعد الإبهام، وقصد الإبهام والجهل بالمحذوف، والعلم الواضح بالمحذوف، والخوف من المحذوف أو عليه [٢].

تقديرُ المحذوف:

الحذفُ كما سبق هو إسقاطٌ لعنصر من عناصر الجملة في الجملة العربية، وهذا الحذفُ يقتضي التقدير، فالتقديرُ هو ((مظهرٌ من مظاهرِ التأويل))[٣]، وكان النحويّون يلجؤون إليه عندما تستدعي ذلك الصناعةُ النحويّةُ؛ لأنّهم أمام أصول لا يمكن الخروج عنها، فيضطرُّون إلى التقديرِ أولًا، وتفسير دواعي التقدير ثانيًا، لئلّا تنخرمُ أصولهم [٤]. ويرى الدكتور تمّام حسّان أنَّ الحذفَ لا يستقيمُ إلّا مع التقدير[٥].

وللدكتور أحمد عبد الستار الجواري رأيٌ آخر في ذلك، فهو يرى أنَّ تأويلَ الكلامِ وتقديره يُذهبُ روعته فيضمحّل أثره في النفس، فهو محضُ توجيه للقاعدة النحويّة، ومحضُ التزام بالصناعة الكلامية، فالتقديرُ عنده هو: ((عبثٌ بالنصِّ وخروج على

(١) ينظر: أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز: ٤١.

(٢) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٩٩.

(٣) الحذف والتقدير في النحو العربي: ٢٠٥.

(٤) ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: ١١٥.

(٥) ينظر: البيان في روائع القرآن: ١٥٧.

المعنى الذي أريد به، وهو بعد كلِّ ذلك تضييع لفنيّة الأسلوب لا يُغتفر فيه التذرُّع بالتزام القاعدة التي لم تستكمل أسباب قيامها بالاستقراء الشامل))[١].

وقد وضعَ النحويّون أصولًا وضوابطَ في تقدير المحذوف، هي:

أولًا: إنَّ الأصلَ عدمُ تقديرِ محذوفٍ في الكلام إلّا إذا دعت الحاجة إليه، فإن لم تدعُ حاجة إليه فلا داعي للتقدير، فإنَّ عدم التقدير أولى من التقدير.

ثانيًا: أنْ يتعيّن تقديرُ المحذوف بلفظٍ معيّن إذا دلَّ على ذلك دليل ولم يمنع مانعٌ من تقديره.

ثالثًا: إنَّ كلَّ تقدير يوضّح المعنى المراد فهو صحيحٌ على أن لا يخلَّ بالقواعد بالقواعد النحويّة الأساسية.

رابعًا: قد يكونُ هناك تقديرٌ هو أرجحُ من تقدير؛ لأنَّه أدلُّ على المعنى، أو لأنَّه أقلُّ أقلُّ حذفًا، أو لأنَّه أنسب مع القواعدِ النحويّة الأساسيّة، فإنْ تكافأتِ الوجوهُ فالتقدير الذي هو أدلُّ على المعنى أرجح.

خامسًا: إنَّ ما يحذفُ من تعبير وقد ذُكرَ أصله في تعبير آخرَ وقد أمكن حمله عليه بلا مانع أو ضعف قُدِّرَ ذلك الأصل.

سادسًا: قد يكونُ للتعبير الواحد تقديرانِ مختلفانِ إذا كان يُقالُ في أكثر من موطنٍ ولكلٍّ منهما معنى.

سابعًا: إنِ اجتمع في الكلام ما لا يصلح أن يحملَ على مذكورٍ واحدٍ قُدِّرَ لكلِّ واحدٍ ما يليقُ به، أو أن يحملَ على التضمين. [٢]

---

(١) نحو القرآن: ٢٦.

(٢) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٨٤.

المبحثُ الأوَّل

عارضُ الحذفِ في العناصرِ الإسناديَّةِ

المبحثُ الأوَّل

عارضُ الحذفِ في العناصرِ الإسناديّةِ

تتكوّن الجملةُ في اللغة العربيّة من عنصرينِ أساسيينِ هما المسندُ والمسندُ إليه، فالمسندُ هو المحكومُ به أو المُخبرُ به، وهو الخبر في الجملة الاسمية، والفعل في الجملةِ الفعلية، أمّا المسندُ إليهِ فهو المحكومُ عليهِ أو المخبرُ عنهُ، وهو المبتدأ في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية [١].

اهتمَّتِ النظريةُ التركيبيّة العربيّة بموضوع الإسناد، فنجدُ أنَّ سيبويه قد أفردَ بابًا في كتابه سمّاه (باب المسند والمسند إليه)، تحدّثَ عنهما قائلًا: ((وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك عبدُ اللهِ أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهبُ عبدُ الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌّ من الآخرِ في الابتداء))[٢]، وأفردَ المبرّدُ لهما بابًا أيضًا في كتابه، وذهب إلى أنَّهما متلازمانِ ولا يستغني كلٌّ واحدٍ منهما عن صاحبه [٣].

وذهبَ الزمخشريّ إلى أنَّ تركيب الكلام محصورٌ فيهما لا ثالثَ لهما بقوله: ((الكلامُ هو المركَّبُ من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلّا في اسمين، كقولك: زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحِبُكَ؛ أو في فعلٍ واسمٍ، نحو قولك: (ضُرِبَ زيدٌ وانطلقَ بكرٌ))) [٤].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١ / ١٧٣.

(٢) الكتاب: ١ / ٢٣.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤ / ١٢٦.

(٤) المفصّل في صنعة الإعراب: ٢٣.

فالإسنادُ عند النحويّين هو ((عبارة عن ضمِّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامّة، أي على وجه يحسن السكوت عليه)) [١].

نخلصُ من ذلكَ أنَّ النحويّين قد حصروا تركيبَ الكلام على المسندِ والمسندِ إليه، يقولُ الدكتور فاضل السامرائيّ: ((فالمسند إليه هو المتحدّثُ، عنه ولا يكونُ إلّا اسمًا، والمسندُ هو المتحدّثُ به ويكونُ فعلًا أو اسمًا، وهذانِ الركنانِ هما عمدةُ الكلامِ وما عداهما فضلةٌ أو قيدٌ)) [٢].

ويقعُ عارضُ الحذفِ في العُمَد، إذ يمكن حذفُ أحد طرفي الإسناد أو كليهما، يقولُ ابنُ جنيّ: ((واعلم أَنَّ الْمُبتَدَأ قد يحذف تارة ويحذف الخبر أُخرَى وذلك إذا كانَ في الكلام دلَالَة على المحذوف))[٣]، أي لا بدَّ من وجود قرينة لفظيّة أو معنويّة تدلُّ على المحذوف.

وسنتناولُ عوارضَ الحذفِ في العناصر الإسناديّة على النحوِ الآتي:

أوّلًا / عارضُ الحذفِ في المسندِ إليه:

١ – عارضُ حذفِ المبتدأ:

المبتدأُ هو ((الاسمُ المجرّدُ عن العواملِ اللفظيّةِ، مسندًا إليه، أو الصّفةُ الواقعةُ بعد حرف النّفي وألف الاستفهام، رافعة لظاهر، مثل (زيدٌ قائمٌ)، و(ما قائمٌ الزّيدانِ)، و(أ قائمٌ الزّيدانِ؟)))[٤]، فهو الركنُ الأساسُ في الجملةِ الاسميّة، ولا يمكن أنْ نتصوَّرَ الجملةَ الاسميّة بدونه، ولكنَّه قد يُحذفُ وجوبًا أو جوازًا إذا دلَّ عليه دليل، يقولُ ابنُ الأثير

(١) التعريفات: ٢٣.
(٢) معاني النحو: ١ / ١٤.
(٣) اللمع في العربية: ٣٠.
(٤) الكافية في علم النحو: ١٥.

(ت ٦٠٦ هـ): ((فإن لم يكُن، فلا يجوزُ حذفُهُ، لا تقول في: زيدٌ قائمٌ: قائمٌ، وتحذف زيدًا؛ لأنَّه لا دليلَ عليه. فأمّا ما فيه دليل، فهو على ضربين:

الأوّل: لك فيه الخيار حذفًا وإثباتًا؛ فالحذف للاختصار، وهو أكثر استعمالًا؛ والإثبات للعناية به والتوكيد... الضّرب الثاني: لا يجوز ظهوره في الكلام)) [١].

ويرى أحدُ الباحثين أنَّ لحذف المسندِ إليه مزايا ثلاثة: ((الأولى: الاختصار أو الإيجاز، والثانية: صيانة الجملة من الثقل والترهُّل اللذين يحدثان من ذكر ما تدلّ عليه القرينة، والثالثة: إثارة الفكر والحسّ بالتعويل على النفس في إدراك المعنى)) [٢].

مواضع حذف المبتدأ وجوبًا: [٣]

أولًا: إنْ أُخبر عنه بنعت مقطوع للرفع؛ لمجرَّدِ المدح، نحو: الحمدُ للهِ الحميدُ، أو الذمِّ، نحو: أعوذُ بالله من إبليس عَدُوُّ المؤمنين، أو الترحّمِ نحو: مررت بغلامِك المسكينُ.

ثانيًا: إنْ أُخبر عنه بمخصوص (نعم) و(بئس) المؤخر، نحو: (نعمَ الرجلُ زيدٌ)، و(بئسَ الرجلُ عمرٌو) إذا قدّر المخصوص خبرًا، فإن كان مقدّمًا، نحو: (زيدٌ نعمَ الرجلُ)، فهو مبتدأ لا غير.

ثالثًا: القسم في قولهم: (في ذمّتي لأفعلَنَّ)، التقدير: في ذمّتي عهدٌ أو ميثاقٌ.

رابعًا: إنْ أخبر بمصدر مرفوع جيء به بدلًا من اللفظ بفعله، نحو: (سمعٌ وطاعةٌ)، أي: أمري سمعٌ وطاعةٌ.

---

(١) البديع في علم العربية: ١ / ٦٤.

(٢) خصائص التركيب: ١٦١.

(٣) ينظر: تسهيل القواعد وتكميل المقاصد: ٤٥ ، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣ / ٣١٣ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:١/ ٢١٤ ، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١ / ٢١١.

أمّا مواضع حذف المبتدأ جوازًا فهي: (١)

أولًا: يكونُ في وجود قرينة حالية تدلُّ على المبتدأ وتغني عن ذكره، كقوله تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا ﴾ [النور: من الآية ١]، والتقدير: هذهِ سورةٌ.

ثانيًا: يكونُ في جواب استفهام، كقوله تعالى:﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ۝١١﴾ [القارعة: ١٠ – ١١] ، والتقدير: هي نارٌ.

ثالثًا: بعد (فاء) جواب الشرط، كقوله تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ ﴾ [فصلت: من الآية ٤٦]، والتقدير: فعملُه لنفسِه، وإساءتُه عليها.

رابعًا: بعد القول، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [النحل: ٢٤]، والتقدير: هو أساطيرُ الأوّلين.

خامسًا: في القطع والاستئناف، كقوله تعالى:﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝٢٦ ﴾ [الانبياء: ٢٦]، والتقدير: بل هم عبادٌ مكرمون.

وقد وردَ عارضُ الحذف للمبتدأ في قصص النبي موسى (عليه السلام) في خمسة عشرَ موضعًا، منها: (٢)

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٥٨ ﴾ [ال بقرة:85]

في قوله تعالى: ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٌ ﴾ يقولُ ابنُ منظور: ((حُكيَ أنَّ بني إسرائيل إنّما

(١) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٩٩.
(٢) المواضع الأخر: (الأعراف: ١٥٠)، (الأعراف: ١٦١)، (طه: ٧١)، (القصص: ٢٧)، (غافر: ٢٤)، (الذاريات: ٣٩)، (النازعات: ١٨).

قيلَ لهم: وقُولُوا حِطَّة، ليسْتحِطّوا بذلك أوزارهم فتُحَطَّ عنهم)) [١].

اختلف النحويّون والمفسّرون في رفع كلمة (حطّة)، فقد ذهب بعضهم إلى أنَّ (حطّة) خبر لمبتدأ محذوف، ولكنّهم اختلفوا في تقدير لفظ المحذوف ومنهم مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠ هـ) الذي يرى أنَّ التقدير: ((وقولوا أمرُنا حطَّةٌ))[٢]، وقدّره الزجّاج (ت ٣١١ هـ) بقوله: ((وقولوا: مسألتُنا حِطَّةٌ))[٣]، وقدّره العكبريّ (ت ٦١٦ هـ) بقوله: ((سُؤالنَا حطَّةٌ)) [٤]. والمعنى: أمرنا أو مسألتنا أو سؤالنا أن تحطَّ عنا ذنوبنا.

وذهب بعضهم إلى أنَّها مرفوعة على الحكاية، ومنهم الفرّاء، وأبو عبيدة معمّر ابن المثنى (ت ٢٠٩ هـ)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) [٥]، أي أُمروا بقول هذه الكلمة بالرفع، فعلى هذا الوجه لا حذفَ في الآية.

وذهب الأخفش (ت ٢١٥ هـ) إلى أنَّها رُفعت بمعنى: ((لتكن منك حِطَّةٌ لذنوبِنا كما تقول للرجل: (سمعُكَ إليَّ). كأنَّهم قيل لهم: (قولوا: يا رب لتَكن منك حِطَّةٌ لذنوبِنا))) [٦].

وذهب الزمخشريّ إلى أنَّ كلمةَ (حطّة) منصوبةٌ في الأصل بمعنى: حطَّ عنّا ذنوبنا حطّةً، وقد رُفعت لتُعطي معنى الثبات[٧].

ويرى الباحثُ أنَّ (حطّة) خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: ادخلوا البابَ سجّدًا وقولوا: دخولُنا الباب سجّدًا حطّةٌ لذنوبنا، فدخولهم الباب وهم ساجدون هو حطّةٌ لذنوبهم، وقد حُذف المبتدأ إيجازًا ولتجنّب التكرار في قوله تعالى:﴿ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ ﴾.

---

(١) لسان العرب: ٧/ ٢٧٣ ، مادة (حطط).

(٢) تفسير مقاتل بن سليمان: ٢ / ٦٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١ / ١٣٩.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٦٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن: ٣٨/١ ، ومجاز القرآن: ٤١/١ ، وغريب القرآن: ٥٠ .

(٦) معاني القرآن: ١ / ١٠٢.

(٧) ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ١ / ١٤٢.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٧٤﴾ ﴾ [البقرة: 47]

في قوله تعالى: ﴿ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾: اختلف النحويّون والمفسّرون في رفع (أشدُّ):

فقد ذهب بعضهم إلى أنَّها مرفوعة على إضمار مبتدأ، ولكنّهم اختلفوا في معنى (أو)، فقد ذهب الخليلُ (ت ١٧٠ هـ) إلى أنَّ (أو) بمعنى (بل)، إذ يقولُ: ((معناهُ بل أَشدُّ قسوة فلهذا ارتفع أَشدّ وليسَ بنسق على الحجارة)) [١]، والتقدير: بل هي أشدُّ قسوةً، واختاره ابنُ عاشور(ت ١٣٩٣ هـ) بقوله: ((وقَولُهُ: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ مرفوعٌ على أنَّهُ خبرُ مبتدأ دلَّ عليه قَولهُ: ﴿فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ ﴾، و(أو) بمعنى (بل) الانتقاليَّة لتوفُّر شرطها وهو كونُ معطوفها جملةً))[٢].

وذهب بعضهم إلى أنَّ (أو) بمعنى الواو، ومنهم الأخفش بقوله:((وليس قوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ ﴾ كقولك: (هُوَ زيدٌ أو عمرو) إنّما هذه { أَو } التي في معنى الواو، نحو قولك:(نحنُ نأكل البُرَّ أَو الشعير أو الأُرُزَ، كلَّ هذا نأكلُ) فـ { أَشَدُّ } ترفع على خبر المبتدأ. وإنّما هو (وهي أشدُّ قَسْوَةً))) [٣].

وذهب الزجّاج إلى أنَّ (أشدُّ) خبرٌ لمبتدأٍ مضمر تقديره (هو)، وإنَّ (أو) جاءت للإباحة بقوله: ((ودخولُ (أو)، ههنا لغيرِ معنى الشَّكِّ، ولكنَّها (أو)، التي تأتي للإباحة)) [٤].

---

(١) الجمل في النحو: ٣١٠.

(٢) التحرير والتنوير: ١ / ٥٦٣.

(٣) معاني القرآن: ١ / ١١٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١ / ١٥٦.

فممّا تقدّم من الآراء السابقة نجدُ أنّهم وإنْ اختلفوا في معنى (أو) فإنّهم قد اتّفقوا على أنَّ في الآية عارضًا من عوارض التركيب وهو حذف المبتدأ، وقد حُذفَ للإيجاز والاختصار.

ومنهم من ذهب إلى أنَّه لا يوجد في الآية عارض، وإنَّ (أشدّ) معطوفة على الكاف التي بمعنى (مثلُ) في قوله: ﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ﴾، ومنهم النحّاس (ت ٣٣٨ هـ) بقوله: ((فهي كالحجارةِ والكاف في موضع رفع على خبر هي. (أَوْ أَشَدُّ) عطفٌ على الكاف))[١]، وتابعه على ذلك الزمخشريّ، وأبو البركات النسفيّ (ت ٧١٠ هـ) ، وأبو حيّان الأندلسيّ[٢].

ويرى الباحث أنَّ الأرجحَ رفعُ كلمة (أشدُّ) على أنَّها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره (هي)، وقد حُذفَ المبتدأ جوازًا للإيجاز والاختصار.

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ وَبِئۡسَ ٱلۡوِرۡدُ ٱلۡمَوۡرُودُ ٩٨ وَأُتۡبِعُواْ فِي هَٰذِهِۦ لَعۡنَةٗ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ بِئۡسَ ٱلرِّفۡدُ ٱلۡمَرۡفُودُ ٩٩﴾ [هود: ٨٩ – 99]

في قوله تعالى: ﴿وَبِئۡسَ ٱلۡوِرۡدُ ٱلۡمَوۡرُودُ﴾ يقولُ النحّاسُ: ((المورودُ رُفع بالابتداء وإن شئت على إضمار مبتدأ، وكذا بئس الرِّفْدُ المرفُودُ))[٣]، فقد أجازَ النحّاسُ في إعراب (المورود) و(المرفود) الرفعُ على أنَّه مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية قبله في محل رفع خبر مقدّم، أو على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: هو المورودُ، فعلى وجه حذف المبتدأ يكون في الآية عارضٌ من عوارض التركيب.

ويرى أبو حيّان الأندلسي أنَّ في هذا التركيب حذفين بقوله: ((يطلقُ الوردُ على الواردِ، فالوردُ لا يكونُ المورودَ، فاحتيج إلى حذفٍ ليطابقَ فاعلَ بئسَ المخصوص بالذَّمِّ،

(١) إعراب القرآن: ١ / ٦١.

(٢) ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ١/ ١٥٥ ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١/ ١٠١ ، والبحر المحيط في التفسير: ١ / ٤٢٤.

(٣) إعراب القرآن: ٢ / ١٨٢.

فالتَّقديرُ: وبئس مكانُ الورد المورودُ ويعني به: النّارَ. فالوِردُ فاعلٌ ببئسَ، والمخصوصُ بالذَّمِّ: المورُودُ وهي: النّارُ. ويجُوزُ في إعرابِ المورودُ ما يجوزُ في زيدٍ مِن قولك: بئسَ الرَّجُلُ زيدٌ)) [١]، وتبعه السمين الحلبيّ (ت٧٥٦ هـ) في هذا الرأي[٢].

ويرى بعضُ المفسّرين والنحويّين أنَّ (المورود) صفةٌ للفاعل، والمخصوص بالذمِّ محذوف تقديره (النار)[٣].

ويرى الباحثُ أنَّ المخصوصَ بالذم هو (المورود) ولا حاجةَ للتقدير، وقد وقع خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره: هو المورود.

٤ - قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾
[الشعراء: ٢٣ - 82]

في الآيات الكريمات وردَ عارضُ الحذف للمبتدأ جوازًا في ثلاثة مواضع، في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ﴾، وقوله: ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾، وقوله: ﴿قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ﴾، يقولُ الزركشيّ مبيّنًا سببَ الحذف بأنَّه صيانة للمحذوف في الجملة: ((حُذِفَ المُبتدأُ في ثلاثةِ مواضع: قبل ذكرِ الرب، أي هو رب السموات. واللهُ رَبُّكُم. واللهُ ربُّ المشرقِ، لأَنَّ موسى (عليهِ السَّلَامُ) استعظم حالَ فرعون وإقدامهُ على السُؤالِ تهيُّبًا وتفخيمًا، فاقتصرَ على ما يُستَدَلُّ به من أفعالهِ الخاصَّةِ به ليعرِّفَهُ أَنَّهُ ليسَ كمثلهِ شيءٌ وهو السَّميعُ البصيرُ))[٤].

(١) البحر المحيط في التفسير: ٦ / ٢٠٥.
(٢) ينظر: الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦ / ٣٨٢.
(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣ / ١٤٧، والجواهر الحسان في تفسير القرآن: ٣ / ٣٠٠.
(٤) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٠٧.

ويرى الباحثُ أنَّ الحذفَ للإيجاز والاختصار لوجود ما يدلُّ عليه في قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، والتقدير: (ربُّ العالمين ربُّ السموات والأرض...) وهذا التقدير يسري على كلِّ الجمل، فتقدِّر (ربّ العالمين) قبل كل جملة، ولذلك لم يتكرّر في الآيات اللاحقة.

٥ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ ۖ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۝٩﴾ [القصص: 9]

في هذه الآية الكريمة وردَ عارض حذف المبتدأ جوازًا في قوله تعالى: ﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى﴾، إذ يقولُ الفرّاءُ: ((رُفعت ﴿ قُرَّتُ عَيْن ﴾ بإضمار (هو) ومثله فِي القرآن كثير يرفع بالضمير))[١]، فهي مرفوعة على أنَّها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: هو قرّةُ عين لي ولك، وتبعه في ذلك أبو عبيدة بن معمّر بن المثنى[٢].

وذهب الزجّاج إلى أنَّ في إعراب (قرّةُ) ثلاثةَ وجوه: أوّلهما: الرفع على إضمار مبتدأ، وقد اختار هذا الوجه، والثاني: الرفعُ على الابتداء وخبره (لا تقتلوه)، وحكم على هذا الوجه بالقبح، والثالث: على تقدير: إذا كانَ قرّةُ عينٍ لي ولكَ فلا تقتلهُ، ورأى أنَّ هذا الوجه بعيدٌ[٣]. وتابعه في ذلك الزمخشريّ[٤]. وقد ذهبَ ابنُ عاشور إلى أنَّه مرفوع على إضمار اسم إشارة تقديره: (هذا الطفلُ)[٥].

ويرى الباحثُ أنَّ رأي ابن عاشور هو الأرجح، إذ وقفت زوجة فرعون أمام الطفل وأشارت إليه وقالت لفرعون: هذا الطفلُ قرّةُ عين لي ولك.

---

(١) معاني القرآن: ٢ / ٣٠٢.

(٢) مجاز القرآن: ٢ / ٩٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤ / ١٣٤.

(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٣ / ٣٩٤.

(٥) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٠ / ٧٨.

٢ – عارضُ حذفِ الفاعلِ:

الفاعلُ هو: ((الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهه، وحكمه الرفع والمراد بالاسم ما يشمل الصريح نحو: قامَ زيدٌ والمؤوّل به نحو: يعجبني أن تقومَ أي قيامُك)) [١].

وهو الركن الأساس في الجملة الفعلية، ولا يمكن حذفه على الرأي المشهور عند البصريين لكونه عمدةً في الجملة، إذ يقولُ المبرّد: ((لم يجز حذف الفاعل؛ لأَنَّ الفعل لا يكون إلّا بفاعل))[٢]، ومنعهُ أبو عليّ الفارسيّ أيضًا إذ يقولُ: ((لا يجوز أن يُحذف الفاعل ويُفرغُ الفعلُ منه كما يُحذف المبتدأ؛ من حيث اجتمعا في أنَّهما محدَّث عنهما؛ لأنَّ الفاعلَ يُضمرُ في فعله حيث يُحذف المبتدأ. فإذا كان كذلك لم يجز أن يُحذفَ الفاعلُ من حيث حُذفَ المبتدأ، كما ذهب إليه الكسائي))[٣]، ولم يجز ابنُ جنّي حذفه وعدَّ المسامحةَ في حذفه ليست بالمُرضية [٤].

أمّا الكوفيون فقد أجازوا حذف الفاعل بوجود الدليل؛ إذ ذهب الكسائي (ت ١٨٩ هـ) إلى جواز حذفه مطلقًا، وتابعه على ذلك السُّهيلي (ت ٥٨١ هـ) وابن مضّاء (ت ٥٩٢ هـ)[٥].

ويقفُ فريقٌ ثالثٌ موقفًا وسطًا بين الفريقين، إذ لم يمنعوا حذفه ولم يجيزوه إلّا مع قرينة حالية أو مقالية، يقولُ المؤيّدُ العلويّ (ت ٧٤٩ هـ): ((والمختار هو المنع من حذفه من غير دلالة تدلُّ عليه حاليّة أو مقاليّة، فأمّا مع القرينة، فلا يمتنع جوازه))[١].

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ / ٧٤.

(٢) المقتضب: ١ / ١٩.

(٣) المسائل الحلبيات: ٢٣٧.

(٤) ينظر: الخصائص: ٢ / ٤٣٥.

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٢١٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١ / ٤٥٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٧ / ٥٠٥ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣ / ١٢٠.

وقد ذكرَ ابنُ هشام مواضع حذف الفاعل وهي:

الأوّل: في نحو قولك:(ما قام إلّا هندٌ)؛ لأنّ ما بعد (إلّا) ليس الفاعلَ في الحقيقة، وإنّما هو بدلٌ من فاعل مقدّر قبلَ (إلّا) هو المستثنى، وتقديره (ما قام أحدٌ إلّا هندُ).

الثاني: فاعل الْمصدر كقوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤ - ١٥]، تقديره أو إطعامُه يتيمًا.

الثالث: في باب النِّيابة عن الفاعل، نَحْو: ﴿ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [يوسف: من الآية ٤١] أَصله والله أعلم وقضى اللهُ الأمرَ.

الرابع: فاعل أفعل في التَّعَجُّب، إذ دلَّ عليهِ مقدّم مثله كقولِه تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: من الآية٣١] أَي وأبصر بهم، فحذف بهم من الثَّاني لدلالة الأوّل عليه.[٢]

ويُحذفُ الفاعلُ لأغراضٍ متعددة هي:

((أحدها ألّا يكون للمتكلمِّ في ذكره غرض. والثَّاني أن يُترك ذكره تعظيمًا لهُ واحتقارًا، والثالث أَن يكون المُخاطب قد عرفه. والرَّابع أن يخاف عليه من ذكره. والخامس ألاّ يكون المتكلَّم يعرفهُ))[٣].

وقد وردَ عارضُ الحذفِ للفاعل في قصص النبي موسى (عليه السلام) في اثنين وثلاثين موضعًا، منها: [٤]

---

(١) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ٢ / ٥٦.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٨٣ – ١٨٤.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ١٥٧.

(٤) المواضع الأخر: (الأعراف: ١٢٩ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٦٩) ، (هود: ١١٠) ، (الكهف : ٦٦)، (طه: ١١ ، ١٣، ١٥ ، ٣٦ ، ٣٨، ٣٩، ٤٨، ٥٩ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٩٧)، (الشعراء: ٢٧، ٣٨، ٣٩، ٤٦)، (النمل: ٨)، (غافر: ٤٠)، (فصلت: ٤٥)، (الزخرف: ٥٣)، (القمر: ٤٥).

١ - قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الْأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ۚ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُو بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ [ال بقرة:16]

في قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾ وردَ في هذا التركيب عارضُ الحذف، إذ حُذفَ الفاعل وأُقيمَ المفعول به مقامه، والتقدير: ضربَ اللهُ عليهم الذلّةَ، يقولُ السمين الحلبيّ: (((ضُرِبت) مبنيّ للمفعولِ (الذلَّةُ) قائمٌ مقامَ الفاعلِ، ومعنى (ضُرِبَتْ) أي: أُلزموها وقضيَ عليهم بها، من ضَرْب القباب))[1]، وقد حُذفَ لكونه معلومًا وواضحًا ولا يحتاج إلى ذكر، إذ جاءَ المقامُ مقتضيًا عدم ذكره مع لفظة (الذلّة) تنزيهًا وتشريفًا له، ولذلك لم أجد الفاعل في القرآن الكريم مع هذه اللفظة إلّا محذوفًا، كما في قوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبَاءُو بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ﴾ [آل عمران: ١١٢]، وقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ﴾[الإنسان: ١٤]، أو ضميرًا كقوله تعالى: ﴿ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ ۖ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[آل عمران: من الآية ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴾[يس: ٧٢].

٢ - قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١٠٨﴾ ﴾ [ال بقرة:801]

(١) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ١ / ٣٩٦.

في الآية وردَ عارضُ الحذف للفاعل في قوله تعالى: ﴿كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ﴾ يقولُ القرطبيّ (٧٦١ هـ): (((مُوسى) في موضعِ رفعٍ على ما لم يُسَمَّ فاعلهُ))[١]. فقد حُذفَ الفاعل وأقيمَ المفعول به مقامه للعلم به.

وذهب الدكتور فاضل السامرائيّ إلى أنَّ السببَ في حذف الفاعل في الآية أنَّه لا يتعلق غرضٌ بذكره، إذ لو كان قد ذكر فاعلًا بعينه لذهب إلى أنَّ هذا الحكمَ مختصٌّ بهذا الفاعلِ لا بغيرِه [٢]. إذ ليس مهمًّا معرفة السائل، فالمهمُّ في الحديث هو المسؤول.

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴿١١٧﴾ فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١١٨﴾ فَغُلِبُوا۟ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُوا۟ صَٰغِرِينَ ﴿١١٩﴾ وَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴿١٢٠﴾﴾
[الأعراف:١١٧ – 021]

في الآية الكريمة ورد عارضُ الحذف للفاعل في تركيب الجملة في قوله تعالى: ﴿فَغُلِبُوا۟ هُنَالِكَ﴾، وقوله: ﴿وَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ﴾، وقد بيّنَ الدكتور محمّد محمّد أبو موسى الغرضَ من هذا الحذف بقوله: ((حُذفَ المسند إليه في قوله: ﴿فَغُلِبُوا۟ هُنَالِكَ﴾؛ لأنَّ الغرض مُنصبٌّ على بيان أنَّ السحرةَ غُلبوا وأنَّ سحرهم أُبطلَ وكانوا فيه مشاهير، وفيه إشارة إلى أنَّ الغالبَ في الحقيقة ليس هو موسى (عليه السلام)، وإنّما قوّةٌ أيّدت موسى وجعلت عصاه حيّة تسعى ألقاها، فإذا هي تلقفُ ما يأفكون، ولو أنَّه قال فغلبهم موسى لكان نصًّا على غلبة موسى (عليه السلام)، وأنَّ له في ذلك فعلًا غلبَ به، وليس كذلك فإنَّ سيدنا موسى أوجسَ في نفسه خيفةً لمّا رأى حبالهم وعصيّهم وخُيّلَ إليه من سحرهم أنَّها تسعى... وقوله: ﴿ وَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ﴾ حُذفَ فيه المسند إليه للإشارة إلى السرعة

(١) **الجامع لأحكام القرآن: ٢ / ٧٠.**
(٢) **ينظر: معاني النحو: ٢ / ٧١.**

الفائقة في وقوع الحدث، وتصوير أنَّ قوةً مجهولةً استلبت عنادهم وكفرهم فخرّوا في ساحة الحقِّ ساجدين))[١].

ويرى الباحثُ أنَّ في حذف الفاعل إشارة إلى القوّة الإلهية التي نصرت نبي الله موسى على السحرة، وإشارة إلى السرعة الفائقة في هزيمتهم.

٤ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾
[يونس: 98]

في هذه الآية ورد عارضُ الحذف للفاعل وأقيم المفعول به مقامه، والتقدير: أجابَ اللهُ دعوتكما، ويرى البقاعيُّ (ت ٨٨٥ هـ) أنَّ سببَ البناء للمجهول هو أنَّ: ((البناء للمفعول أدلُّ على القدرة وأوقع في النفس من جهة الدلالة على الفاعل بالاستدلال))[٢]، فالفاعلُ في هذهِ الآية معلومٌ لا يحتاجُ إلى ذكر، إذ إنَّ من المعلوم أنَّه لا يُجيبُ الدعاءَ إلّا الله.

٥ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [القصص: 03]

في قوله تعالى (نوديَ) حُذف الفاعل وبُني الفعل للمفعول، يقولُ البقاعيّ: ((ولمّا كانَ آخرُ الكلامِ دالًّا دلالةً واضحةً على أنَّ المنادي هو اللهُ سبحانه، بنى للمفعول قوله دالّا على ما في أول الأمر من الخفاء:(نودي) ولمّا كان نداؤه سبحانه لا يشبهُ نداءَ غيره بل يكون من جميع الجوانب، وكان مع ذلك قد يكون لبعض المواضع مزيد تشريف بوصف من الأوصاف، إمّا بأن يكون أول السماع منه أو غير ذلك أو يكون باعتبار كون موسى عليه الصلاة والسلام فيه))[٣]، وذهب ابنُ عاشور إلى أنَّ البناء

(١) **خصائص التركيب:** ١٧٨.
(٢) **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور:** ٩ / ١٨٢.
(٣) **المصدر نفسه:** ١٤ / ٢٧٨.

للمجهول في هذه الآية زيادةٌ في التشويق إلى استماع القصّة، يقول في مقام تفسيره لسورة طه: ((إبهامُ المنادي يُشوِّقُ سامعَ الآيةِ إلى معرفتهِ فإذا فاجأهُ ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾[1] علمَ أنَّ المُناديَ هو اللهُ تعالى فتمكّنَ في النّفسِ كمالَ التمكّنِ. ولأنّهُ أدخلُ في تصويرِ تلك الحالة بأنَّ مُوسى ناداهُ مُنادٍ غيرُ معلومٍ له، فحُكي نداؤه بالفعل المبنيِّ للمجهُولِ))[2].

ويرى الباحثُ أنَّ ترك إظهار الفاعل وبناء الجملة للمجهول يدلُّ على تعظيمِ المُنادي والمُنادى، وفيه دلالةٌ على أنَّ سماعَ نبيِّ الله موسى (عليه السلام) لصوت المُنادي من غير رؤيته هو تهيئة لذهنه (عليه السلام) لما سيواجهه في المستقبل في أثناء تبليغ رسالته من أمور خارقة للعادة كانقلاب العصا إلى حيّة وخروج اليد بيضاءَ من غير سوء وانشقاق البحر وغيرها.

٦ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ ﴿٣٧﴾ ﴾ [غافر : 73]

في قوله تعالى: (زُيِّن) حُذفَ الفاعلُ وبُني للمجهول، والتقدير: زيّن الشيطانُ لفرعونَ سوءَ عمله، وقد ذهب أغلبُ المفسّرين إلى أنَّ المُزيِّنَ هو الله، وهذا الرأي مردود، فالمزيِّنُ هو الشيطان بدلالة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[الأنفال: من الآية ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿ فَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [النحل: من الآية ٦٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [النمل: من الآية ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [العنكبوت: ٣٨]، واللهُ أعلم، وقد وضّحَ ابنُ عاشور الغرضَ من حذف الفاعل بقوله: ((بُني فعلُ (زُيِّنَ) إلى المجهول؛ لأنَّ المقصودَ معرفةُ

(١) سورة طه: من الآية ١٢.

(٢) التحرير والتنوير: ١٦ / ١٩٥.

مفعُولِ التزيينِ لا معرفةُ فاعله، أي حصلَ لهُ تزيينُ سُوءِ عمله في نفسهِ، فحسب الباطلَ حقًّا والضَّلالَ اهتداءً))[١].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ ﴾ قراءتان، إحداهما قراءة الجمهور بفتح الصاد والدال، والتقدير: صَدَّ فرعونُ عن السبيل، فعلى هذه القراءة لا عارضَ في الآية، والأخرى قراءة عاصم (ت ١٢٧ هـ) وحمزة (ت ١٥٦ هـ) والكسائي بضمِّ الصاد وبناء الفعل للمجهول[٢]، ويرى الباحثُ أنَّ الاختيار للقراءة الثانية بناءً على ما أجمع عليه القرّاءُ في قراءة (زُيِّنَ) على البناءِ للمجهول.

ثانياً / عارضُ الحذفِ في المسندِ:

١ – عارضُ حذفِ الخبرِ:

الخبرُ هو ((الجزءُ المستفاد الذي يستفيده السامعُ، ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًّا. والذي يدلّ على ذلك أنَّ به يقعُ التصديقُ والتكذيبُ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: (عبدُ الله منطلقٌ)، فالصِّدقُ والكذبُ إنّما وقعا في انطلاقِ عبدِ الله، لا في عبدِ الله))[٣]، وهو ((المسند الذي تتمّ به مع المُبتدأ فائدة))[٤]، فهو أحد ركنيّ الجملة الاسمية الذي لا تستغني عنه الجملة إلّا بدليلٍ، فيحذفُ وجوبًا وجوازًا.

مواضعُ حذفِ الخبرِ وجوبًا:

أ – خبرُ المبتدأِ الواقعُ بعد لولا:

(لولا) هي أداة شرطٍ غيرِ جازمةٍ عند دخولها على الأسماء، تدلُّ على امتناعِ الجواب لوجود الشرط، نحو قولنا: (لولا المدارسُ لانتشرَ الجهلُ)، وتُعرب حرف شرط

(١) التحرير والتنوير: ٢٤ / ١٤٧.
(٢) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٦/ ١١١.
(٣) شرح المفصّل: ١ / ٢٢٧.
(٤) شرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام: ١١٧.

غير جازم مبنيًّا على السكون لا محلّ له من الإعراب، ويعربُ الاسمُ الذي بعدها مبتدأً وخبره محذوفٌ وجوبًا لدليلٍ يدلُّ عليه على مذهب البصريين، يقولُ المبرّد: ((اعلم أَنَّ الاسمَ الذى بعد (لولا) يرتفع بالابتداءِ، وخبره محذوف لما يدل عليهِ))[١]. وذهب بعض الكوفيين وعلى رأسهم الكسائيّ إلى أنَّ الاسم الواقع بعد(لولا) مرفوع بفعل مضمر[٢].

وعلى مذهب البصريين يرى ابنُ عقيل في وجوب حذف خبر (لولا) ثلاثة أقوال: ((إنَّ الحذفَ بعد لولا واجبٌ إلّا قليلًا هو طريقةٌ لبعضِ النحويّين، والطريقة الثانية أنَّ الحذفَ واجبٌ دائمًا، وأنَّ ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول، والطريقة الثالثة أنَّ الخبر إمّا أنْ يكونَ كونًا مطلقًا أو كونًا مقيّدًا، فإن كان كونًا مطلقًا وجب حذفه نحو: لولا زيدٌ لكانَ كذا أي لولا زيدٌ موجودٌ، وإنْ كانَ كونًا مقيّدًا فإمّا أن يدلّ عليه دليل أو لا، فإنْ لم يدلّ عليه دليل وجب ذكره، نحو: لولا زيدٌ محسنٌ إلىّ ما أتيت، وإنْ دلَّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو أنْ يقال: هل زيدٌ محسنٌ إليك؟، فتقول: لولا زيدٌ لهلكت، أي لولا زيدٌ محسنٌ إلي، فإنْ شئت حذفت الخبر وإنْ شئت أثبته))[٣].

وتستعملُ لغير الشرط أيضًا إذا دخلت على الأفعال، فهي تدلُّ على التحضيض، والتوبيخ، يقولُ ابنُ بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ): ((ومنها أربعة للتحضيض وهي: لولا وهلا ولوما وألا. إذا وليهن الفعل المستقبل كنَّ تحضيضًا. وإذا وليهن الماضي كنَّ

(١) المقتضب: ٣ / ٧٦.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويّين: ٢٣٩ ، وشرح المفصّل: ٤ / ٥٢٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٨٣.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١ / ٢٥٠.

توبيخًا))[١]، وعلى النفي على رأي ابن مالك (ت ٧٦٢ هـ): ((وقد يلي الفعل (لولا) غير مفهمة تحضيضًا، فتؤول (بلو لم))) [٢].

وتقع حرفَ جر، ولا تجرُّ إلّا الضمير، نحو: لولاي ولولاك، على مذهبِ سيبويه [٣].

وقد وردَ عارض الحذف في خبر (لولا) وجوبًا في قصص النبي موسى (عليه السلام) في خمسةِ مواضع:

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۖ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٤﴾ ﴾ [البقرة:46]

في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ وردَ عارضٌ في تركيب الجملة؛ إذ حُذفَ خبر لولا وجوبًا على مذهب البصريين، يقولُ القرطبيُّ: (((فَضْلُ) مرفوعٌ بالابتداءِ عند سيبويهِ والخبرُ محذوفٌ لا يجوزُ إظهارُهُ، لأَنَّ العربَ استغنت عن إظهارِهِ، والتّقديرُ فلولا فضلُ اللَّهِ تداركُكم))[٤]. وقد زعمَ ابنُ الشجريّ (ت ٥٤٢ هـ) أنَّ خبر المبتدأ ظهر بعد لولا [٥] ، واعترضَ عليه ابنُ هشام بقوله: ((وأما قَول ابن الشجريّ في { ولَوْلَا فضل الله عَلَيْكُم } إنَّ عليكم خبر فمردود بل هو مُتَعلق بالمبتدأ والخبر محذوف)) [٦].

(١) شرح المقدمة المحسبة: ١ / ٢٦٦.
(٢) شرح التسهيل: ٤ / ١١٣.
(٣) ينظر: الكتاب: ٢ / ٣٧٣.
(٤) الجامع لأحكام القرآن: ١ / ٤٣٨.
(٥) ينظر: أمالي ابن الشجريّ: ٢ / ٥١٠.
(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥٦٤.

وعلى مذهب الكوفيين تُعربُ (فضلُ): ((فاعل فعلٍ محذوف أي لولا ثبَتَ فضلُ اللهِ تعالى عليكم)) [١] .

ويرى الباحثُ أنَّ الخبرَ قد حُذفَ اختصارًا لوجود ما يدلّ عليه.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴿١١٠﴾ ﴾ [هود: 011]

في هذه الآية ورد عارضُ حذف خبر (لولا) وجوبًا، فـ(لولا): حرف شرطٍ غير جازم و(كلمةٌ) مبتدأ مرفوع بالضمة وخبره محذوف وجوبًا [٢] تقديره (موجودة)، وقد وجبَ حذفُ الخبر للعلم به.

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا ۖ إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ [القصص: 01]

وردَ عارضُ حذف الخبر في قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾، يقولُ الزجّاجُ: ((معناه لولا ربْطُنا على قَلْبها))[٣] ، فالمصدر المؤوّلُ في محل رفع مبتدأ وخبره محذوفٌ تقديره (حاصلٌ)، يقولُ محييّ الدين درويش: ((لولا حرف امتناع لوجود وأن مصدرية وهي مع مدخولها مصدر في محل رفع مبتدأ محذوف الخبر أي لولا ربطُنا على قلبها حاصلٌ، وعلى قلبها متعلقان بربطنا وجواب لولا محذوف أي لأبدت به))[٤]، ووجبَ حذفُ الخبر لوجود ما يدلُّ عليه.

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ١ / ١١٠.
(٢) ينظر: بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز: ١/ ٥٦٤.
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج: ٤/ ١٣٤ .
(٤) إعراب القرآن وبيانه: ٧ / ٢٨٣.

٤ - قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ ۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓا۟ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [القصص: ٤٧ – 84]

وردَ عارضُ حذف الخبر وجوبًا في الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ ﴾، يقولُ ابنُ عاشور: ((و(لولا) الأُولى حرفُ امتناعٍ لوجودٍ، أي انتفاءُ جوابها لأجل وُجودِ شرطِها، وهو حرفٌ يلزمُ الابتداءَ فالواقعُ بعدهُ مُبتدأٌ، والخبرُ عنِ المُبتدأ الواقعِ بعد (لولا) واجبُ الحذفِ وهو مُقدَّرٌ بكونٍ عامٍّ. والمبتدأ هنا هو المصدرُ المُنسبِكُ من (أنْ وفِعلِ تُصِيبَهم) والتّقديرُ: لولا إصابتُهم بمُصيبة))[١].

و(لولا) الثانية وما بعدها في الآية الأخرى حرفُ تحضيض بمعنى (هلّا).

٥ - قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴿٤٥﴾ ﴾ [هود: 54]

ورد في هذه الآية الكريمة عارضُ حذف خبر (لولا) وجوبًا، فـ(لولا): حرف امتناع لوجود و(كلمة) مبتدأ مرفوع خبره محذوف تقديره (موجودة)، يقولُ النحّاس: ((وَلَوْلا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ، (كلمة) مرفوعة بالابتداء عند سيبويه، والخبر محذوف لا يظهر))[٢]. وقد وجبَ حذفُ الخبر للعلم به.

ب – أن يكونَ المبتدأُ صريحًا في القَسَم:

ذهب النحويّون إلى أنَّ من شروط حذف الخبر وجوبًا أن يكونَ المبتدأُ صريحًا في القسم، أي إنَّ هذا اللفظ لا يستخدم إلّا للقسم فقط ومجرد ذكره يشعرنا بالقسم، يقولُ ابنُ

(١) التحرير والتنوير: ٢٠ / ١٣٥.
(٢) إعراب القرآن: ٤ / ٤٦.

مالك: ((وأمّا المبتدأ المقسم به فيجب حذف خبره بشرط كونه قسمًا صريحًا، نحو: لعمرك، وأيمن الله. وإنّما وجب حذف خبره؛ لأنَّ فيه ما في خبر المبتدأ بعد لولا من كونه معلومًا، مع سد الجواب مسده. فلو كان المبتدأ في القسم صالحًا لغير القسم، نحو: عهد الله، لم يجب الحذف، فجائز أن يقال: عليّ عهدُ اللهِ لأفعلَنَّ، فيؤتى بالخبر، وجائز أن يقال: عهدُ اللهِ لأفعلَنَّ، فيحذف الخبر، لأنَّ ذكر (لعمرك) و(أيمن الله) مشعر بالقسم قبل ذكر المقسم عليه، بخلاف عهدِ الله، فإنَّه لا يشعر حتى يذكر المقسم عليه، ففرّق بينهما، وجعل أحدهما واجب الحذف، والآخر جائزه)) [١].

ولم يردْ هذا النوع من الحذف الواجب في قصص النبي موسى (عليه السلام).

جـ – أن يقعَ المبتدأُ بعد واو المعيّة:

وهو من مواضع حذف الخبر وجوبًا، يقولُ ابنُ عقيل: ((أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعيّة نحو كلُّ رجلٍ وضيعتُه فـ(كلّ) مبتدأ وقوله (وضيعتُه) معطوف على (كلّ) والخبر محذوف والتقدير كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقترنانِ ويقدَّر الخبرُ بعد واو المعية وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر لأنَّ معنى كلّ رجل وضيعته كلّ رجل مع ضيعته وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر... فإن لم تكن الواو نصًّا في المعيّة لم يحذف الخبر وجوبًا نحو زيد وعمرو قائمان))[٢].

ولم يردْ هذا النوع من الحذف الواجب في قصص النبي موسى (عليه السلام).

د – إذا كان المبتدأُ مصدرًا وقعت بعده حالٌ سدّت مسد الخبر:

وهذا هو الموضع الرابع من مواضع حذف الخبر وجوبًا، يقولُ ابنُ عقيل: ((أن يكون المبتدأ مصدرًا وبعده حال سدت مسد الخبر وهي لا تصلح أن تكون خبرًا فيحذف

(١) شرح التسهيل: ١ / ٢٧٧.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١ / ٢٥٣.

الخبر وجوبًا لسدِّ الحال مسدّه وذلك نحو ضربي العبدَ مسيئًا فضربي: مبتدأ والعبد معمول له ومسيئًا: حال سدّت مسد الخبر والخبر محذوف وجوبًا))[1].

ولم يردْ هذا النوع من الحذف الواجب في قصص النبي موسى (عليه السلام).

مواضعُ حذفِ الخبرِ جوازًا:

يُحذفُ الخبرُ جوازًا إذا دلَّ عليه دليل، ومن القرائن الدالّة عليه:

أولًا: الاستفهامُ عن المخبر عنه كقولك: زيدٌ لمن قال: منْ عندكَ ؟ ، أي زيدٌ عندي.

ثانيًا: العطف عليه نحو: زيدٌ قائمٌ وعمرو أي: وعمرٌو كذلك.

ثالثًا: الحذف بعد إذا المفاجأة نحو: خرجت فإذا السّبع. والحذف بعد إذا قليل، ولذلك لم يرد في القرآن مبتدأ بعد إذا إلّا وخبره ثابت، كقوله تعالى: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠]. [2]

وقد وردَ عارضُ الحذف للخبر جوازًا في قصص النبي موسى (عليه السلام) في ثلاثة مواضع:

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ۝٢٥﴾ [المائدة: 52]

في قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾ يرى الزجّاج أنَّ المعنى: ((قالَ رَبِّي: إنِّي لا أمْلِكُ إلّا نَفْسِي، وأخِي أيْضًا لا يَمْلِكُ إلّا نَفْسَهُ))[3]، فعلى هذا المعنى يرى العكبريّ أنَّ هناك عارضًا تركيبيًا في الجملة وهو حذف الخبر فيقولُ في إعراب (وأخي):

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١ / ٢٥٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٧٥ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٢ / ٨٦٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٦٤.

((يجوزُ أَن يكونَ مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ))[1]، وتقديره: وأخي كذلك، ويرى أبو البركات النسفيّ أيضًا أنَّه يحتملُ أن يكونَ مبتدأً والخبر محذوف أي: وأخي كذلك [2]، وتبعهما الشيخ خالد الأزهريّ (ت ٩٠٥ هـ) في هذا الإعراب إذ يرى أنَّه يحتمل أن يكون مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: وأخي لا يملك إلّا نفسه [3]. فعلى هذا الوجه الإعرابيّ يكونُ الخبرُ قد حُذف لدلالة ما قبله عليه.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴿١١٥﴾ ﴾

[511]

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ ﴿٦٥﴾ ﴾ [طه 56]

ذهبَ النحويّون والمفسّرون إلى أنَّ إعراب المصدر المؤول ﴿أَن تُلْقِىَ﴾ في الآيتينِ المتقدّمتينِ يحتملُ ثلاثةَ وجوه:

الأول: ذهب الفرّاء إلى أنَّه منصوب بفعل مقدّر، والتقدير: اختر إمّا إلقاءك وإمّا إلقاءنا [4]، وتابعه الطبريّ على هذا التقدير [5].

الثاني: الرفع على إنَّه خبر لمبتدأ محذوف تقديرُه: أَمرُك إمَّا إلقاؤك وإمَّا إلقاؤُنا. واختاره الزمخشريّ [6].

الثالث: أنَّه مبتدأً خبره محذوفٌ تقديرُه: إمَّا إلقاؤك مبدوءٌ به، وإمَّا إلقاؤنا مبدوءٌ به. ورجّحه أبو حيّان وبيّنَ علةَ ترجيحه بقوله: ((ويدُلُّ عليهِ قولهُ وإمَّا أن نكونَ أوَّلَ من ألقى فتحسُنُ المقابلة من حيثُ المعنى وإن كانَ من حيثُ التركيب اللَّفظيِّ لم تحصلِ

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٣١.
(٢) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١ / ٤٤٠.
(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٥٩.
(٤) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٣٨٩.
(٥) ينظر: جامع البيان: ١٠ / ٣٥٥.
(٦) ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٣ / ٧٣.

المُقابلةُ لأنّا قدَّرنا إلقاؤكَ أَوّلُ، ومقابلةُ كونهِم يكونون أَوَّلَ من يُلقي لكنَّهُ يلزمُ من ذلك أن يكونَ إلقاؤُهم أوَّلَ فهي مقابلةٌ معنويَّةٌ))[١].

ويرى ابنُ عاشور أنَّ الوجهَ الأول هو الأرجحُ بقوله: ((فتعيَّنَ أَن يكونَ الكلامُ مُستعملًا في معنى غيرِ الإخبارِ، وذلك هو التَّخييرُ أَي: إمَّا أن تبتدئ بإلقاءِ آلاتِ سحركَ وإمَّا أن نبتدئ، فاختر أنت أحد أمرين ومن هنا جازَ جعلُ المصدرينِ المُنسبِكَينِ في محلِّ نصبٍ بفعلِ تخييرٍ محذوفٍ، كما قدَّرَهُ الفرّاءُ))[٢].

فعلى الوجه الأول ورد عارضُ حذف الفعل، وعلى الوجه الثاني وردَ عارضُ حذف المبتدأ، وعلى الوجه الثالث وردَ عارضُ حذف الخبر. ويرى الباحثُ أنَّ الأرجحَ هو الوجهُ الأخير لما فيه من تناسبٍ بين المعنى والتركيب.

عارضُ حذفِ خبرِ (لا النافية للجنس) :

(لا النافية للجنس) تدخلُ على الجملة الاسمية وتعمل عمل إنَّ فتنصب المبتدأَ اسمًا لها وترفع الخبرَ خبرًا لها، وتنفي خبرها عن جنس اسمها على جهة استغراق النفي[٣].

تعملُ (لا النافية للجنس) عملَ (إنَّ) بشروط ، منها:

١- أن يكون معمولاها نكرتين.

٢- أن يكون الاسم مقدّمًا والخبر مُؤخّرًا. [٤]

ويجوزُ حذفُ خبر (لا النافية للجنس) إذا دلَّ عليهِ دليلٌ، ويكثرُ حذفهُ في كلام العرب، يقولُ ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ): ((ويُحذفُ كثيرًا، وبنو تميم

(١) البحر المحيط في التفسير: ٧ / ٣٥٤.

(٢) التحرير والتنوير: ٩ / ٤٧.

(٣) ينظر: شرح المفصّل: ١ / ٢٦٣.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام: ١٦٦.

لا يثبتونه))[١]، وقد فصّلَ ابنُ عقيل القولَ في وجوب حذفه وجوازه بقوله: ((إذا دلَّ دليل على خبر لا النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين وكثر حذفه عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: هل من رجلٍ قائمٌ فتقول: لا رجلَ، وتحذف الخبر وهو قائم وجوبًا عند التميميين والطائيين وجوازًا عند الحجازيين))[٢]، ويشير الدكتور طاهر سليمان حمودة إلى سبب كثرة الحذف، فيقول: ((كثرة الحذف للخبر هو جنوح اللغة العربية إلى حذف لفظ الكون المطلق، أو ما يدلُّ على مجرّد الوجود اسمًا كان أو فعلًا، ولمّا كان استعمال (لا) النافية للجنس يقصد به – غالبًا – نفي وجود ما دخلت عليه؛ فإنَّ خبرها يكونُ محذوفًا))[٣].

وقد وردَ حذفُ خبر (لا النافية للجنس) في قصص النبي موسى (عليه السلام) في خمسة مواضعٍ، منها: [٤]

١ - قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ وَجُنُودُهُۥ بَغۡيٗا وَعَدۡوًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ٩٠ ﴾ [يونس: 09]

في هذه الآية وردَ عارض الحذف في تركيب الجملة، فقد حُذف خبرُ (لا) النافية للجنس في قوله تعالى: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ﴾، والتقدير: ((لنا أو في الوجود أو غير ذلك من الأخبار التي إذا قُدّرت بعد الحذف كان المعنى صحيحًا بها))[٥]، وقد وضّح ابنُ الأثير وجهَ الحذف بقوله: ((بناء الكلام على كلام سابق قد جرى فيه ذكر الخبر، كأنّه قال: هل من إله في الوجود؟ فقال: لا إله، أي: في الوجود))[٦]. وأثارَ العلّامة

(١) الكافية في علم النحو: ١٧.
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ / ٢٥.
(٣) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٢٢.
(٤) المواضع الأُخَر: (طه: ١٤ ، ٩٨).
(٥) المرتجل في شرح الجمل: ١٧٩.
(٦) البديع في علم العربية: ١ / ٥٧٧.

الطباطبائيّ (ت ١٤٠٢ هـ) إشكالًا في تقدير الخبر بلفظ (موجود) بقوله: ((أنّه يثبت نفي وجود إله غير الله لا نفي إمكانه، فيجاب عنه بأنَّه لا معنى لفرض موجود ممكن مساوي الوجود والعدم ينتهي إليه وجود جميع الموجودات بالفعل وجميع شؤونها، وربّما يجاب عنه بتقدير حق، والمعنى لا معبودَ حقٌّ إلّا هو))[١].

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ ۖ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُ ۖ وَانظُرْ إِلَىٰ إِلَٰهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ۖ لَّنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا ﴿٩٧﴾ ﴾ [طه 79]

في قوله تعالى: ﴿لَا مِسَاسَ﴾ وردَ عارضُ الحذف للخبر، إذ حُذفَ خبر لا النافية للجنس، والتقدير: لا مِساسَ موجودٌ.

وقد اختلفَ القرّاءُ في قراءة (مِساس)، فمنهم من قرأها (مَساسِ) بفتح الميم وكسر السين الثانية، وهي قراءة أبي حَيْوَة، وابن أبي عبلة، وقُعْنَب، وقرأ الباقون بكسر الميم[٢]، فعلى قراءة الفتح ذهبَ ابنُ جنّيّ إلى أنَّه اسم فعل أمر كنزالِ ودراكِ بقوله: (((مَساسِ) هذه كنَزَالِ ودَرَاكِ وحَذَارِ، وليس هذا الضرب من الكلام – أعني ما سمي به الفعل – مما تدخل (لا) النافية للنكرة عليه، نحو لا رجل عندك ولا غلام لك فـ(لا) إذًا في قوله: (لا مَسَاسِ) نفي للفعل، كقولك: لا أمسّك ولا أقرب منك))[٣]، فظاهر كلامه أنَّ (لا) ليست نافية للجنس، بل هي (لا) النافية غير العاملة الداخلة على الأفعال، أمّا قراءة الكسر فـ(((لا مِساسَ) بكسرِ الميمِ وفتح السينِ، على النصبِ بالتبرئةِ))[٤]، فـ (مِساسَ) اسم لا النافية للجنس وخبرها محذوف تقديره (حاصلٌ) أو

(١) الميزان في تفسير القرآن: ١ / ٣٩٣.
(٢) ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: ٥٩٩.
(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٢ / ٥٦.
(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤ / ٦١.

(بيننا)، واختاره أبو حيّان بقوله: (((مِساسَ) مصدرُ ماسَّ كقِتالٍ من قاتَلَ، وهو منفيٌّ بلا التي لنفي الجنسِ، وهو نفيٌ أُريدَ به النَّهيُ أي لا تمسَّني ولا أمسَّكَ))[1].

٣ - قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ۖ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ [الشعراء: 05]

في قوله تعالى: ﴿لَا ضَيْرَ ۖ﴾ أي: ((لا حَرَجَ ولا مَضَرَّةَ))[2]، وفي هذا التركيب وردَ عارضُ الحذف، إذ حُذفَ خبر لا النافية للجنس، فيكون الإعراب: ((لا نافية للجنس و(ضيرَ) اسمها المبني على الفتح وخبرها محذوف أي لا ضيرَ علينا ولا بأسَ))[3].

ويرى الباحثُ أنَّ في حذفِ الخبر وجواب السحرةِ بكلمةٍ واحدة دلالة على قوّة إيمانهم الراسخ الثابت الذي لا يخنعُ للطغاة، فكانَ جوابهم كلمةً واحدة بدّدت كلَّ ما توعّدهم به فرعون.

٢ – عارضُ حذفِ الفعلِ:

الفعلُ هو ما دلَّ على حدثٍ مقترنٍ بزمن، وينقسم إلى ثلاثة أقسام من حيث الزمن: ماضٍ ومضارعٍ وأمر، وهو أحد ركني الإسناد في الجملة الفعلية، وذهبَ النحويّون إلى أنَّ الفعلَ قد يُحذفُ من الجملة بوجود قرينةٍ دالّةٍ عليه، يقولُ أبو الفداء (ت ٧٣٢ هـ): ((وقد يحذف الفعل عند قيام قرينة دالّة عليه كقولك للقادم من سفره: خيرَ مقدم، أي قدمتَ خيرَ مقدم))[4].

ويردُ حذف الفعل في الجملة وحده أو مع فاعله، يقولُ ابنُ جنيّ: ((حذف الفعل على ضربين:

---

(١) البحر المحيط في التفسير: ٧ / ٣٧٨.

(٢) العين: ٧ / ٥٤، مادة (ض ور)، (ض ي ر)، (وض ر)، (ر وض)، (ور ض)، (أر ض)، (ض ر و)، (ر ض و).

(٣) إعراب القرآن وبيانه: ٧ / ٧٤.

(٤) الكنّاش في فنّي النحو والصرف: ١ / ١٥٦.

أحدهما: أن تحذفه والفاعل فيه. فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة، وذلك نحو: زيدًا ضربته؛ لأنك أردت: ضربت زيدًا، فلمَّا أضمرت (ضربت) فسَّرته بقولك: ضربته، والآخر: أن تحذف الفعل وحده))[١]. ويُحذفُ الفعلُ جوازًا ووجوبًا.

حذفُ الفعلِ وجوبًا:

يجب حذف الفعل في المواضع الآتية:

أولًا: في القسمِ:

يُحذفُ الفعلُ وجوبًا مع حروف القسم (الواو والتاء ومن واللام) ، يقولُ ابنُ عقيل: ((حُذفَ الفعلُ وجوبًا، نحو: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾[٢]، ﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾[٣]، لله لا يؤخّر الأجلُ، من ربي إنَّك لأشرٌّ، فلا يجوز ذكر الفعل مع واحد من هذه الحروف))[٤].

ثانيًا: في أسلوبِ الإغراءِ والتحذيرِ:

يُحذفُ الفعلُ وجوبًا في أسلوب الإغراء والتحذير، يقولُ أبو حيّان: ((ولا يلزم الإضمار إلّا مع (إيّا)، أو مكرر نحو: الأسد الأسد، أو معطوف ومعطوف عليه نحو: الشيطان وكيده))[٥].

(١) الخصائص: ٢ / ٣٨١.
(٢) سورة الأنعام: من الآية ٢٣.
(٣) سورة يوسف: من الآية ٩١.
(٤) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٣٠٥.
(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣ / ٤٧٩.

ثالثًا: في أسلوبِ الاختصاصِ:

يُنصبُ الاسمُ في هذا الأسلوب بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا تقديره: أعني أو أخصُّ، يقولُ سيبويه: ((وذلك قولك: إنّا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا، كأنَّه قال: أعني، ولكنَّه فعلٌ لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداء))[١].

رابعًا: عاملُ الفاعلِ المُفَسَّرِ:

ذهبَ جمهورُ النحويّين إلى وجوب حذف الفعل وإبقاء فاعله إن وقع بعد الفاعل (إذا)، و(إن) الشرطيتينِ وجاء بعده فعلٌ يفسِّرُ الفعلَ المحذوف، يقول الدكتور علي أبو المكارم: ((يجبُ إضمارُ العاملَ – ولا يجوزُ ذكرُهُ مطلقاً – عند جمهور النحويّين، وذلك إذا فسّر الفعلَ المحذوفَ فعلٌ بعده، ويطّردُ ذلك في الشواهد والأمثلة التي يلي أداة الشرط فيها الأسماء، لأنَّ الأصلَ أنْ تليها عندهم – الأفعال، فإذا وليتها الأسماء فإنَّها لا تعرب مبتدأ، بل فاعلًا لفعل محذوف يفسّره ما بعده، ولا يصح أن يكون الاسم فاعلًا للفعل المذكور بعده لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل عند جمهور النحاة. ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[٢]، فـ(أحدٌ) عندهم فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور، والتقدير: وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك، ولا يصحُّ ذكر الفعل المحذوف في هذا الموضع لئلّا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر))[٣].

(١) الكتاب: ٢ /٢٣٣.
(٢) سورة التوبة: ٦.
(٣) الجملة الفعلية: ٨٨.

خامسًا: في النداءِ والاستثناءِ:

يرى النحويّون أنَّ المنادى هو مفعولٌ به أيضًا لفعلٍ مضمرٍ تقديره (أدعو) أو (أنادي) ولا يجوزُ إظهاره[١]، وكذلك ذهبوا إلى أنَّ المستثنى منصوبٌ أيضًا بفعلٍ مضمرٍ تقديره (أستثني) لازم الإضمار وجُعلت (إلّا) عوضًا عن النطق به [٢].

سادسًا: عاملُ المفعولِ المطلقِ:

المفعول المطلق ((هو المصدرُ الفضلة المُؤكّدُ لعامله أَو المُبيِّنُ لنوعه أَو لعدده))[٣]، وإنَّما سُمّيَ بذلك ((لأَنَّهُ لم يُقيَّد بحرف جر كالمفعول بهِ وله وفيه ومعهُ))[٤].

والعامل فيه هو واحد من عدّة عوامل بحسب رأي أغلب النحويّين، فعامله ((إما مصدر مثله نحو: ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ [٥]، أو ما اشتقّ منه: من فعل نحو: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [٦]، أو وصف نحو: ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [٧]))[٨].

وذهبَ النحويّون إلى أنَّ هناكَ مواضعًا يُحذفُ فيها عامل المفعول وجوبًا، وهي:

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٢ / ٦٠٢.
(٢) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢ / ٢٧٤.
(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام: ٢٩٢.
(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢ / ٩٤.
(٥) سورة الإسراء: من الآية ٦٣.
(٦) سورة النساء: من الآية ١٦٤.
(٧) سورة الصافات: ١.
(٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢ / ١٨٢.

الموضعُ الأوَّل:

في الدعاء، إذ يقولُ سيبويه: ((وذلك قولك: سَقيًا ورعيًا، ونحو قولك: خيبةً، ودفرًا، وجَدْعًا وعقرًا، وبؤسًا، وأُفَّةً وتُفَّةً، وبُعْدًا وسُحْقًا. ومن ذلك قولك: تَعْسًا وتَبًّا، وجُوعًا (وجُوسًا)... وإنّما يَنتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكرَ مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه، على إضمار الفعل، كأَنّك قلت: سَقاك اللهُ سَقيًا، ورَعاك اللهُ رعيًا، وخيَّبك اللهُ خيبةً. فكلُّ هذا وأشباهه على هذا ينتصب))[١]، وذهبَ ابنُ يعيش إلى أنَّ هذه المصادر منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ لا يجوزُ إظهاره، لأنّها صارت بدلًا من الفعل[٢].

الموضعُ الثاني:

مصادر جيء بها ولا أفعال معها، وقد وجب إضمار هذه الأفعال لئلّا يجتمع البدل والمبدلٌ منه، نحو: سمعًا وطاعةً [٣].

الموضعُ الثالث:

ما سيقَ من المصادر لتفصيل عاقبة نحو: ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]، فعامله يحذف حيث عرض، لما ذكر من أنَّه بدل من اللفظ بعامله، والتقدير فإمّا تمنّون وإما تفادّون [٤].

الموضعُ الرابع:

إذا كان المصدرُ مكرّرًا، نحو: زيدٌ سيرًا سيرًا، أو محصورًا، نحو: إنّما أنت سيرًا، وكانَ ناصبه خبرًا عن اسم عين، والتقدير: زيدُ يسيرُ سيرًا، وإنّما أنتَ تسيرُ سيرًا [٥].

---

(١) الكتاب: ١ / ٣١١.

(٢) ينظر: شرح المفصّل: ١ / ٢٨٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٨٧.

(٤) ينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢ / ١٧٣.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢ / ١٠٢٧.

الموضعُ الخامس:

المصدر المؤكِّد لجملة قبله أو المؤكِّد لغيره، فمثال الأول: له عليّ ألفٌ اعترافًا، فاعترافًا مصدرٌ منصوبٌ بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: أعترفُ اعترافًا، والثاني نحو: أنتَ ابني حقًّا، حقًّا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا والتقدير أحقّه حقًّا وسُمِّيَ مؤكّدًا لغيره؛ لأنَّ الجملة قبله تصلح له ولغيره؛ لأنَّ قولك أنت ابني يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازًا [١].

وقد وردَ عارض الحذف لعامل المفعول المطلق وجوبًا في قصص النبي موسى (عليه السلام) في ستّةِ مواضع، منها: [٢]

١- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٤٣ ﴾ [الأعراف:341]

في قوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَكَ﴾ ورد عارض الحذف في هذا التركيب، إذ يرى سيبويه أنَّه من المصادر المنصوبة بفعلٍ محذوف على تقدير: أسبّحك [٣]، وذهبَ أبو حيّان الأندلسيّ إلى أنَّه اسمُ مصدرٍ وقد انتصب بفعلٍ محذوف بقوله: ((و(سُبحانَ) اسمٌ وُضعَ موضعَ المصدرِ، وهو ممَّا ينتصِبُ بإضمارِ فعلٍ من معناهُ لا يجوزُ إظهارُهُ، وهو من الأسماءِ التي لزمتِ النَّصبَ على المصدريَّةِ))[٤]، وتابعه في ذلك السمين

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ / ١٨٢.
(٢) المواضع الأخر: (الكهف: ٦٤) ، (النمل: ٨).
(٣) ينظر: الكتاب: ١ / ٣٢٢.
(٤) البحر المحيط في التفسير: ١ / ٢٢٤.

الحلبيّ، وابن فرحون (ت ٧٦٩ هـ) [١]. فـ(سبحانَ) مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ وجوبًا.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ ﴾ [الأعراف:461]

انقسمَ القرّاءُ في قراءة (مَعْذِرَة) إلى فريقين، فقد: ((قرأ عاصم في رواية حفص (مَعْذِرَةً) نصبًا))[٢]، واختارَ الكسائيّ قراءة النصب، يقولُ النحّاسُ: ((وقرأ عيسى وطلحة (مَعْذِرَةً) بالنصب، ونصبه عند الكسائي من جهتين: إحداهما أنّه مصدر، والأخرى أن التقدير فعلنا ذلك معذرةً))[٣]، ويرى السمين الحلبيّ أنَّ في قراءة النصب ثلاثةَ وجوه: ((أظهرُها: أنَّها منصوبةٌ على المفعول من أجله، أي: وعظناه لأجلِ المعذرة... الثاني: أنَّها منصوبةٌ على المصدر بفعل مقدرٍ من لفظها تقديرُه: نعتذر معذرةً. الثالث: أن ينتصبَ انتصابَ المفعولِ به لأنَّ المعذرةَ تتضمَّن كلامًا، والمفردُ المتضمنُ لكلامٍ إذا وقع بعد القول نُصِبَ نَصبَ المفعول به كقلت خطبة))[٤].

وقرأ الباقون من القرّاء (معذرةٌ) بالرفع، وفرّق سيبويه بين قراءة الرفع وقراءة النصب واختار الرفع على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف؛ فقال: ((قوله عزّ وجلَّ: ﴿قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ لم يريدُوا أن يعتذروا اعتذارًا مستأنفًا من أمرٍ ليمُوا عليه، ولكنَّهم قيل لهم: (لم تعِظونَ قومًا)؟ قالوا: موعظتُنا معذرةٌ إلى ربِّكُم، ولو قال رجلٌ لرجلٍ:

(١) ينظر: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ١ / ٢٦٥ ، والعدّة في إعراب العمدة: ٢ / ٥٨.
(٢) معاني القراءات للأزهري: ١ / ٤٢٧.
(٣) إعراب القرآن: ٢ / ٧٧.
(٤) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥ / ٤٩٥.

معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذارًا، لنُصبَ)) [١]. واختار القرطبيّ قراءة الرفع [٢].

ويرى الباحثُ أنَّ الدراسة قائمة على قراءة النصب الموجودة في المصحف الشريف، لذلك فإنَّ وجهَ النصبِ على المصدرية بتقدير فعلٍ محذوف هو الأرجحُ، والتقدير: نعتذرُ معذرةً إلى ربّكم.

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَىٰ ﴿٦١﴾ ﴾ [طه 16]

الويلُ في اللغة هو ((الهلاكُ يُدْعَى بِهِ لِمَنْ وَقعَ فِي هَلَكةٍ يَسْتَحِقُّها))[٣]، وفي قوله تعالى: ﴿وَيْلَكُمْ ﴾ يرى سيبويه أنَّها من المصادر التي لا أفعالَ لها وتأتي للدعاء[٤]، ويقولُ مكّي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ): ((وهذه المصادر التي لا أفعال لها من لفظها الاختيار فيها إذا أضيفت النصب ويجوز الرّفع ولذلك أجمع القُرَّاء على النصب في قوله ويلكُمْ لا تفتروا))[٥].

وقد اختلف النحويّون في إعراب (ويلَكم)، إذ يرى الزجّاج أنَّها تعرب مفعولًا مطلقًا ويجوز أن تكون منصوبة على النداء[٦]، وتابعه النحّاس في هذا الإعراب [٧]، فمعنى النداء فيه: يا أيّها العذابُ والهلاك أقبل لهؤلاء بسبب افترائهم الكذب على الله، ويرى العكبريّ أنَّها تعرب: ((مفعول فعلٍ محذوفٍ؛ أَي أَلْزمكم اللَّهُ ويلكم))[٨]، ويرى ابنُ

(١) الكتاب: ١ / ٣٢٠.
(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٧ / ٣٠٧.
(٣) لسان العرب: ١١/ ٧٣٨ ، مادة (و ي ل).
(٤) ينظر: الكتاب: ١ / ٣١٨.
(٥) مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٦٦٧.
(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣ / ٣٦٠.
(٧) ينظر: إعراب القرآن: ٣ / ٣٠.
(٨) التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٢٦.

عاشور في إعرابها: ((وانتصب { ويلَكُمْ } إمّا على إضمار فعل على التحذير أو الإغراء، أي الزموا ويلكم، أو احذروا ويلكم؛ وإمّا على إضمار حرف النداء فإنَّهم يقولون: يا ويلنا، ويا ويلتنا))[١]، فتقدير التحذير فيه: احذّركم من العذاب والهلاك بافترائكم الكذبَ على الله، واختار محيي الدين درويش إعرابه على أنَّه مفعولٌ مطلق لفعلٍ محذوف بقوله: ((ويلكم مصدر للدعاء أماتَ العربُ فعلَه فهو منصوب بفعل محذوف))[٢]، وما وما ذهب إليه سيبويه هو الأرجح.

٤ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْآخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ ﴿٢٥﴾ ﴾ [الـ نازعات52]

النكالُ هو العقوبةُ الشديدة، يقولُ الجوهريّ: ((نَكَّلَ بِهِ تَنْكِيلًا، إذا جَعَلَهُ نَكَالًا وَعِبْرَةً لِغَيْرِهِ))[٣]، فالنكالُ في الآية الكريمة هو ((بمعنى التنكيل، كالسلام بمعنى التسليم. يعنى الإغراق في الدنيا والإحراق في الآخرة))[٤]، أي إنَّ المصيرَ الذي آل إليه فرعونُ أصبحَ عبرةً لغيره.

واختلفَ النحويّون والمفسّرون في نصب كلمة (نكال)، وذهبوا فيه مذاهب عدّة:

المذهب الأول: ذهب الفرّاء إلى أنّه نعتٌ لمصدرٍ محذوف، والتقدير: أخذه الله أخذًا نكالًا للآخرة والأولى [٥].

المذهب الثاني: ذهب الأخفش إلى أنَّه منصوب على المصدرية، وعامله الفعل (أخذ)[٦]، وتابعه الطبريّ ومكّي بن أبي طالب على هذا الوجه [٧].

(١) التحرير والتنوير: ١٦ / ٢٤٩.
(٢) إعراب القرآن وبيانه: ٦ / ٢٠٦.
(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٥ / ٨٣٥ ، مادة (نكل).
(٤) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٤ / ٦٩٦.
(٥) ينظر: معاني القرآن: ٣ / ٢٣٣.
(٦) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٥٦٦.
(٧) ينظر: جامع البيان: ٢٤ / ٨٨، والهداية إلى بلوغ النهاية: ١٢ / ١٠٣٨.

المذهب الثالث: ذهب الزجّاج إلى أنَّه منصوب بفعل مضمر من لفظه، والتقدير: نكل به نكالَ الآخرة والأولى[١]، وتابعه الزمخشريّ على هذا الوجه [٢]، واختاره أبو حيّان [٣].

المذهب الرابع: ذهب القرطبيّ إلى أنَّه منصوب بنزع الخافض، والتقدير: فأخذه اللهُ بنكالِ الآخرة [٤].

المذهب الخامس: ذهبَ السمين الحلبيّ إلى أنَّ (نكالَ) مفعولٌ لأجله، والتقدير: لأجلِ نكاله [٥].

ويرى الباحث أنَّ الأرجح مذهبُ الزجّاج، فقد ورد عارضُ حذف الفعل، وتقديره: نكل الله به نكالَ الآخرة.

حذفُ الفعلِ جوازًا:

يرى ابنُ الحاجب أنَّه قد يحذفُ الفعلُ جوازًا لقيام قرينة [٦]، وفي هذا الحذف يجوز يجوز إظهار الفعل دون أن يؤثر على صحّةِ المعنى إذ يكونُ في حذفهِ معنىً لا يمكنُ أن يوجدَ في ذكره [٧].

ومن مواضع حذف الفعل جوازًا:

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥ / ٢٨.
(٢) ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٤ / ٦٩٦.
(٣) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ١٠ / ٣٩٩.
(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٩ / ٢٠٣.
(٥) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠ / ٦٧٧.
(٦) ينظر: الكافية في علم النحو: ١٩.
(٧) ينظر: بناء الجملة العربية: ٢٥٩.

أولًا: إذا وقع في جواب استفهام:

يُحذفُ الفعلُ جوازًا إنْ دلَّ عليه دليل[١]، كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [العنكبوت: ٦١]، فـ(الله) فاعلٌ لفعلٍ محذوف جوازًا؛ لأنّه وقع جوابًا لاستفهام، والتقدير: خلقنا الله [٢].

ثانيًا: فعل المصدر المبيّن للنوع والعدد:

ذهب النحويّون إلى جواز حذف عامل المصدر المبيِّن لنوعه ولعدده لقرينةٍ دالةٍ عليه، نحو: لمن قال: أيَّ سيرٍ سرتَ؟ سيرًا سريعًا، ولمن قدمَ من سفرٍ: قدومًا مباركًا، والتقدير: سرتُ سيرًا سريعًا، وقدمتَ قدومًا مباركًا، وضربته ضربتين [٣].

ثالثًا: يُحذف الفعل جوازًا في القسم مع (الباء) [٤]:

ورد هذا العارضُ وهذا النوع من الحذف في موضعين من قصص النبي موسى (عليه السلام):

أ - **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ فَأَلْقَوْا۟ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُوا۟ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [الشعراء: 44]

وردَ عارضُ حذف الفعل في قوله تعالى: ﴿ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ﴾، إذ حُذف فعلُ القسمِ جوازًا والتقدير: نقسمُ بعزّةِ فرعون، وجواب القسم ﴿ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾.

ويرى السمين الحلبي أنَّ ﴿بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ﴾ تحتملُ وجهين: ((يجوزُ أن يكون قسَمًا، وجوابُه: ﴿إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾. ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ أي: نغلبُ بسببِ عزَّته،

(١) الكنّاش في فنّي النحو والصرف: ١ / ١٣٦.
(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١/ ٤٠٠.
(٣) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ١٩٤.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤ / ٧٦٦.

يدُلُّ عليه ما بعده)) [١].

ويؤكّدُ ابنُ عاشور وجود القسم في الآية بقوله: ((وأرادوا بذلك إلقاء الخوف في نفس موسى؛ ليكون ما سيلقيه في نوبته عن خور نفس؛ لأنَّهم يعلمون أنَّ العزيمة من أكبر أسباب نجاح السحر، وتأثيره على الناظرين. وقد أفادت جملةُ: إنَّا لَنحنُ الغالبونَ بما فيها منَ المُؤَكِّداتِ مُفادَ القسم)) [٢].

وقد بيّنَ الدكتور فاضل السامرائيّ سببَ قسمِ السحرة في سورةِ الشعراء بعزّة فرعون وعدم قسمهم في سورة الأعراف بقوله: ((فأقسموا بعزّة فرعون، وهو ما لم يذكر في الأعراف، وذلك لأنَّ الموقف إعزاز لفرعون صراحة، فأنت ترى أنَّ كلَّ لفظة في سياقها تسهم في تصوير الجوِّ المناسب للموقف)) [٣].

ويرى الباحثُ أنَّ الفعلَ محذوفٌ للإيجاز والاختصار.

ب - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ فَلَنۡ أَكُونَ ظَهِيرٗا لِّلۡمُجۡرِمِينَ ١٧ ﴾ [القصص: 71]

في الآية الكريمة ورد العارضُ في تركيب الجملة؛ إذ حُذف الفعلُ جوازًا في قوله تعالى: ﴿بِمَآ أَنۡعَمۡتَ ﴾، ويرى أبو حيّان أنَّ في تقدير الفعل المضمر وجهين بقوله: ((والباء في (بِما أَنْعَمْتَ) للقسم، والتقدير: أقسم بما أنعمت به عليّ من المغفرة، والجواب محذوف، أي لأتوبَنَّ، (فَلَنْ أَكُونَ)، أو متعلقة بمحذوف تقديره: اعصمني بحقّ ما أنعمت عليّ من المغفرة، (فَلَنْ أَكُونَ) إن عصمتني (ظهيرًا للمُجرمين). وقيل: (فلن أكون) دعاء لا خبر، ولن بمعنى لا في الدعاء، والصحيح أن لن لا تكون في الدعاء)) [٤].

ويرى الباحثُ أنَّ تقديرَ الفعل بالقسم أرجحُ وأولى لوضوح معنى القسم في الآية، فيكونُ التقدير: أقسمُ بإنعامك عليَّ لأتوبَنَّ فلن أكونَ ظهيرًا للمجرمين.

(١) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨ / ٥١٩.
(٢) التحرير والتنوير: ١٩ / ١٢٧.
(٣) معاني النحو: ٤ / ٢٣٩.
(٤) البحر المحيط في التفسير: ٨ / ٢٩٣.

رابعًا: حذف عامل (إذ) ويُقدّرُ بالفعل (اذكرْ):

وردَ ذلك كثيرًا في القرآن الكريم، يقولُ السيوطيّ: ((وتخريجه سهل وَهُوَ أَن تكون (إِذْ) معمولة لمحذوف يدلُّ عليهِ المعنى أَي: اذكروا حالتكم أَو قضيتكم أو أمركم أَو أَمركُم، وقد جاءَ بعض ذلك مُصَرّحًا به، قالَ تعالى:﴿ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً ﴾ (١)))(٢).

وقد وردَ هذا العارضُ وهذا النوع من الحذف في قصص النبي موسى (عليه السلام) في ثلاثةٍ وعشرين موضعًا، منها: (٣)

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿٤٩﴾ ﴾ [الا بقرة:94]

وردَ عارضُ الحذف للفعل جوازًا في الآية الكريمة، فقد جاءت(إذ) معمولًا لفعلٍ مضمر قدّره الأخفش بقوله: ((واذكروا إذ نجيناكم))(٤)، فعلى هذا التقدير تعرب (إذ): ((ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب مفعول به لفعل مقدّر هو (اذكروا))) (٥).

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ۗ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٧﴾ ﴾ [الأع راف:761]

---

(١) سورة آل عمران: من الآية ١٠٣.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢ / ١٧٣.

(٣) المواضع الأخر: (البقرة: ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٧٢) ، (المائدة: ٢٠) ، الأعراف: ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٧١)، (الكهف: ٦٠) ، (إبراهيم: ٧) ، (الشعراء: ١٠) ، (النمل: ٧) ، (الصف: ٥).

(٤) معاني القرآن للأخفش: ١ / ٩٧.

(٥) الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل: ١ / ٦٠.

وردَ عارضُ الحذفِ للفعل جوازًا في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾، فقد جاءت (إذ) مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: واذكر إذ تأذَّنَ ربُّك[1].

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ۝٦ ﴾ [إبراهيم: 6]

وردَ عارضُ الحذفِ للفعل جوازًا في قوله تعالى: والتقدير: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾، فقد جاءت (إذ) مفعولًا لفعل محذوف، والتقدير: واذكر إذ قال موسى[2].

عارضُ حذفِ الجملةِ:

يُحذفُ الفعلُ وفاعلُه إنْ دلَّ عليهما دليل، ويُسمّى حذفُ الجملة، يقولُ ابنُ مالك: ((وأمّا حذف الفعل وفاعله معًا لدليل يدلُّ عليهما فلا خلافَ في جوازه وذلك كثير))[3]،

وقد بيّن الرمّاني (ت ٣٨٤ هـ) الأثرَ النفسيّ لحذف الجملة بقوله: ((وإنّما صار الحذف في مثل هذا أبلغ من الذكر؛ لأنَّ النفس تذهب فيه كل مذهب، ولو ذكر الجواب لقصر على الوجه الذي تضمّنه البيان))[4].

وقد خصَّ الدكتور فضل حسن عباس هذا الحذف بالقرآن الكريم فقط بقوله: ((ولا تكادُ تجده إلّا في كتاب الله تبارك وتعالى، ذلك أنَّ الجملةَ ذات فائدة مستقلة، وحينما تُحذف فإنَّ ذلك سيحدث خللًا في المعنى، ونقصًا في الغرض المقصود، فلا يستطيع أحدٌ أن يرتّب كلامه بحيث إذا حُذفت منه جملٌ مستقلةٌ يؤدي الغرض المراد، لكن كلام ربّ العالمين المعجز يعطيك المعاني كاملة، وإنَّك مع ذلك تجد حلاوة الإيجاز في هذا الحذف

(١) ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل: ١٢٠/٤.
(٢) ينظر: المرجع السابق: ١٠/٦.
(٣) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٦٠١.
(٤) النكت في إعجاز القرآن: ٧٧.

ناشئة عن روعة الإيجاز))[1]. وهذا الكلامُ فيه نظر، إذ لم يقتصر هذا الحذف على القرآن الكريم فقط، فقد كثُر حذفُ الجملة في كلام العرب، ومن شواهد هذا الحذف في كلامهم قول امرئ القيس:

وَجَدَّكَ لوْ شيْءٌ أَتَانَا رَسُولُهُ سِوَاكَ، وَلكِنْ لَمْ نَجِدْ لكَ مَدْفَعَا [2]

فقد حذف من البيت جواب لو الشرطية، والتقدير: لرددناه.

وقول عمرو بن كلثوم التغلبيّ:

مُشَعْشَعَةٌ كَأَنَّ الحُصَّ فِيهَا إذا مَا المَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا [3]

والتقدير: نشربه سخينا.

ومن أنواع حذف الجملة:

أ – حذفُ القولِ أو المقولِ:

يُقدّر هذا الحذف بـ (قال) أو (قالوا) أو (يقولون)، ويُحذفُ طلبًا للاختصار لوضوح الدليل عليه، ومن مواضع الحذف في هذا النوع من قصص النبي موسى (عليه السلام):

١ - **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾ [البقرة:36]

في قوله تعالى: ﴿خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم ﴾ وردَ عارضُ الحذف لفعل القول، إذ قدّره العكبريّ بقوله: ((وقلنا خُذوا، ويجوزُ أَن يكونَ القولُ المحذوفُ حالًا، والتَّقديرُ: رفعنا

(١) البلاغة فنونها وأفنانها: ٤٦٧.

(٢) ديوان امريء القيس: ١٢٦.

(٣) ديوان عمرو بن كلثوم التغلبيّ: ٦٤.

فوقكُمُ الطورَ قائلينَ خذوا))[١]، ويقولُ المنتجب الهمذانيّ (ت ٦٤٣ هـ): ((وقوله: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم﴾ على إرادة القول، أي: وقلنا: خذوا ما آتيناكم، أو قائلين: خذوا ما آتيناكم، أي: رفعناه قائلين ذلك))[٢]، وعلّل أحدُ الباحثين سببَ هذا الحذف بقوله: ((لتتوفر العناية على المقول؛ إذ هو الغرض المقصود))[٣].

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٞ ١٠٩ يُرِيدُ أَن يُخۡرِجَكُم مِّنۡ أَرۡضِكُمۡۖ فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ ١١٠ قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَأَرۡسِلۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ١١١ ﴾
[الأعراف:١٠٩ – 111]

في قوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ﴾ وردَ عارضُ الحذف لفعل القول، والتقدير: فقال فرعونُ: ماذا تأمرون، يقولُ الفرّاء: ((فقوله: يُريدُ أَن يُخرجكم مِن أرضكم فماذا تأمُرُونَ من كلام فرعون. جاز ذلك على كلامهم إياه، كأنَّه لم يحك وهو حكاية. فلو صرّحت بالحكاية لقلت: يريد أن يخرجكم من أرضكم، فقال: فماذا تأمرونَ. ويحتمل القياس أن تقولُ على هذا المذهب: قلت لجاريتك قومي فإنّي قائمة، (تريد: فقالت: إني قائمة)، وقلّما أتى مثله في شعر أو غيره))[٤]، ويقولُ ابنُ هشام: ((محكية بقول آخر محذُوف كقولِه تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ﴾ بعد ﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٞ ﴾ لأَنَّ قولَهم تمّ عند قوله: ﴿ مِّنۡ أَرۡضِكُمۡۖ ﴾ ثمَّ التقدير فقالَ فرعون بدليل ﴿ قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ ﴾))[٥]. وقد حُذف فعل القول للاختصار لوضوح الدليل عليه.

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٧١.
(٢) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣ / ١٥٩.
(٣) الحذف البلاغي في القرآن الكريم: ١٢٧.
(٤) معاني القرآن: ١ / ٣٨٧.
(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥٤٢ .

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا ۚ سَأُو۟رِيكُمْ دَارَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴿١٤٥﴾ ﴾ [الأعراف:145]

في الآية الكريمة وردَ عارضُ الحذف لفعل القول، يقولُ القرطبيّ: (((فَخُذْها بِقُوَّةٍ) في الكلامِ حذفٌ، أَيْ فقُلنا لهُ: خذها بقُوَّةٍ، أي بجدٍّ ونشاط))[١]، وقد حُذف القول للاختصار لوضوح الدليل عليه.

ب – فجوات القصة:

تميّزَ أسلوبُ القرآن الكريم ولاسيّما في السرد القصصي بترك فراغٍ بين أحداث القصة، يقولُ الدكتور مصطفى شاهر خلوف: ((من خصائص القصة في القرآن الكريم تلك الفجوات بين المشهد والمشهد، بحيث يترك بين كل مشهدين أو حلقتين فجوة يملؤها الخيال، وهذه الطريقة متبعة في جميع القصص القرآني على وجه التقريب، وغالبًا ما يكون المحذوف أكثر من جملة))[٢].

ومن شواهد هذا العارض في قصص النبي موسى (عليه السلام):

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [البقرة:60]

في الآية الكريمة وردَ عارضُ الحذف، إذ حُذف جزءٌ من القصة قبل قوله تعالى: { فانفجرت }؛ لأنَّه واضحٌ ومفهوم، والتقدير: ((فضربه فانفجرت فحذف الفعل

(١) **الجامع لأحكام القرآن: ٢٨١/٧.**

(٢) **أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز: ٦٨.**

(فضربه)؛ لأنَّه مفهوم من السياق، ولأنَّه لا يتعلّق غرض بذكره، فقوله { فانفجرت } في عقب الفعل المحذوف لا في عقب (فقلنا اضرب)))[١].

ويرى المؤيّد العلويّ أنَّ الغرضَ من عارض الحذف في هذه الآية هو: ((لِما فيه من الإشارة إلى باهر القدرة في سرعة الإجابة، ووقوع الامتثال))[٢].

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا ﴿٣٥﴾ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴿٣٦﴾﴾ [الفرقان: 53 – 63]

في الآية الكريمة وردَ عارضُ الحذف لأجزاءٍ من القصة والتقدير: ((فذهبا إليهم فكذبوهما فدمرناهم))[٣]، ويقولُ المنتجب الهمذانيّ: ((وقوله: ﴿فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾ عطفٌ على معطوف تقديره: فذهبا إليهم فأنذراهم فكذَّبوهما فدمرناهم))[٤]، وقدّرَ الدكتور فاضل السامرائي المحذوف في الآية بقوله:((فذهبا إلى أولئك القوم فدعواهم إلى عبادة الله وأرياهم آياته فكذبوهما فدمّرناهم تدميرًا، فقوله: ﴿فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾ ليس في عقب (فقلنا اذهبا) وإنّما في عقب المحذوف وهو التكذيب بالآيات الذي هو مفهوم من السياق))[٥].

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ۚ فَلَمَّا جَآءَهُۥ وَقَصَّ عَلَيْهِ ٱلْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ ۖ نَجَوْتَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥﴾﴾ القصص: ٢٤ - ٢٥

في الآية الكريمة حُذف من القصة أجزاءٌ وأفعالٌ متعددة إيجازًا واختصارًا يدركُ القارئ فيها روعةَ الإعجاز القرآني، ويترك المجالَ لخياله بملء هذه الفجوات، والتقدير:

(١) معاني النحو: ٣ / ٢٣٤.
(٢) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ٣ / ١٣٣.
(٣) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٣ / ٢٨٠.
(٤) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥ / ٢١.
(٥) معاني النحو: ٣ / ٢٣٤.

((أي فذهبتا إلى أبيهما، فأخبرتاه الخبر، فأرسل إحداهما تدعوه، فجاءته، وأخبرته، فسار معها إلى أبيها، فلمّا جاءه، وقصَّ عليه القصص، قال لا تخف نجوت من القوم الظالمين))[١].

جـ – حذفُ جملة ذُكرَ معمولُها في جملة سابقة:

ومن شواهد هذا العارض في قصص النبي موسى (عليه السلام):

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ وَجُنُودُهُۥ بَغۡيٗا وَعَدۡوًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ٩٠ ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ قَبۡلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ٩١ ﴾ [يونس: ٩٠ – 19]

في قوله تعالى: ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ ﴾ وردَ عارضُ الحذف للفعل، يقولُ ابنُ عاشور: ((والآن ظرف لفعل محذوف دلَّ عليه قوله { آمنتُ } تقديره الآن تؤمن، أي هذا الوقت. ويقدّر الفعل مؤخَّرًا، لأنَّ الظرف دلَّ عليه، ولأنَّ محط الإنكار هو الظرف))[٢]، ((فحُذف آمنت لجري ذكره في قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ فحذف لضيق المقام))[٣]، فقد حُذف عامل الظرف (الآن) من الجملة إيجازًا واختصارًا؛ لورود ذكره في الآية السابقة.

د – حذفُ جملة جواب الشرط:

تتركّبُ الجملةُ الشرطية من ثلاثة عناصر هي الأداة وفعل الشرط والجواب، والأصلُ التركيبي أن تُذكرَ هذه العناصر جميعها، إلّا أنَّه يمكن حذف أحد عناصرها، ويُعدُّ جواب الشرط أكثر العناصر عرضة للحذف إن دلَّ عليه دليل، يقولُ سيبويه:

(١) البلاغة فنونها وأفنانها: ٤٦٩.
(٢) التحرير والتنوير: ١١ / ٢٧٧.
(٣) الحذف البلاغي في القرآن الكريم: ١٣٠.

((سألت الخليل عن قوله جلَّ ذكره: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [1] أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا: ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾ [2] ، ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾[3]، فقال: إنَّ العربَ قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأيِّ شيءٍ وضع هذا الكلام))[4].

ولحذفِ الجواب أغراضٌ بلاغية ذكرها الزركشيّ بقوله: ((وحذف الجواب يقع في مواقع التفخيم والتعظيم، ويجوز حذفه لعلم المخاطب به، وإنَّما يُحذفُ لقصدِ المبالغة، لأنَّ السامع مع أقصى تخيّله يذهب منه الذهن كلَّ مذهب، ولو صرّح بالجواب لوقف الذهن عند المُصرَّح به فلا يكون له ذلك الوقع، ومن ثمَّ لا يحسن تقدير الجواب مخصوصًا إلّا بعد العلم بالسياق))[5].

وقد وردَ عارضُ حذف جواب الشرط في قصص النبي موسى (عليه السلام) في ثمانيةِ عشرَ موضعًا، منها: [6]

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ ٧٠ ﴾ [ال بقرة:07]

في الآية الكريمة وردَ عارضُ الحذف، إذ حُذفَ ركنٌ من أركان جملة الشرط وهو الجواب، يقولُ الزركشي: ((جوابُ الشَّرطِ محذوفٌ يدُلُّ عليهِ قولهُ: ﴿لَمُهۡتَدُونَ ﴾ أَي

(١) سورة الزمر: من الآية ٧٣.
(٢) سورة البقرة: من الآية ١٦٥.
(٣) سورة الأنعام: من الآية ٢٧.
(٤) الكتاب: ٣ / ١٠٣.
(٥) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٨٣.
(٦) المواضع الأُخر: (المائدة: ٢٣)، (الأعراف: ١٠٦ ، ١١٣ ، ١٢٦)، (يونس: ٨٤)، (الكهف: ٦٩)، (الشعراء: ٢٤ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٠ ، ٤١) ، (القصص: ١٠ ، ٢٧) ، (غافر: ٢٩).

إن شاءَ اللَّهُ اهتدينا))[١]، وعلّلَ أبو حيّان سببَ الحذف في الآية بقوله: ((ليحصلَ توافق رؤوس الآي))[٢].

ويرى الباحث أنَّ جواب الشرط محذوف للاختصار لوجود ما يدلُّ عليه في الجملة.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [الشعراء: 82]

في الآية الكريمة وردَ عارضُ الحذف إذ حُذفَ ركنٌ من أركان جملة الشرط وهو الجواب، والتقدير: ((إنْ كان لكم عقل علمتم أنَّه لا يمكن أن تعرفوه إلّا بهذا الطريق))[٣]، والغرضُ من الحذف هو((لدلالة الحال عليه اختصارًا، وفي الحذف مع الإيجاز تنبيه لهم وتحريك لعقولهم ليتدبّروا ما هم فيه من ضلال لعلَّهم يهتدون))[٤].

ويرى الباحثُ أنَّ الجواب محذوف لوجود ما يدلُّ عليه، والتقدير: إن كان لكم عقلٌ آمنتم بربِّ المشرق والمغرب.

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [القصص: 74]

في الآية الكريمة وردت (لولا) مرتين: الأولى أداة شرط امتناع لوجود وقد حُذف جوابها، والثانية حرف تحضيض، وقد أُختلف في تقدير الجواب المحذوف، يقولُ الزجّاج: ((أي لولا ذلك لم يحتج إلى إرسالِ الرسُل، ومواترة الاحتجاج))[٥]، وذهبَ البغويّ (ت ٥١٦ هـ) إلى أنَّ التقدير: ((لعاجلناهم بالعقوبة، يعني: لولا أنَّهم يحتجّون بترك الإرسال إليهم لعاجلناهم بالعقوبة بكفرهم. وقيل: معناه لما بعثناك إليهم رسولًا ولكن بعثناك

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٨٥.
(٢) البحر المحيط في التفسير: ١ / ٤١١.
(٣) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٤ / ١٣٠.
(٤) الحذف البلاغي في القرآن الكريم: ١١٥.
(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٤ / ١٤٧.

إليهم لئلّا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل))[١]، وقدّرهُ البقاعيّ: ((ولولا هذا الذي ذكرناهُ ما أرسلناكَ لتنذرهم، ولكنَّهُ حذف هذا الجوابَ إجلالًا لهُ (ﷺ) عنِ المواجهةِ به))[٢]، وعلّل ابنُ عاشور سببَ حذف الجواب بقوله: ((فجواب { لولا } محذوف دلَّ عليه ما تقدّم من قوله ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ ﴾ [٣] إلى قوله: ﴿ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [٤]، أي ولكنّا أعذرنا إليهم بإرسالك لنقطع معذرتهم. وجواب { لولا } محذوف دلَّ عليه الكلام السابق، أي لولا الرحمة بهم بتذكيرهم وإنذارهم لكانوا مستحقّين حلول المصيبة بهم))[٥].

ويرى الباحثُ أنَّ الأرجحَ هو تقدير البغويّ، أي: لولا إصابتهم بمصيبة لعجّلنا لهم بالعقوبة.

٤ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [يونس: 28]

وردَ عارضُ الحذف لجواب الشرط في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾، فالأداة (لو) حرف شرط يدلُّ على امتناع الجواب لامتناع الشرط، و(كره المجرمون) فعل الشرط، وقد حُذفَ الجواب لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: ولو كره المجرمون من آل فرعون والسحرة الحقَّ لأحقَّه الله تعالى بكلماته، يقولُ ابنُ عاشور في مقام تفسيره للآية الكريمة ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٩١]: ((وحرفُ (لو) للشَّرطِ وحَذفُ جوابِهِ لدلالةِ ما قبله عليهِ، ومثلُ هذا الاستعمالِ شائعٌ في كلامِ العربِ، ولكثرته قال كثيرٌ من النّحاةِ: إنَّ لو

(١) معالم التنزيل: ٦ / ٢١٢.
(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١٤ / ٣٠٧.
(٣) سورة القصص: من الآية ٤٤.
(٤) سورة القصص: من الآية ٤٦.
(٥) التحرير والتنوير: ٢٠ / ١٣٥.

وإنِ الشّرطيَّتينِ في مثلِهِ مُجرَّدتانِ عن معنى الشَّرطِ لا يُقصدُ بِهِما إلّا المُبالغةُ، ولقَّبُوهُما بالوصليَّتَينِ: أي أنّهُما لمُجرَّدِ الوصلِ والرَّبطِ في مقامِ التأكيدِ))[1]. فجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: لو افتدى بملء الأرض ذهبًا لما قُبِل من أحدهم ملء الأرض ذهبًا.

(١) التحرير والتنوير: ٣ / ٣٠٦.

المبحثُ الثَّاني

عارضُ الحذفِ في العناصرِ غيرِ الإسناديَّةِ

المبحثُ الثاني

عارضُ الحذفِ في العناصرِ غيرِ الإسناديَّةِ

أطلق النحويّون على غير المسند والمسند إليه تسمياتٍ عديدة منها الفضلة والقيد والتكملة؛ لأنَّها ممّا يمكن الاستغناء عنه، يقولُ المبرّدُ: ((يكونُ المفعُولُ فيهِ فضلة: كالحال والظرف والمصدر ونحو ذلك، ممَّا إذا ذكرته زدت في الفائدة، وإذا حذفته لم تخَلّ بالكلام؛ لأَنَّك بحذفه مستغن))[١]، وذهبَ ابنُ يعيش إلى أنَّ حذفها لا يخلُّ بالصناعة النحويّة بقوله: ((حُذف المفعولُ؛ لأنه فضلة، فلم يُحتَج إلى إقامة شيء مقامه))[٢].

وقد اشترط النحويّون في حذف الفضلة ألّا يحصلَ ضررٌ في حذفها، يقولُ ابنُ عقيل: ((والفضلةُ ما يمكنُ الاستغناءُ عنه كالمفعولِ به فيجوز حذفُ الفضلة إن لم يضرّ))[٣].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّه لا يمكننا الاستغناء عن الفضلة متى شئنا، فقد يتوقّف المعنى عليها، إذ يقول: ((ليس المقصود بها أنّها يجوز حذفها متى شئنا. فإنَّ الفضلة قد يتوقف عليها معنى الكلام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ**﴾[الأنبياء: ١٦]، فإنّه لا يمكن الاستغناء عن قوله: لاعبين، وكقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا**﴾ (الإسراء: ٣٧)، فإنّه لا يستغنى عن قوله (مرحًا)))[٤].

---

(١) **المقتضب: ٣ / ١١٦.**

(٢) **شرح المفصّل: ٤ / ٣١٣.**

(٣) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ / ١٥٥.**

(٤) **معاني النحو: ١ / ١٤.**

١ – عارضُ حذفِ المفعولِ به:

المفعول به هو الاسم المنصوب الفضلة الذي يقع عليه فعل الفاعل، ولمّا كان المفعول فضلة جاز حذفه من الجملة، يقولُ ابن يعيش: ((اعلم أنَّ المفعول لمّا كان فضلةً تستقلّ الجملةُ دونه، وينعقد الكلامُ من الفعل والفاعل بلا مفعول، جاز حذفُه وسقوطُه، وإن كان الفعلُ يقتضيه))[١]، وعلى الرغم من أنَّ المفعولَ به فضلةٌ، ولكن قد تشتدُّ إليه الحاجةُ أحيانًا؛ فلا يمكن أن نستغني عنه في بعض المواضع[٢].

ويرى الجرجانيّ أنَّ لحذفِ المفعولِ أغراضًا بلاغيةً لا يمكن أن تُحصى، فقال: ((وليس لنتائجِ هذا الحذفِ، أعني حذفَ المفعولِ، نهايةٌ، فإنَّه طريقٌ إلى ضروبٍ من الصَّنعة، وإلى لطائف لا تحصى))[٣]، وذهبَ ابنُ هشام إلى أنَّ لحذفِ المفعول غرضين هما: ((إمّا لفظي كتناسب الفواصل في نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [٤]، ونحو: ﴿ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾ [٥] ، وكالإيجاز في نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ [٦]، وإمّا معنوي كاحتقاره في نحو:﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ [٧]، أي: الكافرين، أو لاستهجانه)) [٨].

).

وقد وردَ عارض حذف المفعول به في قصص النبي موسى (عليه السلام) في ثلاثين موضعًا، منها: [٩]

(١) شرح المفصّل: ١ / ٤١٩.
(٢) ينظر: النحو الوافي: ٢ / ١٧٩.
(٣) دلائل الإعجاز: ١ / ١٦٣.
(٤) سورة الضحى: ٣.
(٥) سورة طه: ٣.
(٦) سورة البقرة: من الآية ٢٤.
(٧) سورة المجادلة: من الآية ٢١.
(٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢ / ١٦٤.
(٩) المواضع الأُخَر: (البقرة : ٥٤)، (النساء: ١٥٣)، (المائدة: ٢٠)، (الأعراف: ١٤٨ ، ١٥٢)،

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٥١﴾ ﴾
[البقرة:15]

وردَ في الآية الكريمة عارض حذف المفعول، فالفعلُ (اتخذ) فعلٌ متعدٍّ لمفعولين، و(العجلَ) مفعولٌ به أوّل والثاني محذوفٌ تقديره: إلهاً [١]، ويرى الآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) أنَّ المفعول الثاني حُذفَ لشناعته [٢]، وتابعه ابنُ عاشور بقوله: ((حذفُ المفعُولِ الثاني لاتَّخذتم لظهُورِهِ وعلمِهِمْ به ولشناعةِ ذكرِهِ وتقديرِهِ معبُودًا أو إلهًا))[٣].

وذهب بعضُ المفسّرين إلى أنَّ الفعل (اتخذ) يُحتملُ فيه أن يتعدّى إلى مفعول واحد، وعلى هذا التقدير يكون ثَمَّة جملة محذوفة والتقدير: ثمَّ اتّخذتم العجل وعبدتموه إلهًا، ولكنَّهم رجّحوا التعدية إلى مفعولين[٤]، وأرى أنَّ الفعلَ في هذه الآية يتعدّى إلى مفعولين؛ لأنَّه يستلزم حذف مفعول خلافًا للتعدية إلى مفعولٍ واحد فإنَّه يستلزمُ حذف جملة، وحذف المفرد أسهلُ من حذف الجملة.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ﴾
[البقرة: من الآية 16]

في الآية الكريمة وردَ عارضُ الحذف للمفعول به، إذ حُذف مفعول (يُخرجُ)، يقولُ النحّاسُ: ((يكون المفعول محذوفًا دلّ عليه سائر الكلام والتقدير: يخرج لنا ممّا تنبت

(طه: ٤٤ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٧٩ ، ٨٨)، (الشعراء: ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٥ ، ٦٢)، (القصص: ٢٧)، (غافر: ٣٨)، (الدخان: ٢٠ ، ٢١). (النازعات: ١٩ ، ٢١ ، ٢٣).

(١) ينظر: جامع البيان : ٢ / ٦٣ ، والهداية إلى بلوغ النهاية: ١ / ٢٦٥، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن : ١ / ٩٥ ، والجامع لأحكام القرآن: ١ / ٣٩٦.

(٢) ينظر: روح المعاني: ١ / ٢٥٩.

(٣) التحرير والتنوير: ١ / ٤٩٩.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١ / ١٤٣ ، والبحر المحيط في التفسير: ١ / ٣٢٣، والدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ١ / ٣٥٤.

الأرض مأكولًا)) [١]، وذهب العكبريّ إلى أنَّ التقدير (يخرجُ لنا شيئًا ممّا تنبتُ الأرض)[٢]، وذهب أحد الباحثين إلى أنَّ: ((قوله: ﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ﴾ في موضع الوصف للمفعول المحذوف أغنى عنه فحُذفَ اختصارًا))[٣].

ويرى الباحثُ أنَّ تقديرَ العكبريّ هو الأرجح؛ لأنَّ الأرضَ لا تنبتُ في داخلها المأكول فقط.

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآۖ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ٤٦﴾ [طه 64]

في هذه الآية ورد عارضُ الحذف لمفعولي (أسمع وأرى)، والتقدير: ((فإنَّني معكما أسمع كلامكما وكلامه، وأرى مكانكما ومكانه، لا يخفى عليَّ من أمركم شيء، واعلما أنَّ ناصيته بيدي، فلا يتكلم ولا يتنفس ولا يبطش إلّا بإذني وبعد أمري، وأنا معكما بحفظي ونصري وتأييدي))[٤]، في حين ذهبَ القاسميّ (ت ١٣٣٢ هـ) إلى أنَّ في الآية احتمالين بقوله: ((فالمفعولُ محذوفٌ للقرينةِ، أو نزلَ منزلةَ اللازمِ تتميمًا لما يستقلُّ بهِ الحفظُ. كأنَّهُ قيلَ: أنا حافظٌ لكُما وناصرٌ، سامِعٌ وبصيرٌ. وإذا كانَ الحافظُ كذلكَ، تَمَّ الحفظ والتَّأْييدُ، وذهبتِ المُبالاةُ بالعدُوِّ))[٥]، فهو يرى أنَّ المفعول إمّا أن يكونَ محذوفًا لقرينةٍ تدلُّ عليه، أو نزلَ الفعلان (أسمع وأرى) منزلةَ الفعل اللازم، فلا حذفَ في الآية، واختار الأستاذ بهجت الشيخلي هذا الوجه [٦].

(١) إعراب القرآن: ١/ ٥٧.
(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٦٨.
(٣) الحذف البلاغي في القرآن الكريم: ٦٥.
(٤) تفسير القرآن العظيم: ٥ / ٢٩٦.
(٥) محاسن التأويل: ٧ / ١٢٧.
(٦) ينظر: بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابًا وتفسيرًا بإيجاز: ٦ / ٢٢٩.

ويرى ابنُ عاشور أنَّ المفعولين محذوفان ولا غرضَ من بيانهما، إذ يقولُ: ((ونزَّل فعلا { أسْمَعُ وأرى } منزلة اللازمين إذ لا غرض لبيان مفعولهما، بل المقصود: أنَّي لا يخفى عليَّ شيء. وفرع عليه إعادة الأمر بالذهاب إلى فرعون))[1].

ويرى الباحثُ أنَّ الغرضَ من هذا العارض هو لأجل تناسب الفواصل في الآيات القرآنية في سورة طه.

٤ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾ ﴾ [القصص: 32 – 42]

وردَ عارضُ الحذف في المفعول به في أربعة مواضع، في قوله تعالى: ﴿ يَسْقُونَ ﴾ والتقدير: يسقون أغنامهم، وقوله: ﴿ تَذُودَانِ ﴾ والتقدير: تذودان أغنامهما، وقوله: ﴿ لَا نَسْقِي ﴾ والتقدير: لا نسقي أغنامنا، وقوله: ﴿ فَسَقَىٰ لَهُمَا ﴾ والتقدير: فسقى لهما أغنامهما، يقولُ الجرجانيّ: ((فيها حذفُ مفعولٍ في أربعةِ مواضعَ: إذ المعنى: وجدَ عليه أمةً من الناس يسقون أغنامَهم، أو مواشيَهم، وامرأتينِ تذودان غنمهما، وقالتا لا نسقي غنمنا، فسقى لهما غنمَهَما. ثمَّ إنَّه لا يخفى على ذي بصَرٍ، أنَّه ليس في ذلك كلّه إلاَّ أن يُتركَ ذكرُه ويُؤتى بالفعل مطلقًا، وما ذاك إلاَّ أنَّ الغرضَ في أن يُعلم أنّه كان من الناس في تلك الحال سقيٌ ومن المرأتينِ ذودٌ وأنهما قالتا: لا يكونُ منَّا سقْيٌ حتّى يُصدرَ الرعاءُ؛ وأنّه كان من موسى (عليه السلام)، من بعدِ ذلك سقي. فأمَّا ما كان المسقيُّ أغَنمًا أم إبلًا أم غيرَ ذلك، فخارجٌ عن الغرَض ومُوهِمٌ خلافه؛ وذاك أنَّه لو قيل: وجَد مِن دونِهم امرأتينِ تذودانِ غنمهما: جاز أن يكونَ لم يُنْكر الذودَ.... فاعرفه تعلم

(١) التحرير والتنوير: ١٦ / ٢٢٨.

أنّك لم تجد لحذف المفعولِ في هذا النحو من الرَّوعة والحُسن ما وجدتَ، إلاَّ لأنَّ في حذفه وتركِ ذكرِه فائدةً جليلةً، وأنَّ الغرَضَ لا يصِحُّ إلّا على تركهِ))[١].

وبيّن الدكتور مختار عطية الغرض البلاغي من هذه الحذوفات بقوله: ((أظهرت الآية ما كان من قوة موسى (عليه السلام) وأمانته فلا داعي لذكر هذه المفعولات التي حذفت، فالقصد هو العناية على إثبات الفعل لفاعله وليس نسبته إلى مفعول))[٢].

ويرى الباحث أنَّ هذه المفعولات مفهومةٌ في الآية فلا داعي لذكرها.

٢ – عارضُ حذفِ الحال:

الحال: ((وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه. أو تأكيده، أو عامله))[٣]، فهو ليس عنصرًا أساسيًّا في تركيب الجملة إذ يمكن الاستغناء عنه، ولكن قد يتوقفُ المعنى عليه فلا يمكن الاستغناء عنه، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]، وقوله: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣][٤].

وقد وردَ عارضُ حذف الحال في قصص النبي موسى (عليه السلام) في أربعة مواضع:

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٢٣﴾﴾ [غافر : 32]

(١) دلائل الإعجاز: ١ / ١٧٣.

(٢) الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز: ٢٩٢.

(٣) شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٢٤ .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٩ / ١٤٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢ / ٣٢٢ وجامع الدروس العربية: ٣ / ٧٩.

في الآية الكريمة ورد عارض الحذف في تركيب الجملة، ف(آياتنا) شبه جملة متعلّقة بمحذوف حال تقديره: مصحوبًا بآياتنا [١]، وذهبَ أبو السعود (ت ٩٨٢ هـ) إلى أنَّ شبه الجملة إمَّا أن تكونَ متعلّقة بمحذوف حال أو محذوف صفة بقوله: ((الباءُ مُتعلِّقةٌ بمحذوفٍ وقع حالًا من مفعُولِ (أرْسَلْنا) أو نعتًا لمصدرهِ المُؤَكَّدِ أي أرسلناهُ حال كونه مُلتبسًا بِآياتِنا. أو أرسلناهُ إرسالًا مُلتبسًا بِها)) [٢].

ويرى الباحثُ أنَّ الأرجحَ أن تكونَ شبهُ الجملة متعلّقةً بحالٍ محذوفة؛ لأنَّه يقتضي تقدير محذوفٍ واحد خلافًا لتعلّقها بصفة محذوفة فإنَّه يقتضي تقدير محذوفين.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٩٦﴾ ﴾ [هود: 69]

3 - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٥﴾ ﴾ [إبراهيم : 5]

4 - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَقَالَ إِنِّى رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الزخرف64]

في الآيات السابقة حُذفَ الحالُ، والتقدير كما في الآية ٢٣ من سورة غافر أي: مصحوبًا بآياتنا.

٣ – عارضُ حذفِ التمييز:

التمييز هو ((اسم نكرة فضلة، يرفع إبهام اسم كعشرين رجلًا، وكم عبدًا ملكت وكرطل زيتًا، وشبر أرضًا، وقفيز برًا، أو إجمال نسبةٍ كـ ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [٣]، و﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [٤]))[١]. ويجوزُ حذفه بقرينةٍ تدلُّ عليه، فإذا علمنا مُميّز

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٥ / ١٥٩.
(٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٤ / ٢٣٨.
(٣) سورة مريم: من الآية ٤.
(٤) سورة القمر: من الآية ١٢.

هذه المبهمات يجوزُ ذكرها بدون تمييز، وذلك نحو: عندي عشرون أو ثلاثون أو أربعون أو نحو ذلك في الإجابة على من يسأل: كم كتابًا عندك؟ أو نحو قولهم: بلغ فلان من العمر سبعين أو ثمانين، حيث حُذف التمييز وهو (سنةً أو عامًا) لجري الألسن على حساب العمر بالسنين(٢).

وقد وردَ عارضُ الحذف للتمييز في قصص النبي موسى (عليه السلام) في موضعٍ واحد في قوله تعالى:

﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۚ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْغَمَٰمَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١٦٠﴾ ﴾ [الأعراف:160]

يرى أغلبُ النحويّين والمفسّرين أنَّ تمييز العدد (اثنتي عشرة) محذوفٌ وقدّروه (فرقةً) أو(قبيلةً)، و(أسباطًا) بدل من العدد، ومنهم الزجّاج، والنحّاس، وأبو حيّان الأندلسيّ(٣).

ويرى الزمخشريّ أنَّ المرادَ من قوله (أسباطًا): ((وقطّعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباطًا موضع قبيلة .. وأُمَمًا بدل من اثنتي عشرة))(٤)، فعلى تقديره هذا تعرب (أسباطًا) تمييزًا ولا عارضَ في الآية.

واعترضَ ابنُ مالك على الزمخشريّ فقال: ((فمقتضى ما ذهب إليه أن يقال رأيت أحد عشر أنعامًا، إذا أريد إحدى عشرة جماعة كل واحدة منها أنعام. ولا بأس برأيه في هذا لو ساعده استعمال. لكن قوله كل قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل

(١) شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٣٨.
(٢) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٥١.
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٨٣/٢ ، وإعراب القرآن: ٢/ ٧٦ ، والبحر المحيط في التفسير: ١٩٨/٥.
(٤) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢ / ١٦٨.

اللغة أنَّ السبطَ في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب. فعلى هذا معنى قطّعناهم اثنتي عشرة أسباطًا قطّعناهم اثنتي عشرة قبائل، فأسباط واقع موقع قبائل لا موقع قبيلة، فلا يصحُّ كونه تمييزًا، وإنّما هو بدل والتمييز محذوف))[١].

وممّن ذهبَ إلى حذف التمييز وتقديره بـ(فرقة) البغويُّ في تفسيره، ولكنّه رأى أنَّ: ((الأسباطَ في الحقيقة نعتُ المُفسِّرِ المحذُوفِ وهو الفِرقَةُ))[٢]، وهذا ما ذهبَ إليه ابنُ عاشور، ولكنّه اختلف مع البغويّ في إعراب (أسباطًا) فهو يرى أنَّ (أسباطًا): ((حالٌ مِنَ الضَّميرِ المنصُوبِ في وقَطّعناهم ولا يجوزُ كونهُ تمييزًا لأنَّ تمييزَ اثنتي عشرةَ ونحوهِ لا يكونُ إلّا مُفردًا))[٣].

وسارَ السمينُ الحلبي على نهج الزجّاج، وعلّل سببَ اختياره هذا الرأي بقوله: ((إنَّ تمييز (اثنتي عشرة) محذوف لفهم المعنى تقديره: اثنتي عشرة فرقة و(أسباطًا) بدل من ذلك التمييز. وإنّما قلت: إنَّ التمييز محذوف، ولم أجعل (أسباطًا) هو المميِّز لوجهين، أحدهما: أنَّ المعدودَ مذكرٌ لأنَّ (أسباطًا) جمع سِبْط، فكان يكون التركيبُ اثني عشر. والثاني: أنَّ تمييز العدد المركب وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر مفرد منصوب، وهذا كما رأيت جمعٌ))[٤]، ويرى الباحثُ أنَّ التمييزَ محذوفٌ، والتقدير: اثنتي عشرة فرقةً، وقد حُذفَ للإيجاز والاختصار؛ لأنَّه مفهومٌ.

٤ – عارضُ حذفِ الصفة:

الصفة أو النعت هي ((التابع المكمّل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو مررت برجلٍ كريمٍ أو من صفات ما تعلَّق به وهو سببيه نحو مررت برجلٍ كريمٍ أبوه))[٥].

(١) شرح التسهيل: ٢ / ٣٩٣.
(٢) معالم التنزيل: ٣ / ٢٩٢.
(٣) التحرير والتنوير: ٩ / ١٤٣.
(٤) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥ / ٤٨٤.
(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣ / ١٩١.

وتُحذفُ الصفةُ ويقامُ الموصوفُ مقامها وإن كان حذفها قليلًا جدًّا في اللغة، يقولُ ابن الأثير: ((وأمّا حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها: فإنَّه أقلُّ وجودًا من حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، ولا يكاد يقع في الكلام إلّا نادرًا، لمكان استبهامه))[١]، وذهبَ أبو حيّان إلى أنَّ حذفَ الصفةِ إذا فُهمَ المعنى سائغٌ في كلامِ العربِ [٢].

وقد وردَ عارضُ حذف الصفة في قصص النبي موسى (عليه السلام) في موضع واحد في قوله تعالى:

﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾ ﴾ [الكهف: 97]

في قوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ ورد عارضُ الحذف للصفة، فكلمة (سفينة) مضافُ إليه حُذفت صفته، والتقدير: (سفينةٍ صالحةٍ)، ويعلّلُ الطبريّ هذا التقدير بقوله: ((يقول القائل: فما أغنى خَرق هذا العالم السفينة التي ركبها عن أهلها، إذ كان من أجل خرقها يأخذ السفن كلها، مَعِيبها وغير معيبها، وما كان وجه اعتلاله في خرقها بأنّه خرقها، لأنَّ وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبًا؟ قيل: إنَّ معنى ذلك، أنَّه يأخذ كلَّ سفينة صحيحة غصبًا، ويدع منها كلَّ معيبة، لا أنَّه كان يأخذ صحاحها وغير صحاحها. فإن قال: وما الدليل على أنَّ ذلك كذلك؟ قيل: قوله: ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ فأبان بذلك أنَّه إنّما عابها، لأنَّ المعيبة منها لا يعرض لها، فاكتفى بذلك من أن يقال: وكان وراءهم ملك يأخذ كلَّ سفينةٍ صحيحةٍ غصبًا))[٣]، وذهبَ ابنُ الأثير إلى أنَّ الصفة حُذفت لوجود قرينة تدلُّ عليها، إذ يقول: ((فحذف الصفة: أي كان يأخذ كلَّ

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٢ / ٩٦.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤ / ٣٠٢.
(٣) جامع البيان: ١٥ / ٣٥٥.

سفينة صحيحة غصبًا، ويدلّ على المحذوف قوله: فأردت أن أعيبها، فإنَّ عيبه إياها لم يخرجها عن كونها سفينة، وإنَّما المأخوذ هو الصحيح دون المعيب، فحذفت الصفة ههنا لأنَّه تقدَّمها ما يدلُّ عليها))[١]، فصفةُ كونِ السفينةِ صالحةً معلومةٌ لما تقدّم من إرادة الخضر (عليه السلام) أن يعيبها، ولذلك جاء الحذفُ للإيجاز والاختصار.

٥ – عارضُ حذفِ الموصوف:

يجوزُ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا قام الدليلُ عليه أو شهدت الحالُ به [٢]، وقد أوضحَ ابنُ يعيش إجازةَ العرب لحذف الموصوف بقوله: ((إلَّا أنّهم قد حذفوه إذا ظهر أمرهُ، وقويَتِ الدلالةُ عليه، إمّا بحالٍ، أو لفظٍ. وأكثرُ ما جاء في الشعر؛ لأنّه موضعُ ضرورة. وكلّما استبهم، كان حذفُه أبعدَ في القياس))[٣].

وقد اشترط الزركشيّ في حذف الموصوف شرطين:

ألأول: أن تكونَ الصِّفةُ خاصَّةً بالموصوفِ؛ فإذا كانت الصفةُ عامَّةً امتَنَعَ حذفُ الموصوفِ، كقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِي ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ﴾[الشورى: ٣٢] .

الثاني: الاعتماد على مجرّد الصفة من حيث هي؛ لتعلّق غرض السياق كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: من الآية ١١٥]، وقوله: ﴿ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الجمعة: من الآية ٧]، فإنَّ الاعتماد في سياقِ القولِ على مجرّد الصفة لتعلّق غرض القول من المدحِ أوِ الذمّ بها. [٤]

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٢ / ٩٧.
(٢) ينظر: الخصائص: ٢ / ٣٦٨.
(٣) شرح المفصّل: ٢ / ٢٥٣.
(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٥٤.

وقد وردَ عارضُ الحذف للموصوف في قصص النبي موسى (عليه السلام) في أحد عشر موضعًا، منها: (١)

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ ﴾[ال بقرة: 85]

في قوله تعالى (رغدًا): ورد عارضُ الحذف؛ إذ حُذف الموصوف وبقيت الصفة، والتقدير: أكلًا رغدًا، وقد اختلفَ النحويّون والمفسّرون في إعراب كلمة (رغدًا)، فالنحّاس يرى أنَّ: ((رغدًا نعت لمصدر محذوف أي أكلًا رغدًا، ويجوز أن يكون في موضع الحال))(٢)، وتابعه الزمخشريّ في ذلك(٣)، وأجاز البيضاوي(ت ٦٨٥ هـ) النصبَ على المصدرية أو الحال (٤)، ورجّحَ ابنُ هشام النحويّ النصب على الحالية، بقوله: ((زعموا أنَّ الأصلَ أكلًا رغدًا وأنَّه حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصب انتصابه ومذهب سيبويهِ أنَّ ذلك إنّما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلٌّ حالة كون الأكل رغدًا ويدلُّ على ذلك أنّهم يقولون سير عليه طويلًا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدلَّ على أنَّه حال لا مصدر وإلّا لجازت إقامته مقام الفاعل؛ لأنَّ المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق))(٥).

ويرى الباحثُ أنَّ النصبَ على أنَّه صفة لمصدرٍ محذوف أرجحُ لتناسب هذا الإعراب مع المعنى المقصود في الآية الكريمة، وقد حُذف المصدر للإيجاز والاختصار لدلالة ما قبله عليه وهو فعل الأمر (كلوا).

2 - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿١١١﴾ ﴾ [الأعراف:111]

(١) المواضع الأُخَر: (البقرة: ٦٢)، (طه: ٣٣ ، ٣٤)، (الشعراء: ٣٦ ، ٥٣)، (غافر: ٢٧ ، ٣٠ ، ٤٠).
(٢) إعراب القرآن: ١ / ٥٥.
(٣) ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ١ / ١٢٧.
(٤) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١ / ٨٢.
(٥) شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٢٦.

وردَ عارضُ الحذف في قوله تعالى: ﴿حَٰشِرِينَ﴾، إذ حُذف الموصوف وبقيت الصفة، وقد اختارَ أغلبُ المفسّرين والنحويّين نصبَ (حاشرين) على أنَّها صفة لمفعول به محذوف، والتقدير: ((أَرسل إلى هذا المدائنِ رجالًا يحشرُونَ إليك من فيها من السَّحَرَةِ))[١]، ((أي جامعين للسحرة، وعلى هذا المعنى يجوز أن تكون الكلمة صفة لموصوف محذوف – مفعول أرسل – التقدير: أرسل رجالًا حاشرين))[٢]، وذهب القرطبيّ إلى نصب حاشرين على الحالية [٣].

وقد حُذف هذا الموصوف للإيجاز وللاختصار في الكلام لوجود ما يدلّ عليه، فمن المعلوم أنَّ الذين سيرسلهم فرعون هم رجالٌ.

٣ - قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ إِنَّنَا لَمُهۡتَدُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾
[الزخرف 94]

في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ﴾ وردَ عارضُ الحذفِ للموصوف وبقيت الصفة، فالساحرُ صفةٌ لموصوفٍ محذوف، والتقدير: يا أيّها الرجلُ الساحرُ، يقولُ الفخرُ الرازيّ (ت٦٠٦هـ): ((أنَّهم كانوا يقولون للعالم الماهر ساحر؛ لأنَّهم كانوا يستعظمون السحر، وكما يقال في زماننا في العامل العجيب الكامل إنَّه أتى بالسحر))[٤]، وقد بيّنَ الثعالبيّ (ت٨٧٥ هـ) سببَ تسميتهم له بالساحر بقوله: ((وإنَّما قالوا هذا على جهة التعظيم والتوقير؛ لأَنَّ علم السحر عندهم كان علمًا عظيمًا، وقيل: إنَّما قالوا ذلك على جهة الاستهزاء، والأَوَّلُ أرجَحُ))[٥]، وقد بيّنَ الدكتورُ مختار عطية فائدةَ الحذف بقوله: ((يا أيّها الرجلُ الساحرُ، فأفادَ الحذفُ كذلك – إلى جانب الإيجاز – إلصاق صفة السحر به

(١) معالم التنزيل: ٣ / ٢٦٣.
(٢) بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز: ٣ / ٥٩٣.
(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٧ / ٢٥٧.
(٤) مفاتيح الغيب: ٢٧ / ٦٣٧.
(٥) الجواهر الحسان في تفسير القرآن: ٥ / ١٨٤.

بحيث تطلق عليها، فتلازمه، ويعرف بها، وينصرف الخطاب عن كونه رجلًا فليس ذلك ما يهم، إنّما كان خطابهم له لا من حيث هو رجل وساحر ولكن من حيث هو ساحر فحسب))[١]. فكان حذفُ الموصوفِ للإيجاز والاختصار.

٦ – عارضُ حذفِ المضاف :

يُحذفُ المضافُ ويُقامُ المضافُ إليه مقامه، وهذا الحذفُ كثيرٌ عند العرب[٢]، وهو كثيرٌ جدًّا في القرآن الكريم بحيثُ عدَّ منه ابنُ جنّي ألف موضعٍ تقريبًا [٣].

وقد وضع النحويّون ثلاثة شروط لحذف المضاف:

أولًا: وجود قرينة تشير إليه، بحيث لا يوقع في حذفه لبس.

ثانيًا: أن يقومَ المضاف إليه مقام المضاف المحذوف، فيحلُّ محلَّه في الإعراب.

ثالثًا: أن يكونَ المضافُ إليه صالحًا لأن يحلَّ محلَّ المضاف المحذوف. [٤]

ويُحذفُ المضافُ لأغراضٍ منها: التجوّز في الكلام والاتساع فيه، والاختصار، والاستغناء بدلالة المضاف المذكور على المحذوف إذا دلّت عليه قرينة [٥].

وقد وردَ عارضُ الحذف للمضاف في قصص النبي موسى (عليه السلام) في ثمانية مواضع، منها: [٦]

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٥١﴾ ﴾
[ال بقرة:15]

(١) الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز: ٣٣٠.
(٢) معاني القرآن للفرّاء: ١ / ٦١.
(٣) ينظر: الخصائص: ١ / ١٩٣.
(٤) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي: ٢٥٩.
(٥) ينظر: معاني النحو: ٣ / ١٤٢.
(٦) المواضع الأُخَر: (الأعراف: ١٤٧ ، ١٦٠)، (هود : ٩٨ ، ٩٩)، (الشعراء: ١٨).

في قوله تعالى:﴿ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ حُذفَ المضافُ وأقيمَ المضاف إليه مقامه، والتقدير:((واعدناه انقضاءَ اربعين ليلة))[١]، يقولُ الفخرُ الرازيّ: ((والحاصلُ أنَّهُ حذفَ المُضافَ وأقامَ المُضافَ إليه مقامهُ))[٢].

وقد بيّن أبو حيان الأندلسيّ السبب في عدم انتصاب (أربعين) على الظرفية بقوله: ((ونصب أربعين على المفعول الثاني لواعدنا، على أنَّها هي الموعودة، أو على حذف مضاف التقدير تمام، أو انقضاء أربعين حذف وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب إعرابه... ولا يجوز نصب أربعين على الظرف لأنّه ظرف معدود، فيلزم وقوع العامل في كلِّ فرد من أجزائه، والمواعدة لم تقع كذلك))[٣].

ويرى الباحثُ أنَّ فائدةَ حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مقامه هي أنَّ المضافَ معلومٌ فلا داعي لذكره، ولبيان أهمية العدد (أربعين).

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا ۖ قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩٣﴾ ﴾ [البقرة:39]

في قوله تعالى: ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ وردَ عارضُ الحذف للمضاف، والتقدير: ((حبّ العجل. فَحذف المُضاف، واكتفى بالمضاف إليه))[٤].

وعلّلَ الطبريّ سبب الحذف بقوله: ((ترك ذكر (الحب) اكتفاءً بفهم السامع لمعنى الكلام، إذ كان معلومًا أنَّ العجلَ لا يُشرِب القلب، وأنَّ الذي يشرب القلب منه حبّه)) [٥].

(١) معاني القرآن للأخفش: ١ / ٩٧.
(٢) مفاتيح الغيب: ٣ / ٥١١.
(٣) البحر المحيط في التفسير: ١ / ٣٢٢.
(٤) تفسير القرآن للسمعاني: ١ / ١١٠.
(٥) جامع البيان: ٢ / ١٥٩.

ويرى أبو حيان الأندلسيّ أنَّ في الآية حذفَ مضافين، إذ يقولُ: (((العجلَ): هو على حذفِ مُضافينِ، أي حُبَّ عبادةِ العجلِ))[١]، وتبعه في هذا التقدير السمين الحلبيّ [٢]. وأرى أنَّ في هذا التقدير تكلّفًا واضحًا.

وقد بيّنَ البقاعي دلالةَ هذا الحذف في الآية بقوله: ((حذفَهُ للإيذانِ بشدَّةِ التّمكّنِ بحيثُ صارَ المُضافُ هو المُضافُ إليهِ))[٣]، وفي هذا الحذف صورةٌ بلاغيةٌ رائعة يوضّحها القنوجيّ (ت ١٣٠٧ هـ) بقوله: ((﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ أي تداخل حبُّه في قلوبهم ورسّخ فيها صورته لفرط شغفهم به وحرصهم على عبادته كما يتداخل الصبغ الثوب، والشراب أعماق البدن، وفيه تشبيه بليغ أي جعلت قلوبهم لتمكّن حبّ العجل منها كأنها تشربه، وإنّما عبّر عن حبِّ العجل بالشرب دون الأكل لأنَّ شربَ الماء يتغلغل في الأعضاء حتى يصل إلى باطنها، والطعام يتجاوزها ولا يتغلغل فيها))[٤]، وهذا المعنى البلاغي الرائع لا يُمكن أن يؤدّى بتقدير كلمة (حبّ)، يقول الدكتور فاضل السامرائيّ: ((إنَّ قلوبهم كأنَّما أشربت عجل الذهب حقيقة فكان في تكوينها وتركيبها، ولا يؤدّي هذا المعنى تقدير كلمة (حبّ)))[٥].

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي ﴿٩٦﴾﴾ [طه 69]

في قوله تعالى: ﴿ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ وردَ عارضُ الحذفِ للمضاف وحلَّ المضاف إليه محلّه، ويرى ابنُ جنيّ أنَّ في الآية حذف مضافين بقوله: ((وقد حذف المضاف مكرّرًا نحو قوله تعالى: ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ أي: من تراب أثر

(١) البحر المحيط في التفسير: ١ / ٤٩٥.
(٢) ينظر: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢ / ٥.
(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٢ / ٥٤.
(٤) فتح البيان في مقاصد القرآن: ١ / ٢٢٥.
(٥) معاني النحو: ٣ / ١٤٣.

حافر فرس الرسول))[١]، وتابعه على ذلك ابنُ يعيش وابنُ مالك وابنُ هشام [٢]، ويرى الآلوسيّ أنَّ في الآية حذف مضافٍ واحد، والتقدير: ((من أثر فرس الرسول...، فالكلام على حذف مضاف كما عليه أكثر المفسّرين. وأثر الفرس التراب الذي تحت حافره. وقيل: لا حاجة إلى تقدير مضاف؛ لأنَّ أثر فرسه أثره عليه السلام))[٣]، والغرضُ من هذا الحذف هو: ((حُذفت هذه الإضافات إيجازًا ودلالةً على أنَّ هذه القبضة لم تكتسب قوّتها من الحافر كحافر أو من الفرس كفرس؛ ولكن لأنّه فرس الرسول فأضيف الأثر إليه مباشرةً)) [٤].

٧ – عارضُ حذفِ المضافِ إليه:

يرى النحويّون أنَّ حذفَ المضاف إليه أَقَلُّ من حذفِ المضاف، وأبعدُ قياسًا؛ لأنَّ الغرضَ من المضاف إليه التعريفُ، والتخصيصُ[٥]، يقولُ ابنُ مالك: ((قد يُحذفُ المضافُ إليه مقدّرًا وجوده فيترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف، وأكثر ما يكون ذلك مع عطف مضاف إلى مثل المحذوف على المضاف إلى المحذوف، كقول بعض العرب: قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ من قالها))[٦].

وقد وردَ عارضُ الحذفِ للمضاف إليه في قصص النبي موسى (عليه السلام) في سبعةٍ وعشرين موضعًا، منها: [٧]

(١) الخصائص: ٢ / ٣٦٤.
(٢) ينظر: شرح المفصّل: ٢ / ٢٠٤ ، وشرح التسهيل : ٣ / ٢٧٠ ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨١٤.
(٣) روح المعاني: ٨ / ٥٦٣.
(٤) الحذف البلاغي في القرآن الكريم: ٧٠.
(٥) ينظر: شرح المفصّل: ٢ / ٢٠١.
(٦) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٩٧٦.
(٧) المواضع الأُخَر: (البقرة: ٤٥)، (المائدة: ٢٠ ، ٢١ ، ٢٥)، (الأعراف: ١٤٣ ، ١٥١ ، ١٥٥)، (يونس: ٨٤)، (طه: ٨٦ ، ٩٤)، (الشعراء: ١٢)، (القصص: ١٧ ، ٢١ ، ٣٣)، (غافر: ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١)، (القمر: ٣٩)، (الصف: ٥)، (التحريم: ١١).

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٠٨﴾ ﴾ [ال بقرة:801]

في الآية الكريمة وردَ عارضُ حذف المضاف إليه في قوله تعالى: ﴿ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ﴾، إذ قُطعت الإضافة عن كلمة (قبلُ) فبُنيت على الضمِّ، وفي علّة بنائها على الضمِّ يقولُ الواحديّ (ت ٤٦٨ هـ): ((لأنها تضمّنت معنيين، أحدهما: معناها في ذاتها، وهو السبق، والآخر: معنى ما بعدها ...فلما أدّت عن معنيين قويت فحُمِّلت أثقل الحركات))[١]، وأوضحَ أبو حيّان الأندلسيّ سببَ قطعها عن الإضافة بقوله: ((وقبل مقطوعة عن الإضافة لفظًا، وذلك أنَّ المضاف إليه معرفة محذوف. فلذلك بُنيت قبل على الضم، والتقدير: من قبل سؤالكم، وهذا توكيد؛ لأنَّه قد علم أنَّ سؤال بني إسرائيل موسى، على نبينا وعليه الصلاة والسلام، متقدّم على سؤال هؤلاء رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وسؤال قوم موسى (عليه السلام) هو قولهم: ﴿ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [٢]، ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا ﴾ [٣]. فأراد تعالى أن يُوبّخَهم على تعلّق إرادتهم بسؤال رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وأن يقترحوا عليه، إذ هم يكفيهم ما أنزل إليهم))[٤].

فكلمة (قبلُ) إذا بُنيتْ على الضم فإنَّها تعني قبل شيء معيّن، فهي وإنْ قُطعت عنها الإضافة لفظًا لم تُقطع عنها معنىً؛ لأنَّها في نيّة الإضافة.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ۚ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤٢﴾ ﴾ [الأعراف:241]

(١) التفسير البسيط: ٢ / ٢٦٣.
(٢) سورة النساء: من الآية ١٥٣.
(٣) سورة الأعراف: من الآية ١٣٨.
(٤) البحر المحيط في التفسير: ١ / ٥٥٦.

في قوله تعالى: ﴿وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ﴾ وردَ عارضُ الحذف في هذا التركيب؛ إذ حُذفَ المضاف إليه إيجازًا واختصارًا لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: وأتممناها بعشرِ ليالٍ.

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ ۖ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ۖ وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ ۚ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى وَكَادُوا۟ يَقْتُلُونَنِى فَلَا تُشْمِتْ بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِى مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٥٠﴾ ﴾ [الأعراف:051]

وردَ عارضُ الحذف للمضاف إليه في قوله تعالى: ﴿ ٱبْنَ أُمَّ ﴾ إذ حُذفَ المضاف إليه وهو ياء المتكلّم، والتقدير: ابنَ أمّي، وتُقرأ (أمّ) بالفتح والكسر، يقولُ الفرّاءُ: ((يقرأ (ابن أمَّ، وأُمِّ) بالنصب والخفض، وذلك أنَّه كثر في الكلام فحذفت العرب منه الياء. ولا يكادون يحذفون الياء إلّا من الاسم المنادى يضيف المنادِي إلى نفسه، إلاّ قولهم: يا بن عمّ يا بن أمِّ. وذلك أنَّه يكثر استعمالهما في كلامهم. فإذا جاء مالا يستعمل أثبتوا الياء فقالوا: يا بن أبي، ويا بن أخي، ويا بن خالتي، فأثبتوا الياء. ولذلك قالوا: يا بن أمَّ، ويا بن عمَّ فنصبوا كما تنصب المفرد في بعض الحالات، فيقال: حسرتا، ويا ويلتا، فكأنهم قالوا: يا أمّاه، ويا عمَّاه. ولم يقولوا ذلك في أخ، ولو قيل كان صوابًا. وكان هارون أخاه لأبيه وأمّه. وإنّما قال له (يا بن أمّ) ليستعطفه عليه))[1]، فظاهر كلام الفرّاء أنَّ العرب قد حذفوا الياء لكثرة استعمالهم لهذا التركيب بهذه الهيئة، ويرى السمين الحلبيّ أنَّ في (ابن أمّ)، و(ابْنَ عَمّ)، و(ابْنَة أمّ)، و(ابنة عمّ) خمس لغات: ((فُصْحاهُنَّ: حَذفُ الياء مجتزأ عنها بالكسرة، ثمَّ قلبُ الياءِ ألفًا فيلزمُ قلبُ الكسرةِ فتحةً، ثمَّ حَذفُ الألف مجتزَأً عنها بالفتحة، ثمَّ إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة، وأمَّا غيرُ هذه الأمثلة الأربعة ممَّا أُضيف إلى مضاف إلى ياء المتكلم في النداء فإنَّه لا يجوزُ فيه إلّا ما يجوزُ في غير باب النداء لأنَّه ليس منادى نحو: يا غلامَ أبي ويا غلام أمي، وإنّما جَرَتْ هذه

(١) معاني القرآن: ١ / ٣٩٤.

الأمثلةُ خاصّةً هذا المجرى تنزيلًا للكلمتين منزلةَ كلمةٍ واحدة ولكثرة الاستعمال))[١]، فالعربُ قد أجروا هذا التركيب مجرى الاسم الواحد، وقد حُذفت الياء لكثرة الاستعمال.

٤ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ٢٥ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ٢٦ وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ٢٧ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ٢٨ ﴾ [طه ٢٥ – 28]

في قوله تعالى: ﴿ رَبِّ ﴾ وردَ عارضُ الحذف للمضاف إليه، إذ التقدير: يا ربّي، يقولُ أبو حيّان: ((حُذفَت ياءُ الإضافةِ اجتزاءً بالكسرةِ، وهي اللُّغةُ الفُصحى في نداءِ المضافِ لياءِ المُتكلِّمِ))[٢]، وبيّنَ أحدُ الباحثين علّة حذف ياء المتكلّم بقوله: ((ولعلَّ السر أنَّ كلمة (ربّ) لا تحتاج في نسبتها إلى المتكلم إلى تلك العلامة اللفظية (الياء) فهو ربُّ كلِّ شيء سواء أضيف أو لم يضف، وقد حرص القرآن الكريم على أن يستعمل هذه الكلمة محذوفًا منها ضمير المتكلم المضاف إليه في أغلب مواضعها، هذا من حيث المعنى، ووجهٌ آخر من حيث اللفظ: لمّا كانت هذه الكلمة (ربِّ) تستعمل كثيرًا في النداء روعي فيها وجه الخفة بحذف ما تضاف إليه إلّا أن يكون ما تضاف إليه اسمًا ظاهرًا غير ضمير المتكلم، فإنَّ الإضافة لا تكمل إلّا بذكر المضاف إليه))[٣]، فالعربُ قد حذفوا ياء الإضافة؛ لأنّ هذا مفهوم من سياق الكلام أنَّ المتكلِّم ينادي ربَّه، وقد حُذفت للإيجاز والاختصار؛ ولأنَّ الكسرة قد أدّت معنى الياء ودلّت عليه.

(١) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥ / ٤٦٨.

(٢) البحر المحيط في التفسير: ٢ / ٦٤٢.

(٣) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية: ٢ / ٤٨.

٨ – عارضُ حذفِ عائدِ الصلةِ:

لكلِّ موصولٍ صلةٌ، فإن كان الموصولُ اسميًّا وجب أن تشتمل صلته على رابط، وهذا الرابط هو: الضمير، أو ما يقوم مقامه، وقد يكونُ الرابطُ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، ويجوز ذكره في الصلة كما يجوز حذفه [١].

وقد وردَ عارضُ الحذف لعائد الصلة في قصص النبي موسى (عليه السلام) في ثلاثة عشر موضعًا، منها: [٢]

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ۖ وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ [البقرة:27]

في الآية الكريمة وردَ الحذفُ لعائد الصلة في قوله: ﴿تَكْتُمُونَ﴾، يقولُ العكبريّ: (((ما) في موضعِ نصبٍ بِمُخرِجٍ، وهي بمعنى الذي، والعائِدُ محذوفٌ))[٣]، وتقديرُهُ: ((ما كنتم تكتمونهُ. والظّاهِرُ أنَّ المعنى ما كنتم تكتمونَ من أمرِ القتيلِ وقاتلهِ))[٤]، وفي إعراب (ما) يقولُ السمين الحلبيّ: ((يجوز أَنْ تكونَ موصولةً اسميةً، فلا بد من عائدٍ، تقديره: مُخرِجُ الذي كنتم تكتمونه، ويجوز أن تكونَ مصدريةً، والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعول به أي مُخرِجٌ مكتومَكم))[٥]، وقد حُذف العائدُ للإيجاز والاختصار.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ أَلْقُوا مَا أَنتُم مُّلْقُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ [يونس: 08]

في قوله تعالى: ﴿مَا أَنتُم مُّلْقُونَ﴾ وردَ عارضُ الحذف لعائد الصلة، يقولُ النحّاسُ: ((والعائد على الذي محذوف أي ملقوه))[٦]، وعلّل أبو حيّان هذا الحذف بقوله: ((وفي

(١) ينظر: النحو الوافي: ١ / ٣٩٤.
(٢) المواضع الأُخَر: (البقرة: ٦٨ ، ٧٤) ، (الأعراف: ١١٠ ، ١١٧ ، ١٥٠) ، (طه: ٦٩) ، (الشعراء: ٤٣ ، ٤٥) ، (القصص: ٤٧ ، ٤٨).
(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٧٨.
(٤) البحر المحيط في التفسير: ١ / ٤١٩.
(٥) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ١ / ٤٣٥.
(٦) إعراب القرآن: ٢ / ١٥٤.

إبهامِ ما أنتم ملقونَ تخسيسٌ لهُ وتقليلٌ، وإعلامٌ أنَّهُ لا شيءَ يُلتفتُ إليهِ))[1]، وقد حُذف العائد للإيجاز والاختصار.

٣ - قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالُوا۟ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ۖ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ ﴿٧٢﴾ ﴾ [طه 27]

في قوله تعالى: ﴿ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ ﴾ وردَ عارضُ الحذف لعائد الصلة، فقد حُذف العائد من اسم الفاعل (قاض)، يقولُ السمين الحلبيّ في (ما): ((أنَّها موصولة بمعنى الذي، و(أَنْتَ قَاضٍ) صلتها والعائد محذوف، أي قاضيه، وجاز حذفه وإن كان مخفوضًا، لأنَّه منصوب المحل، أي فاقضِ الذي أنت قاضيه))[2]، وقد حُذف العائد للإيجاز والاختصار.

٩ – عارضُ حذفِ حرفِ الجرِّ:

ذكرَ النحويّون أنَّه يجوزُ حذف حرف الجرِّ، وقد ((كثرَ في القُرآنِ حذفُ الجارِّ ثُمَّ إيصالُ الفعلِ إلى المجرورِ بهِ))[3]، ويحذفُ حرفُ الجرِّ قياسًا وسماعًا، ومن مواضع حذفه قياسًا:

أولًا: قبل أنْ، كقوله تعالى: ﴿ وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ ﴾ [ص: من الآية ٤]، أي: لأن جاءهم.

ثانيًا: قبلَ أنَّ، كقولهِ تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[آل عمران: من الآية ١٨]، أي شَهِدَ بأنّهُ.

ثالثًا: قبلَ (كي) الناصبةِ للمضارع، كقولهِ تعالى: ﴿ فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا ﴾

(١) البحر المحيط في التفسير: ٦ / ٩٢.
(٢) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨ / ٧٨.
(٣) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ٢١٥.

[القصص: من الآية ١٣]، أي لكي تَقرَّ. (١)

ويُحذفُ حرفُ الجرِّ سماعًا، فينتصبُ الاسمُ الذي بعده تشبيهًا بالمفعول به، ويُسمّى بالمنصوب على نزع الخافض(٢).

وقد وردَ هذا العارضُ في قصص النبي موسى (عليه السلام) في خمسة عشر موضعًا، منها: (٣)

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [ال بقرة:76]

وردَ في الآية الكريمة عارضُ حذف حرف الجرِّ في قوله: ﴿أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ﴾، فالمصدر المؤول من (أن والفعل) في محل جرٍّ بحرف جرٍّ محذوف، والتقدير: يأمركم بذبحِ بقرة، أو ((في موضعِ المفعولِ الثانِي لِـ (يَأْمُرُ) وهو على إسقاطِ الحرفِ، أي بِأن تذبحُوا. ولحذفِ الحرفِ هنا مُسوِّغانِ: أحدهما: أنَّهُ يجوزُ فيه إذا كانَ المفعولُ متأثّرًا بحرفِ الجرِّ أن يُحذفَ الحرفُ، كما قالَ: أمرتُكَ الخيرَ فافعل ما أُمرتَ بِهِ.

والثاني: كونهُ مع إنَّ، وهو يجُوزُ معها حذفُ حرفِ الجرِّ إذا لم يُلبِسْ))(٤).

وقد حُذفَ حرفُ الجرِّ اختصارًا.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ۖ فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّىَّ ۖ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ ۖ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ ۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ﴾ [الأعراف:551]

---

(١) ينظر: جامع الدروس العربية: ٣ / ١٩٣.

(٢) ينظر: المرجع نفسه: ٣ / ١٩٥.

(٣) المواضع الأُخَر: (الأعراف: ١٤٠ ، ١٤٣) ، (يونس: ٩٠) ، (طه: ٧٢ ، ٩٣) ، (الشعراء: ٥١) ، (القصص: ١٣ ، ٢٢) ، (غافر: ٢٨ ، ٤٣) ، (الدخان: ٢٠ ، ٢٢).

(٤) البحر المحيط في التفسير: ١ / ١٨٤.

في الآية الكريمة وردَ عارضُ الحذف في قوله: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾؛ إذ حُذفَ حرفُ الجرِّ(من)، والتقدير: ((اختارَ من قومِهِ، فحُذفتْ(من)، ووُصِلَ الفعلُ، فَنَصَبَ))[١]، ويرى أبو حيّان الأندلسيّ في إعراب(قومه) أنَّ: ((اختارَ مِن الأفعالِ التي تعدَّت إلى اثنينِ أحدهما بنفسِهِ والآخَر بوساطةِ حرفِ الجَرِّ، وهي مقصورَةٌ على السَّماعِ، وهي: اختارَ واسْتَغْفَرَ وأمَرَ وكَنّى ودَعا وزَوَّجَ وصَدَقَ، ثُمَّ يُحذفُ حرفُ الجرِّ ويتعدّى إليهِ الفعلُ فيقولُ: اختَرتُ زيداً مِنَ الرِّجالِ، واختَرتُ زيداً الرِّجالَ... أي اخترتكَ من النّاسِ وسبعينَ هو المفعولُ الأوَّلُ، وقومهُ هو المفعُولُ الثّاني، وتقديرُهُ: من قومِهِ))[٢].

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ خُذۡهَا وَلَا تَخَفۡۖ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلۡأُولَىٰ ٢١﴾ [طه 12]

وردَ عارضُ الحذف لحرف الجرِّ في الآية، إذ حُذف الحرف (إلى) في قوله: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلۡأُولَىٰ﴾، والمعنى: ((سنعيدُها إلى سيرتِها الأُولى، فلمّا حُذِفت (إلى)، أفْضى الفعلُ – وهو (سَنُعِيدُها) – فنصَبَ))[٣]، فسيرتها منصوبة على نزع الخافض.

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج: ٢ / ٣٨٠.
(٢) البحر المحيط في التفسير: ٥ / ١٨٦.
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج: ٣ / ٣٥٥.

الفصلُ الثّاني

عارضُ التّقديمِ والتّأخيرِ

توطئة

التَّقديمُ والتَّأخيرُ لغةً واصطلاحًا:

التَّقديمُ في اللغة مشتقٌ من الجذر الثلاثي (قدم)، ويعني السبْق، يقولُ الخليل: ((وَالقُدْمَةُ والقَدَمُ أَيْضًا: السَّابِقَةُ فِي الأَمْرِ))[١]، ويقولُ أحمدُ بنُ فارس: (((قَدَمَ) الْقَافُ وَالدَّالُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى سَبْقٍ وَرَعْفٍ... وَقَدَمُ الإِنْسَانِ مَعْرُوفَةٌ، وَلَعَلَّهَا سُمِّيتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا آلةٌ لِلتَّقَدُّمِ وَالسَّبْقِ))[٢].

أمَّا التَّأخيرُ فهو مشتقٌ من الجذر الثلاثي (أخر)، وهو ضد التقديم، يقولُ ابنُ سيده (ت ٤٥٨ هـ): ((التَّأْخِيرُ: ضِدّ التَّقْدِيمِ. وَمُؤَخَّرُ كلِّ شَيْءٍ: خِلَافُ مُتَقَدّمِهِ))[٣]، ويقولُ ابنُ منظور: ((والتَّأْخِيرُ: ضِدُّ التَّقْدِيمِ. وَمُؤَخَّرُ كُلِّ شَيْءٍ، بِالتَّشدِيدِ: خِلَافُ مُقَدَّمِه. يُقَالُ: ضَرَبَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ وَمُؤَخَّرِهِ. وَآخِرَةُ الْعَيْن وَمُؤَخِرُها وَمُؤخِرَتُها: ما وَلِيَ اللِحَاظَ، وَلَا يُقَالُ كَذَلِكَ إِلّا فِي مُؤخَّرِ العَيْنِ))[٤].

فالتقديمُ والتأخيرُ مفهومانِ متضادان، لذلك لا نجدُ معجمًا يذكرُ تعريف أحدهما بدون ذكر الآخر.

أمّا التقديم والتأخير اصطلاحًا، فهو مرتبطٌ بمعناه اللغوي السابق، ويعتمدُ اعتمادًا كبيرًا على الترتيب بين العناصر، وقد كثرت الإشارات الدالّة على وجوده، فقد تناوله النحويّون والبلاغيّون بالوصفِ والتحليل، ولا نكاد نجدُ مصدرًا يخلو من إشارات لهذا الأسلوب.

---

(١) العين: ٥ / ١٢٢، مادة (ق د م)، (ق م د)، (م ق د) ، (د ق م) ، (د م ق).

(٢) مقاييس اللغة: ٥ / ٦٥ ، مادة (قدم).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم: ٥ / ٢٣٥ ، مادة (خ ر ء)، (ء خ ر)، (ء ر خ).

(٤) لسان العرب: ٤ / ١٢ ، مادة (أخر).

فالتقديمُ والتأخيرُ في ضوء الإشارات التي أشار إليها علماء العربية هو عارضٌ لغويّ يخرجُ فيه التركيب عن الأصل الذي وُضع عليه بتقديم ما حقّهُ التأخير وتأخير ما حقّهُ التقديم، لأغراضٍ نحوية أو بلاغية، فهو بابٌ من أبواب النحو ومبحثٌ مهمٌّ من مباحث البلاغة يبحثُ في بناء الجمل وترتيبها ليظهرَ لنا ما يكمنُ وراءَه من معانٍ وأسرار بلاغية.

التَّقديمُ والتَّأخيرُ شروطه وأغراضه:

للّغةِ العربية نظامُها الخاص في ترتيب الجملة، فرتبةُ المبتدأ قبل الخبر، ورتبةُ الفاعل قبل المفعول به، ورتبةُ الفعل قبل الفاعل، فلو عرضَ لهذا الترتيب عارضٌ وتغيّرتْ الرتبُ لقيلَ إنَّ فيهِ تقديمًا وتأخيرًا، وعدولًا عن الأصل. يقولُ الدكتور تمّام حسّان: ((فالأصلُ الرتبةُ بين عناصر الجملة، وقد يُعدلُ عنها إلى التقديم والتأخير... وشرطُ جواز العدول عن أصل من هذه الأصول أن يؤمن اللبس فتتحقَّق الفائدة، ومن هنا لا يكونُ التقديمُ والتأخيرُ إلّا مع وضوح المعنى وحيثُ لا تكونُ الرتبةُ واجبة الحفظِ)) [١].

لقد لقيَ مبحثُ التقديم والتأخير عنايةً كبيرةً عند النحويّين القدماء والمحدثين، إذ يعدُّ سيبويه أوّل من أشارَ إلى هذا المصطلح وبيّنَ الغرضَ منه بقوله: ((فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرًا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوّلَ منه وإنْ كان مؤخَّرًا في اللفظ. فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّمًا، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم))[٢]، فهو يرى أنَّ الغرض من تقديم المفعول به هو للعناية والاهتمام، واشترطَ المبرّدُ في التقديم

(١) الأصول – دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٣٠.

(٢) الكتاب: ١ / ٣٤.

والتأخير وضوح المعنى وأمن اللبس بقوله: ((إنَّما يصلح التَّقديم والتَّأْخِير إذا كانَ الكلام موضّحًا))[١].

وأفردَ ابنُ السرّاج بابًا لهذا المبحث سمّاه (باب التقديم والتأخير) تحدّث فيه بشكل مفصّل عن المواضع التي يجوز فيها التقديم والتأخير والمواضع التي لا يجوزُ فيها[٢]، وعدّه ابنُ جنيّ من شجاعة العربية وأفردَ له فصلًا في خصائصه، وأشارَ إلى أنَّه على ضربين: ((أحدهما ما يقبله القياس، والآخر ما يسهله الاضطرار))[٣]، وعقد له بابًا آخر سمّاه (باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض) تحدّث فيه عن تقديم المفعول على الفاعل[٤].

وتناوله المحدثون بالدراسة وعدَّوه عدولًا عن الأصل، ورأوا أنَّ تغيير رُتبِ الألفاظ يُكسبُ الجملةَ معانيَ أخر تختلفُ عمّا إذا جاءت على أصلها، يقولُ الدكتور فاضل السامرائيّ: ((إنَّ النحاةَ جعلوا للكلامِ رتبًا بعضها أسبق من بعض فإن جئت بالكلام على الأصل لم يكن من باب التقديم والتأخير وإن وضعت الكلمة في غير مرتبتها دخلت في باب التقديم والتأخير، فإنَّ قولك: (كسا محمدٌ سالمًا قميصًا) مثلًا ليس فيه تقديم وتأخير فقد جئت بالفعل ثمَّ الفاعل ثمَّ المفعول الأول ثمَّ المفعول الثاني، ولو غيّرت أيّة كلمة عن موضعها دخلت في باب التقديم والتأخير الذي يدلُّ على أنَّ ما قدمته أهم ممّا أخّرته))[٥]، وأشار الدكتورُ تمّام حسّان إلى أنَّ الكلامَ لا بدَّ من أن يأتي على ترتيب خاص، وفي تقليب مواقع ألفاظه يكونُ قرينةً على المعنى في النحو ووسيلة إبداع

(١) المقتضب: ٣ / ٩٥.
(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ٢٢٢.
(٣) الخصائص: ٢ / ٣٨٤.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٢٩٥.
(٥) الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٣٧.

واستجلاب معنى آخر في البلاغة [١]، ويرى الدكتور محمّد محمّد أبو موسى أنَّ التقديم والتأخير لا يكونُ إلّا لغرضٍ يقصده المتكلم[٢].

ويُعدُّ عبد القاهر الجرجانيّ أوّلَ من اهتمَّ بهذا المبحث وبيّن مواطن الجمال فيه والبلاغة ولو كان ذلك على حساب الأصل الذي وُضع عليه هذا التركيب، ولذلك يقولُ عنه: ((هو بابٌ كثيرُ الفوائد، جَمُّ المحاسن، واسعُ التصرُّف، بعيدُ الغاية، لا يزالُ يفترُّ لك عن بديعةٍ، ويُفضي بكَ إلى لَطيفة، ولا تزال ترى شعرًا يروقُك مسمعُه، ويلطف لديك موقعُه، ثمَّ تنظرُ فتجدُ سببَ أَنْ راقكَ ولطفَ عندك، أن قُدِّم فيه شيءٌ، وحُوِّل اللفظُ عن مكانٍ إلى مكان))[٣].

ونظرَ إليه الزركشيّ نظرةً بلاغيةً بحتةً؛ وحدّه بقوله: ((هو أحدُ أساليبِ البلاغةِ فإنَّهم أتوا بهِ دلالةً على تمكُّنهِم فِي الفصاحةِ وملكتهم فِي الكلامِ وانقيادِهِ لهم ولهُ فِي القلوبِ أَحسنُ موقعٍ وأَعذبُ مذاقٍ))[٤].

نخلصُ ممّا سبقَ أنَّ علّة التقديم والتأخير هي الرتبة، فالأصل اللغوي قائمٌ على ترتيب الألفاظ على نسقٍ معين، فلكلِّ لفظٍ رتبةٌ عليها يتوقّفُ الحكمُ على التركيب اللغويّ من حيثُ كونه تركيبًا نحويًّا أو لا، وعن ضرورة الرتبة يتحدّثُ الدكتور أبو المكارم: ((الترتيبُ ضرورةٌ في التركيب اللغويّ، فلا يستطيع أي تركيب لغويّ أداء ما يقصد به من التعبير عن الأفكار الذهنية أو العلاقات الاجتماعية بدون التزام دقيق لترتيب معين

(١) ينظر: البيان في روائع القرآن: ٩١.

(٢) ينظر: خصائص التركيب: ٣٦٤.

(٣) دلائل الإعجاز: ١ / ١٠٦.

(٤) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ٢٣٣.

يشمل صيغ هذا التركيب ومفرداته كلّها))[١]، فالرتبةُ هي: ((قرينةٌ لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدلُّ موقع كلٍّ منهما من الآخر على معناه))[٢].

وتنقسمُ الرتبةُ إلى قسمين:

١ – الرتبة المحفوظة:

اهتمَّ النحويّون العرب بالرتبة المحفوظة، فهم يقصدون بها: ((دراسة مواقع الكلمات في الجملة بعضها من بعض من ناحية المستوى الصوابيّ، ويرجع اهتمامهم بهذه الظاهرة إلى نظرتهم إلى أنَّ الاختلال فيها يؤدّي إلى اختلال التركيب، فهي قرينة لفظية تحدّد معنى الأبواب المرتّبة بحسبها))[٣]، ومن الرتب المحفوظة في التركيب العربيّ تقديمُ الموصوفِ على الصفةِ، وحرفِ الجرِّ على الاسمِ المجرورِ، والموصولِ على الصلةِ وغيرِها.

٢ – الرتبة غير المحفوظة:

وهذه الرتبة تعني عند النحويّين: ((حرية المتكلّم في تغيير مواضع الكلمات داخل السياق وفق قواعد لغوية مقرّرة))[٤]، ومن الأبوابِ النحويّة غير محفوظة الرتبة تقدّم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفعل، وعلى الفاعل. ففي هذا النوع خروجٌ عن الأصل التركيبي، ولذلك تعدُّ هذه الرتبة من المواضع التي يهتمُّ بها البلاغيّون لما فيها من صور جمالية وإبداعية، فهي عارضٌ من عوارض التركيب والتي هي محطُّ دراستنا في هذا الفصل.

(١) الظواهر اللغوية في التراث النحويّ: ٢٣٣.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٩.

(٣) حيوية اللغة بين الحقيقة والمجاز: ٣٠٦.

(٤) المرجع نفسه: ٣٠٦.

شروطُ التَّقديمِ والتَّأخيرِ:

إنَّ ما يحدثُ في بنية التركيب من تقديم وتأخير مشروط بحدود ترجع إلى ثلاثة أمور هي:

أوّلًا: أن يتوافق ومعايير العرب في إنشاء كلامها، فلا بدَّ من أن يكون التركيب ممّا اعتادت العرب الكلام على سمته، فلا ينافر أساليبها.

ثانيًا: أن يؤمن معه اللبس؛ إذ إنَّ أمن اللبس له التحكّم المطلق في حفظ المراتب وصحّة التقديم والتأخير في بنية التراكيب.

ثالثًا: أن يتفق وقصد المتكلّم ورغبته في العناية بالمقدَّم ولفت النظر إليه، فما يقصده المتكلّم في كلامه يكون هو الجزء الأهمُّ في الجملة ومن ثمَّ يُقدَّم. (١)

فوائدُ التَّقديمِ والتَّأخيرِ البلاغيّةِ:

إنَّ تقديمَ عنصرٍ من عناصر التركيب أو تأخيره لا يردُ اعتباطًا، وإنّما يكونُ عملًا مقصودًا من المتكلِّم لغرضٍ بلاغي أو داعٍ من دواعي البلاغة، ومن أهمِّ الأغراض والدواعي البلاغية التي توجب التقديم والتأخير هي:

التشويق إلى المتأخر، وتعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل أو التطيّر، وكون المتقدم محطُّ الإنكار والتعجب، والنص على عموم السلب أو سلب العموم، وتقوية الحكم وتقريره، والتخصيص، والتنبيه على أنَّ المتقدم خبر لا نعت (٢).

(١) ينظر: ضوابط الفكر النحويّ: ٢ / ٤٧٩.

(٢) ينظر: علم المعاني: ١ / ١٣٦.

المبحثُ الأوَّل

عارضُ

التَّقديمِ والتَّأخيرِ في

الجملةِ الاسميةِ

المبحثُ الأوَّل

عارضُ التَّقديمِ والتَّأخيرِ في الجملةِ الإسميةِ

أوَّلًا: عارضُ تقديمِ الخبرِ على المبتدأِ:

إنَّ الأصلَ في الجملةِ الاسمية أن يأتي الخبرُ بعد المبتدأ، يقولُ سيبويه: ((فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه))[١]، ويرى ابنُ عقيل أنَّ سببَ تأخير الخبر هو((إن الخبرَ وصفٌ في المعنى للمبتدأ فاستحقَّ التأخير كالوصف))[٢]، ويرى الشيخ خالد الأزهري أنَّ السببَ هو ((أنَّ المبتدأَ محكومٌ عليه، فحقُّه التقديم ليتحقّق تعقله، فيكونُ حقُّ الخبر التأخير؛ لأنَّه محكوم به كـ(زيدٌ قائمٌ)))[٣].

فالأصلُ هو تقديم المبتدأ، ولكن توجدُ أسباب تدعو إلى مخالفة الترتيب، وتدعو إلى وجوب تقديم الخبر أو جوازه، ومن ثمَّ يرى جمهورُ النحويّين أنَّ للعلاقة بين المبتدأ والخبر من حيث الترتيب ثلاث حالات هي:

الأولى: وجوب تقدّم المبتدأ على الخبر.

الثانية: وجوب تأخّر المبتدأ عن الخبر.

الثالثة: جواز الأمرين.

فالحالة الأولى ليست ضمن محطّ الدراسة؛ لأنَّها جاءت على الأصل فلا عارضَ فيها، وستكونُ الحالتان الثانية والثالثة هما موضوع دراستنا.

---

(١) الكتاب: ٢ / ١٢٦.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١ / ٢٢٧.

(٣) شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٢١٣.

وقد ذهب أغلبُ الباحثين في عوارض التركيب إلى تركهم دراسة حالة تقديم الخبر وجوبًا لتوهّمهم خلوَّ هذا التقديم من الأغراض البلاغية [١]، وإنّما جعلناه في نطاق دراستنا لأنَّه خالفَ الأصل التركيبي لغرضٍ من أغراض البلاغة؛ فهو عارضٌ من عوارض التركيب.

اختلفَ النحويّون في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ؛ إذ ذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز تقديم الخبر، وذهب البصريون إلى جواز ذلك، وحجّةُ الكوفيين في ذلك أنَّهم قالوا: ((لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة لأنَّه يؤدّي إلى أن تَقَدُّم ضميرَ الاسم على ظاهره، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (قائمٌ زيدٌ) كان في قائم ضمير زيد؟ وكذلك إذا قلت (أبوه قائمٌ زيدٌ) كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدَّم ضميرُ الاسم على ظاهره، ولا خلاف في أنَّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب أن لا يجوز تقديمُهُ عليه))[٢].

أمّا البصريون فيرونَ أنَّ ((الدليلَ على جوازه السماع والقياس، أمّا السماع كقولهم: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤكَ، وأمَّا القياس فمن وجهين:

أحدُهما أَنَّ الخبرَ يشبه الفعل والفعل يتقدَّمُ ويتأَخَّرُ.

والثاني أنَّ الخبرَ يشبه المفعول؛ لأنَّه قد يصيُر مفعولًا في قولك ظننت زيدًا قائمًا والمفعول يجوز تقديمه))[٣].

والأرجحُ ما يراه البصريون في جواز تقديم الخبر لكثرة وروده في كلام العرب وأشعارهم.

([١]) ينظر: عوارض التركيب في سورة البقرة(دراسة نحوية وصفية): ٦٨ ، وعوارض التركيب في الأصمعيات (دراسة نحوية وصفية تطبيقية): ٦٨ ، وعوارض التركيب في سورة الأعراف (دراسة نحوية دلالية): ٢٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٩ : ١ / ٥٦.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ١٤٢.

ويرى ابن مالك أنَّ الأصلَ تأخير الخبر، ولكن يجوز تقديمه بشروط ذكرها بقوله: ((إن لم يوهم ابتدائية الخبر، أو فاعلية المبتدأ، أو يقرن بالفاء، أو بإلّا لفظًا أو معنىً في الاختيار، أو يكنْ لمقرون بلام الابتداء، أو لضمير الشأن أو شبهه، أو لأداة استفهام، أو شرط، أو مضاف إلى إحداهما))[١].

١ – وجوبُ تقديمِ الخبرِ على المبتدأِ:

يجبُ تقديم الخبر على المبتدأ في مواضع هي:

أوّلًا: إذا كان المبتدأ نكرة ليس لها مسوّغ إلّا تقدّم الخبر، والخبر ظرف أو جارّ ومجرور نحو: عندكَ رجلٌ، وفي الدارِ امرأةٌ، فيجبُ تقديم الخبر هنا فلا تقول: رجلٌ عندكَ، ولا امرأةٌ في الدارِ.

ثانيًا: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: في الدارِ صاحبُها، فصاحبُها مبتدأ والضمير المتصل به راجع إلى الدار وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر نحو صاحبها في الدار لئلّا يعود الضمير على متأخّر لفظًا ورتبةً.

ثالثًا: أن يكون الخبر له صدر الكلام، نحو: (أين زيدٌ)، فزيد مبتدأ مؤخَّر وأين خبر مقدم ولا يؤخّر فلا تقول: زيد أين؛ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام.

رابعًا: أن يكون المبتدأ محصورًا نحو إنّما في الدار زيدٌ، وما في الدارِ إلّا زيدٌ. [٢]

فهذا التقديمُ عند النحويّين عارضٌ تركيبيٌّ فرضتهُ الصناعة النحويّة ولا غرضَ فيه من أغراض البلاغة، يقول الاستاذ عباس حسن: ((أنَّه يجب تقديم الخبر في كلِّ موضع

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٩٦.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١ / ٢٤٠.

يؤدِّي فيه تأخيره إلى لبس، أو خفاء في المعنى أو فساد فيه))[١]، ويقول الدكتور فاضل السامرائيّ: ((فتقديم الخبر هنا واجب، وليس لأمر بلاغي، ولا يسأل عن الغرض من هذا التقديم وإنَّما يسأل عن سبب تقديمه))[٢].

أمّا البلاغيّون فيرونَ عكس ذلك؛ فلا تقديم ولا تأخير في الجملة بلا غرضٍ بلاغيٍّ يريده المتكلّم، يقولُ الجرجانيّ: ((واعلم أَنَّ من الخطأ أَن يُقْسَّم الأَمرُ في تقديمِ الشيء وتأخيرهِ قسمين، فيُجعلَ مفيدًا في بعضِ الكلام، وغيرَ مفيدٍ في بعضٍ وأَنْ يُعلَّل تارةً بالعناية، وأخرى بأنَّه توسعةٌ على الشاعر والكاتب، حتى تطَّردَ لهذا قوافيه ولذاك سجعُهُ ذاك؛ لأنَّ منَ البعيد أَن يكونَ في جملة النظم ما يدلُّ تارةً ولا يَدلُّ أُخرى))[٣]، فظاهرُ كلام الجرجانيّ أنَّه لا بدَّ من وجودِ غرضٍ بلاغي حتى وإنْ تقدَّمَ الخبرُ على المبتدأ وجوبًا، وهذا الرأيُ هو الأرجح.

وقد وردَ عارضُ تقديم الخبر وجوبًا على المبتدأ في قصص النبي موسى (عليه السلام) في موضعين:

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴿١٤٨﴾ ﴾ [الأعراف:841]

أخبر الله سبحانه وتعالى عن الضلال الذي وقع فيه بنو إسرائيل في عبادتهم العجل الذي صنعه لهم السامري من ذهب القبط، فشكّل لهم منه عجلًا ثمَّ ألقى فيه قبضة التراب التي أخذها من أثر فرس جبريل (عليه السلام)، فصار عجلًا جسدًا له صوت خوار، و(الخوار) صوت البقر[٤]، ففي قوله تعالى: ﴿ لَّهُۥ خُوَارٌ ﴾ وردَ عارضُ التقديم والتأخير إذ

(١) النحو الوافي: ١ / ٥٠٦.
(٢) معاني النحو: ١ / ١٥٤.
(٣) دلائل الإعجاز: ١/١١٠.
(٤) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٣ / ٤٥٧.

تقدّم الخبر (له) وجوبًا وهو شبه جملة، وقد تأخّر المبتدأ (خوارٌ)[١]؛ لأنَّه نكرة غير مخصّصة بوصفٍ أو إضافة، فلو تأخّر الخبر لالتبس كونه نعتًا، فقُدِّم لمنع اللبس.

ويرى الباحثُ أنَّ الغرضَ البلاغي من هذا التقديم هو التخصيص؛ إذ اختصَّ هذا الجسد المصنوع من الحلي عن سائر التماثيل الأخر التي يصنعها البشر بالخوار.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنۢبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴿١٤﴾ ﴾ [الشعراء: 41]

إنَّ نبيَّ اللهِ موسى (عليه السلام) قتلَ منهم قتيلًا، وهو الرجل الذي وكزه فقضى عليه، فخاف أن يقتلوه لقتله ذلك الرجل، أي: لهم عليه ذنبٌ بزعمهم.

وقد وردَ عارضُ التقديم والتأخير في الآية إذ تقدّم الخبر(لهم) وجوباً وهو شبه جملة جار ومجرور، وتأخّر المبتدأ (ذنبٌ)؛ [٢]، لأنَّه نكرة غير مخصّصة بوصفٍ أو إضافة ولا مسوّغ للابتداء بالنكرة إلّا تقدّم الخبر.

ويرى الباحثُ أنَّ في هذا التقديم غرضًا بلاغيًّا، وهو أنَّ الذنب والخوفَ من القتل مقصورٌ على آل فرعون وليس من غيرهم.

٢ – جوازُ تقديمِ الخبرِ على المبتدأِ:

أجازَ النحويّون تقديم المبتدأ على الخبر أو تأخيره في غير المواضع التي توجب تقديم الخبر، والأصلُ هو تقديمُ المبتدأ، وإنَّما يتأخّرُ لأغراضٍ بلاغية منها التخصيص والتفاؤل والتشويق إلى ذكر المسند إليه[٣].

وقد وردَ عارضُ تقديم الخبر على المبتدأ جوازًا في قصص النبي موسى (عليه السلام) في سبعة عشر موضعًا، منها: [٤]

(١) ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل: ٤/ ٩٠.
(٢) ينظر: بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز: ٧/ ١٩٠.
(٣) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح : ١ / ٣٦٩.
(٤) المواضع الأُخَر: (البقرة: ٤٩) ، (الأعراف: ١٤١ ، ١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٦٨) ، (إبراهيم: ٦) ، (طه: ١٨) ، (غافر: ٢٩) ، (الدخان: ٣٣) ، (العنكبوت: ٤٠) ، (القمر: ٤٣).

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ [البقرة:26]

في قوله تعالى: ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾ يقولُ ابنُ عاشور: ((أطلق الأجر على الثوابِ مجازًا؛ لأنَّهُ في مُقابلةِ العملِ الصّالحِ والمُرادُ بهِ نعيمُ الآخرةِ، وليس أجرًا دُنيويًّا بقرينةِ المقامِ. وقولهُ: ﴿ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ عنديَّةٌ مجازِيَّةٌ مُستعملَةٌ في تحقيقِ الوعدِ كما تستعملُ في تحقيقِ الإقرارِ في قولهم لكَ عندي كذا))[١]، وقد وردَ عارضُ التقديم والتأخير في الآية؛ إذ تقدّم الخبر (لهم) جوازًا وهو شبه جملة وتأخّر المبتدأ (أجرهم) [٢]، ويجوز في غير القرآن أن نقولَ: (أجرهم لهم)، ولكن في تقديم الخبر دلالة على قصر المبتدأ عليه، أي إنَّ الأجرَ وهو نعيم الآخرة مقصورٌ على من آمن بالله سبحانه وتعالى إيمانًا خالصًا ودخل في ملّة الإسلام وعملَ صالحًا لا على من بقيَ على اليهودية والنصرانية والصابئية بعد بعثة النبي محمَّد (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، وهذا الأجرُ ثابتٌ لهم عند ربِّهم.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ ۗ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٣١﴾ ﴾ [الأعراف:131]

في تفسير هذه الآية يقولُ الزمخشريّ: ((فإذا جاءتهمُ الحسنةُ من الخصب والرخاء قالوا لنا هذهِ، أي هذه مختصّة بنا ونحن مستحقّوها ولم نزل في النعمة والرفاهية، واللام مثلها في قولك: الجلُّ للفرسِ وإنْ تُصبهُمْ سيِّئَةٌ من ضيقة وجدب يطَّيَّرُوا بموسى ومن معهُ يتطيروا بهم ويتشاءموا ويقولوا: هذه بشؤمهم، ولولا مكانهم لما

(١) التحرير والتنوير: ١ / ٥٤٠.
(٢) ينظر: بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز: ١٣٢/١.

أصابتنا))[1]، وقد وردَ عارضُ التقديم والتأخير في الآية إذ تقدَّمَ الخبر(لنا) جوازًا وهو شبه جملة، وتأخَّرَ المبتدأ (هذه)[2]، وهذا التقديم في ضوء تفسير الزمخشريّ يفيدُ تخصيص المبتدأ بالخبر وقصره عليه، أي: إنَّ الحسنةَ هي استحقاقنا ومقتصرةٌ علينا ومختصَّةٌ بنا.

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٩﴾ ﴾ [الأعراف:931]

في قوله تعالى: ﴿ مُتَبَّرٌ مَّا ﴾ وردَ عارضُ التقديم والتأخير، إذ تقدَّم الخبر (متبرٌّ) جوازًا، وتأخّر المبتدأ (ما)، يقولُ الزمخشريّ: ((وفي إيقاع هؤُلاءِ اسمًا لإنَّ، وتقديم خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبرًا لها وسم لعبدة الأصنام بأنَّهم هم المعرَّضون للتبار، وأنَّه لا يعدوهم البتة))[3]، ويرى السمين الحلبيّ أنَّ في إعراب (متبّر) وجهين: ((أحدهما: أن يكون خبرًا ل إنَّ و(ما) موصولة بمعنى الذي، و(هم فيه) جملةٌ اسميةٌ صلةٌ وعائدُه، وهذا الموصولُ مرفوعٌ باسم المفعول فيكون قد أخبرت بمفرد رفعت به شيئًا. والثاني: أن يكونَ الموصولُ مبتدأً، و(مُتَبَّر) خبره قُدِّم عليه، والجملةُ خبرٌ ل إنَّ))[4]، وقوله: ﴿ وَبَاطِلٌ مَّا ﴾ فهو كقوله تعالى: ﴿ مُتَبَّرٌ مَّا ﴾ من جواز الوجهين.

وقد تقدّم الخبرُ لغرض بلاغي وضّحه ابن عاشور بقوله: ((وقُدم المسند وهو { متَبّر } على المسند إليه وهو { ما هم فيه } ليفيد تخصيصه بالمسند إليه أي: هم المعرضون للتّبار وأنَّه لا يعدوهم البتة، وأنَّه لهم ضربة لازب، ولا يصح أن يجعل { متَبر } مسندًا إليه لأنَّ المقصود بالإخبار هو ما هم فيه... وفي تقديم المسند، وهو { باطل } على المسند إليه وهو { ما كانوا يعملون } ما في نظيره من قوله: { متبر ما هم

(١) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢ / ١٤٤.
(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٤٣٤/٣.
(٣) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢ / ١٥٠.
(٤) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥ / ٤٤٤.

فيه }))[1]، ويقولُ الدكتور منير محمود المسيري: ((في تقديم (متبرٌّ) هنا ربط لفظي بين التبار وبين أصحابه (هؤلاء) وإن كان المقصود الأساسي هو الربط المعنويّ الذي أفاده الحكم الإعرابي، وذلك ليكون التبار لاحقًا بأصحابه لفظًا وبأعمالهم معنىً))[2].

فتقديمُ الخبر وهو (متبّر) يدلُّ على تخصيصه بالمبتدأ، فهو متعلّقٌ بهم ولايعدوهم.

٤ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾

[يونس: 77]

في قوله تعالى: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ هو مقولٌ للقول الأوّل أي هو قول النبيِّ موسى (عليه السلام)، يقولُ ابن هشام: ((أتقولون للحقِّ لمَّا جاءكم هذا سحر ثمَّ حُذفت مقالتهم مدلولًا عليها بجملة الإنكار لأَنَّ جملة الإنكار هنا محكيّة بالقول الأوّل وإن لم تكن محكيّة بالقول الثاني وغير دالَّة عليهِ))[3]، وقد وردَ عارضُ التقديم والتأخير في الآية إذ تقدّمَ الخبر(سحرٌ) جوازًا، وتأخّرَ المبتدأُ (هذا)، ويجوز في غير القرآن أن نقولَ: (أهذا سحرٌ)، وبيّنَ أبو السعود الغرض من هذا التقديم بقوله: ((قوله ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾: إنكارٌ مستأنفٌ من جهتهِ – عليهِ السَّلامُ – لكونه سحرًا، وتكذيبٌ لقولهمْ، وتوبيخٌ لهم على ذلك... وتقديمُ الخبرِ للإيذانِ بأنَّهُ مصبُّ الإنكارِ))[4]. ففي التقديم دلالة على أنَّ الخبر هو مناط إنكارٍ واستغراب.

٥ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾ ﴾[طه 57]

في تفسير هذه الآية يقولُ القرطبيّ: ((﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾ أَي يمت عليهِ ويوافيهِ مصدقًا به. ﴿ قَدْ عَمِلَ ﴾ أَي وقد عملَ ﴿ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ أَي الطَّاعاتِ وما أُمرَ بهِ ونُهِيَ

(١) التحرير والتنوير: ٩ / ٨٣.

(٢) دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم: ٣٧٣.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥٤٣.

(٤) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٤ / ١٦٨.

عنهُ. ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلۡعُلَىٰ ﴾ أَي الرَّفيعةُ التي قصُرت دُونها الصِّفاتُ))[1]، وقد وردَ عارضُ التقديم والتأخير في قوله: ﴿ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلۡعُلَىٰ ﴾، إذ تقدّم الخبر (لهم) جوازًا وهو شبه جملة وتأخّر المبتدأ (الدرجاتُ)[2] لأنَّه معرفة، ويجوز في غير القرآن أن نقولَ: (الدرجاتُ العلى لهم). وقد تقدّم الخبر وتأخّر المبتدأ (الدرجات) للدلالة على الاشتياق، ففي المبتدأ مواصفات تشتاق النفس إليها وهي الدرجات الرفيعة في الجنّة.

٦ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقَالَ رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدۡ جَآءَكُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمۡۖ وَإِن يَكُ كَٰذِبٗا فَعَلَيۡهِ كَذِبُهُۥۖ وَإِن يَكُ صَادِقٗا يُصِبۡكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ مُسۡرِفٞ كَذَّابٞ ٢٨ ﴾ [غافر: 82]

في قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَكُ كَٰذِبٗا فَعَلَيۡهِ كَذِبُهُۥۖ ﴾ يقولُ الطبريّ: ((وإن يك موسى كاذبًا في قيله: إنَّ الله أرسله إليكم يأمركم بعبادته، وترك دينكم الذي أنتم عليه، فإنّما إثم كذبه عليه دونكم ﴿ وَإِن يَكُ صَادِقٗا يُصِبۡكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡۖ ﴾ يقول: وإن يك صادقًا في قيله ذلك، أصابكم الذي وعدكم من العقوبة على مقامكم على الدين الذي أنتم عليه مقيمون، فلا حاجة بكم إلى قتله، فتزيدوا ربكم بذلك إلى سخطه عليكم بكفركم سخطًا))[3]، وقد وردَ عارضُ التقديم والتأخير في الآية إذ تقدّم الخبر (عليه) جوازًا وهو شبه جملة وتأخّرَ المبتدأ (كذبُه)[4]، وقد تقدّم الخبر للدلالة على تخصيص المبتدأ به، أي: إنَّ كذبه مختصٌّ به، ولا ضررَ عليكم في ذلك.

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١١ / ٢٢٧.
(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٦/ ٢٢٢.
(٣) جامع البيان: ٢٠ / ٣١٢.
(٤) ينظر: بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز: ٨/ ٦٤٨.

ثانياً : عارضُ التقديمِ في النواسخِ:

١ - عارضُ تقديمِ خبرِ (كان وأخواتها):

(كان وأخواتها) هي أفعالٌ ناسخة تدخل على الجملة الاسمية، تنصبُ الخبر ويُسمّى خبرها، ويبقى المبتدأ مرفوعًا على حاله، ويُسمّى اسمها، ولا تحدثُ في دخولها تغييرًا إعرابيًا فحسب بل يتغيّر المعنى أيضًا، يقول الدكتور أبو المكارم: ((وأمّا التغييرُ في المعنى فيدور حول ربط الحكم المستفاد من الجملة الاسمية بالزمن المستفاد من كان وأخواتها، سلبًا وإيجابًا))[١]، وهي عند النحويّين ثلاثة عشر فعلًا: منها ثمانية تعمل بدون شروط (كان وظلَّ وأصبح وأضحى وأمسى وبات وصار وليس) وأربعة تشترط في عملها أن يتقدّمها نفي وهي (زال وفتئ وبرح وانفكَّ) وواحدة تشترط أن تتقدّمها ما المصدرية الظرفية وهي (دام)، وتُسمّى هذه الأفعال أيضًا بالأفعال الناقصة لأنَّها: ((لا تتمُّ مع مرفوعها كلامًا إلّا بذكر المنصوب، بخلاف الأفعال التامّة فإنَّ الكلامَ ينعقدُ معها بذكر المرفوع ويكون المنصوب بعد ذلك فضلة خارجة عن نفس التركيب، ولذلك لا يعدُّ المنصوب في هذا الباب فضلة لأنَّه في الأصل خبر للمبتدأ وإنَّما نُصبَ تشبيهًا له بالفضلة))[٢].

وفي ترتيب هذه الأفعال بينها وبين معموليها من المبتدأ والخبر هي تتقدّمُ أولًا ثمَّ اسمها وثمَّ خبرها حسب الأصل التركيبي للجملة، ولكن يجوزُ العدولُ عن هذا الأصل لأغراضٍ بلاغية إذا لم يوجد مانعٌ لذلك. وقد فصّل بعضُ النحويّين أحكام الوجوب والمنع هذه فجعل لها خمسة أحكام:

أوّلًا: وجوب تأخّر الخبر عن كان واسمها، نحو: ما كان خالدٌ إلّا مخلصًا، وكان تلميذي

---

(١) الجملة الاسمية: ٧٨.

(٢) سلّم اللسان في الصرف والنحو والبيان: ٢٢٦.

صديقي.

ثانيًا: وجوب توسّط الخبر بين كان واسمها، نحو: أصبحَ ساكنَ الدار مغتصبُها.

ثالثًا: وجوب تقدّم الخبر على كان واسمها، نحو: أينَ كانَ زيدٌ؟، وكم كان مالُكَ؟.

رابعًا: منع تقدّم الخبر، أي جواز تأخّره وتوسّطه، نحو: هل كان سعدٌ مخطئًا؟، وهل كان مخطئًا سعدٌ؟.

خامسًا: منع تأخّر الخبر، أي جواز تقدّمه وتوسّطه، نحو: كان صاحبَ الدارِ ساكنُها، وساكنَ الدار كان صاحبُها. (١)

وقد وردَ عارضُ تقديم خبر(كان وأخواتها) على اسمها في قصص النبي موسى (عليه السلام) في عشرة مواضع، منها: (٢)

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِتَلۡفِتَنَا عَمَّا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلۡكِبۡرِيَآءُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا نَحۡنُ لَكُمَا بِمُؤۡمِنِينَ ٧٨ ﴾ [يونس: 87]

الكبرياءُ هو: ((المُلكُ، وإنَّما سُمِّيَ المُلكُ (كبرياءَ)، لأنَّهُ أكبرُ ما يُطلبُ من أمرِ الدُّنيا))(٣)، وقد ورد عارضُ تقديم خبر (تكون) جوازًا وهو شبه جملة (لكما) على اسمها (الكبرياء).

ويقولُ ابنُ عاشور: ((وتقديم { لكما } على متعلَّقه لأنَّ المخاطبين هما الأهمّ من جملة النفي لأنَّ انتفاء إيمانهم في زعمهم كان لأجل موسى وهارون إذ توهّموهما متطلبي

(١) الجملة الاسمية: ٩١.
(٢) المواضع الأُخَر: (الأعراف: ١٠٣) ، (الكهف: ٧٩) ، (القصص: ٤٠) ، (غافر: ٤٢ ، ٤٣).
(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٣ / ٢٩.

نفع لأنفسهما))[1]، ويرى الباحث أنَّ الغرضَ من تقديم الخبر هو للدلالة على قصر الكبرياء والعظمة لموسى وهارون وحدهما دون غيرهما.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ۚ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ [الكهف: 28]

في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ ﴾ ((أي مالٌ مدخورٌ (لَهُما) لو وقَعَ لكانَ أقربَ إلى ضياعِهِ ﴿ وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا ﴾ ينبغي مُراعاتهُ وخلفهُ في ذرِّيَّتِهِ بخيرٍ))[2]، وقد وردَ عارضُ تقديم خبر(كان) جوازًا وهو الظرف (تحته) على اسمها (كنزٌ)[3]، وفي تقدّم الخبر دلالة على العناية الإلهية باليتيمينِ وحفظِ كنزهما الذي تحت الجدار والذي لو انقضَّ لانكشف الكنز وأخذه الناس قبل بلوغهما سنّ الرشد، فأراد الله سبحانه وتعالى أن يبلغا أشدّهما ويستخرجاه.

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾ ﴾ [النمل: 41]

يقولُ سبحانه وتعالى مخاطبًا نبيه محمَّد صلّى الله عليه وآله وسلّم: ((فانظر يا محمد بعين قلبك كيف كان عاقبة تكذيب هؤلاء الذين جحدوا آياتنا حين جاءتهم مبصرة، وماذا حلَّ بهم من إفسادهم في الأرض ومعصيتهم فيها ربّهم، وأعقبهم ما فعلوا، فإنَّ ذلك أخرجهم من جنّات وعيون، وزروع ومقام كريم، إلى هلاك في العاجل بالغرق، وفي الآجل إلى عذاب دائم لا يفترّ عنهم وهم فيه مبلسون))[4]. وقد وردَ عارضُ تقديم خبر

(١) التحرير والتنوير: ١١ / ٢٥٢.
(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١٢ / ١٢٢.
(٣) ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل: ٦/ ٤٢٩.
(٤) جامع البيان: ١٨/ ٢٤

(كان) وجوبًا على (كان) واسمها (عاقبةُ المفسدين)، يقولُ أبو السعود: ((كيف خبرُ كان قُدّم على اسمها لاقتضائه الصدارةَ والجملةُ في حيز النصبِ بإسقاط الخافضِ أي فانظر بعين عقلِك إلى كيفية ما فعلنا بهم ووضعُ المفسدين موضعَ ضميرِهم للإيذان بأنَّ الظلم مستلزِمٌ للإفساد))[1]، فقد تقدّم خبر (كان) وجوبًا لأنَّه من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام.

٤ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّيٓ أَعۡلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ مِنۡ عِندِهِۦ وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٣٧ ﴾ [القصص: 73]

العاقبةُ في قوله تعالى: ﴿ تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِۚ ﴾ هي ((العاقبة المحمودة التي يُحمد صاحبها عليها أي من له النصر في دار الدنيا ومن له وراثة الأرض ومن له الدار الآخرة، ومن هو على الحق ومن هو على الباطل، نحن أم أنتم، وفيه مع الإنذار إنصاف في المقال وتنبيه على كمال وثوق المنذر بأمره))[2].

وقد وردَ عارضُ تقديم خبر(تكون) جوازًا وهو شبه الجملة (له) على اسمها (عاقبة الدار)[3]، وهذا التقديمُ يدلُّ على قصر عاقبة الدار للمؤمنين المتقّين.

٥ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَنَادَىٰ فِرۡعَوۡنُ فِي قَوۡمِهِۦ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَلَيۡسَ لِي مُلۡكُ مِصۡرَ وَهَٰذِهِ ٱلۡأَنۡهَٰرُ تَجۡرِي مِن تَحۡتِيٓۖ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ٥١ ﴾ [الزخرف15]

في قوله تعالى: ﴿أَلَيۡسَ لِي مُلۡكُ مِصر﴾ وردَ عارضُ تقديم خبر (ليس) جوازًا وهو شبه الجملة (لي) على اسمها (ملكُ)[4]، وقد تقدَّمَ الخبرُ للدلالة على قصرِ الاسمِ على الخبر، إذ يرى فرعونُ أنَّ ملكَ مصر مقصورٌ عليه وحده وأراد إقرار الناس على ذلك

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٣ / ٢٥٧.
(٢) فتح البيان في مقاصد القرآن: ٤ / ٢٤٦.
(٣) ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل: ٨/ ٤٠١.
(٤) ينظر: المرجع نفسه: ١٠/ ٤٦٢.

فاستعمل الاستفهام مع النفي، وذهب الزركشيّ إلى أنَّ هذا التركيب – أي الاستفهام مع النفي – يفيد الإثبات مع الإفتخار[١].

٢ – عارضُ تقديمِ خبرِ (إنَّ وأخواتها):

(إنَّ وأخواتها) حروف مشبهة بالفعل، يقولُ ابنُ جنّي: ((فَهَذِهِ الْحُرُوف كلهَا تدخل على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر فتنصب الْمُبْتَدَأ وَيصير اسْمهَا وترفع الْخَبَر وَيصير خَبَرهَا وَاسْمهَا مشبه بالمفعول وخبرها مشبه بالفاعل تَقول: إِنَّ زيدًا قائمٌ وَبَلغنِي أَنَّ عمرًا منطلقٌ وَكَأَنَّ أَبَاك الْأسد وَمَا قَامَ زيدٌ لَكِنَّ جعفرًا قَائِم وليت أَبَاك قادمٌ وَلَعَلَّ أَخَاك وَاقِفٌ))[٢]، وهذه الحروف تعملُ في الجملة الاسمية لشبهها بالفعل من وجهين: ((أحدهما من جهة اللفظ، والآخر من جهة المعنى. فأمّا الذي من جهة اللفظ، فبناؤُها على الفتح كالأفعال الماضية. وأمّا الذي من جهة المعنى، فمن قبل أنَّ هذه الحروف تطلب الأسماءَ وتختصّ بها، فهي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ، وترفع الخبر؛ لِما ذكرناه من شَبَه الفعل، إذ كان الفعل يرفع الفاعل، وينصب المفعول. وشُبّهت مِن الأفعال بما تقدّم مفعوله على فاعله، فإذا قلت: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، كان بمنزلةِ (ضرب زيدًا عمرٌو)))[٣].

وقد اختلف النحويّون في سبب رفع خبر (إنَّ)، يقولُ ابن الخبّاز(ت ٦٣٩ هـ): ((ذهب البصريون إلى أنَّه مرتفع بها وحجّتهم من وجهين: أحدهما: أنَّ (إنَّ) تقتضي الاسمين فتعمل فيهما، والثاني: أنَّ رافع الخبر عند البصريين قبل دخول (إنَّ) قد زال بدخولها. وذهب الكوفيون إلى أنَّه مرفوع باسم (إنَّ)، وبنوه على مسألة وذلك أنّهم

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٣٣٥.
(٢) اللمع في العربية: ٤١.
(٣) شرح المفصّل: ٤ / ٥٢١.

قالوا: في قولنا: زيد قائم إنَّ قائمًا مرفوع بزيد، وزيدًا مرفوع بقائم. فإذا قلت: إنَّ زيدًا قائمٌ، فرافع قائم باقٍ))[١].

والحروف المشبهة بالفعل ستة هي: (إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليت ولعلَّ)، ولكلٍّ واحدةٍ منهما معنىً فمعنى إنَّ وأنَّ التوكيد، ومعنى كأنَّ للتشبيه ولكنَّ للاستدراك وليت للتمني ولعلَّ للترجي والإشفاق[٢].

ويجبُ في ترتيب (إنَّ وأخواتها) أن تتصدّرَ الجملةَ ثمَّ يليها اسمها ثمَّ خبرها، ولكن يجوزُ أن يتقدّم خبرها على اسمها، فلخبرها من ناحية تقديمه أو تأخيره عن الاسم ثلاث حالات هي:

أوّلًا: وجوب تأخيره إذا لم يكن شبه جملة.

ثانيًا: وجوب تقديمه إذا كان شبه جملة، وكان الاسم مشتملًا على ضمير يعود على بعض شبه الجملة، (أي : على بعض الخبر).

ثالثًا: جواز الأمرين إذا كان شبه جملة، – غير ما سلف – ولم يمنع من التقدم مانع. [٣]

وقد وردَ عارضُ تقديم خبر (إنَّ وأخواتها) على اسمها في قصص النبي موسى (عليه السلام) في اثني عشر موضعًا، منها: [٤]

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّٰرِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [المائدة: 22]

(١) توجيه اللمع: ٤٨.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١ / ٣٤٦.

(٣) النحو الوافي: ١ / ٦٤٠.

(٤) المواضع الأُخَر: (البقرة: ٦١ ، ٧٤) ، (طه: ٥٤ ، ٩٧) ، (الشعراء: ٤١ ، ٦٧)، (النازعات: ٢٦).

في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوۡمٗا جَبَّارِينَ ﴾، يرى الزجّاجُ أنَّ الجبّارَ هو ((العاتي الذي يجبر النّاس على ما يريد، واللّه – عزّ وجلّ – الجبّار العزيز، وهو الممتنع من أن يزلّ، واللّه عزّ وجلّ يأمر بما أراد، لا رادّ لأمره، ولا معقّب لحكمه. وإنّما وصفوهم بالقدرة والتكبّر، والمنعة))[1]، وقد وردَ في الآية عارضُ تقديم خبر إنَّ (فيها) جوازًا على اسمها (قومًا)[2]، وجُوِّزَ تقديمُ الخبر لأنَّ الخبر شبه جملة (جار ومجرور)، وقد قُدِّمَ الخبرُ للدلالة على تخصيص وجود القوم الجبّارين في هذه القرية لا في غيرها من القرى.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرۡعَوۡنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ١١٣ ﴾ [الأعراف:311]

إنَّ السحرة قد أثبتوا لأنفسهم أجرًا عظيمًا بقولهم: لا بدَّ لنا من أجر، وهذا التنكير للتعظيم. كقول العرب: إنَّ له لإبلًا، وإنَّ له لغنمًا، فهم يقصدون الكثرة [3]، وقد وردَ في الآية عارضُ تقديم خبر إنَّ (لنا) على اسمها (أجرًا) [4]، وقد تقدّمَ الخبرُ للدلالة على قصر الأجر عليهم – أي السحرة – إن غلبوا بسحرهم موسى (عليه السلام).

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنۡ أَخۡرِجۡ قَوۡمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَذَكِّرۡهُم بِأَيَّٰمِ ٱللَّهِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٖ ٥ ﴾ [إبراهيم: 5]

في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ ﴾ يقولُ مكّي بنُ أبي طالب: ((إنَّ في النعم التي مضت على الأمم الخالية، وأنَّ في النعم التي أنعم عليكم لعلامات ظاهرة، لكلِّ ذي صبر على طاعة الله عز وجلّ وشكر له على ما أنعم عليه من نعمه،(جلّت

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢ / ١٦٣.
(٢) ينظر: بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز: ٣/ ٥٠.
(٣) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٤ / ٣٣٣.
(٤) ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل: ٥/ ١٨٥.

عظمته)))[1]، وقد ورد عارضُ تقديم خبر إنَّ (في ذلك) وجوبًا على اسمها (آياتٍ) لاتصال لام الابتداء الدالّة على التوكيد بالاسم، إذ لو تقدّم الاسم لاجتمع حرفين يدلّان على معنى واحد وهو التوكيد وهذا لا يجوز، ولذلك وجب تقديم الخبر على الاسم، ويرى الباحثُ أنَّ الغرض من التقديم هو لتشويق السامعين للاسم (آيات) وما فيها من خيرٍ لهم.

٤ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾ ﴾ [طه 47]

في تفسير هذه الآية الكريمة يقولُ السمعانيّ (ت ٤٨٩ هـ): ((قال بعضهم: هذا من قول السَّحَرَة، وقالَ بعضهم: هو ابتداء كلام من الله تعالى. قوله: ﴿ مُجْرِمًا ﴾ أي: مُشركًا. وَقوله: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾ أي: لا يحيا حياة ينتفع بها، ولا يموت فيستريح، ويُقال: إنَّ أَرواحَهم تكونُ معلّقة بحناجرهم، لا تخرجُ فيموتون، ولا تستقرُّ في موضعها فيحيون))[2]، وقد ورد عارضُ تقديم خبر إنَّ (له) جوازًا على اسمها (جهنّم)[3]، وجُوّزَ تقديم الخبر لأنَّ الخبر شبه جملة (جار ومجرور)، وقد قُدِّمَ الخبرُ للدلالة على تخصيص جهنّم كمأوى ومسكن للمجرمين جزاءً لهم على كفرهم.

٥ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾ ﴾ [الشعراء: 26]

في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي ﴾ وردَ عارضُ تقديم خبر إنَّ (معي) جوازًا على اسمها (ربّي)[4]، وجُوّزَ تقديم الخبر؛ لأنَّ الخبر ظرف، وقد قُدِّمَ الخبر لأنَّ موسى (عليه السلام) لمّا رأى سوءَ الظن من قبل أصحابه بتوقّع عدم نجاتهم من فرعون وجنوده

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية: ٥ / ٧٧٥.
(٢) تفسير القرآن: ٣ / ٣٤٣.
(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٦/ ٢٢٢.
(٤) ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل: ٨/ ١٩٧.

زجرهم فقدّمَ (المعية) أي عناية رب العالمين به وأنَّه سوف يقدّر له أسباب النجاة، فلو كان أصحابه على حسن ظنٍّ بربهم وقدرته على نجاتهم لقدّم (الربّ) على (المعية).

المبحثُ الثَّاني

عارضُ التَّقديمِ والتَّأخيرِ في الجملةِ الفعليةِ

المبحثُ الثَّاني

عارضُ التَّقديمِ والتَّأخيرِ في الجملةِ الفعليةِ

أوّلًا: عارضُ التَّقديمِ بين معمولاتِ الفعلِ:

إنَّ الأصلَ في ترتيب الجملة الفعلية أن يتقدّمَ الفعلُ ثمَّ الفاعلُ ثمَّ المفعول به، يقولُ السيرافيّ (ت ٣٦٨ هـ): ((الفاعل أوّل؛ لأنّ ترتيبه أن يكون بعد الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يستغني عنه، ويجوز الاقتصار عليه دون المفعولين، والمفعول بعد الفاعل في ترتيبه))[١].

وقد يُخالفُ المفعولُ به هذا الترتيب و((يتقدّمُ على الفاعل خطوة فيتوسّط بين الفعل وفاعله، كما أنَّ من الممكن أن يتقدّمَ خطوتين فيقع قبل الفعل))[٢].

وسندرسُ عارض التقديم بين معمولات الفعل على النحو الآتي:

١ - عارضُ تقديمِ المفعولِ به على الفاعلِ:

يتقدّمُ المفعولُ به على الفاعلِ كثيرًا في اللغة العربية وإن كانَ الأصلُ تقديم الفاعل عليه، يقولُ سيبويه: ((وهو عربيّ جيّد كثير، كأنَّهم يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمّانهم ويعنيانهم))[٣]، ومن قول سيبويه نفهمُ أنَّ العرب قدّمت المفعول لأجل العناية به، أي إنَّهم إذا أرادوا العناية والاهتمام بشيءٍ قدّموه، يقولُ السيرافيّ: ((فإن كانت العناية بالمفعول فيهما أشدّ، قدّمت المفعول، وإن كانت العناية بالفاعل أشدّ قدّمت الفاعل))[٤]، وعدَّ ابنُ جنيّ هذا التقديم كأنَّه أصلٌ بسبب كثرته في

(١) شرح كتاب سيبويه: ١ / ٢٦٠.
(٢) الجملة الفعلية: ٦٢.
(٣) الكتاب: ١ / ٣٤.
(٤) شرح كتاب سيبويه: ١ / ٣٧٣.

كلام العرب، يقولُ: ((يصير تقديم المفعول لما استمرَّ وكثر كأنَّه هو الأصل وتأخير الفاعل كأنَّه أيضًا هو الأصل))[١].

وقد اشترطَ النحويّون في جواز تقديم المفعول على الفاعل عدم اللبس، فإنْ حصلَ لبسٌ وجبَ الإبقاء على الأصل، يقولُ ابنُ عقيل: ((يجب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما إذا خفي الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تبيّن الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب كون موسى فاعلًا وعيسى مفعولًا... فإذا وجدت قرينة تبيّن الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره فتقول أكل موسى الكمثرى وأكل الكمثرى موسى... ويجب أيضًا تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميرًا غير محصور نحو ضربت زيدًا))[٢].

ويجبُ تقديمُ المفعول على الفاعل في مواضع هي:

أولًا: إذا أضيف الفاعل إلى ضمير المفعول كقوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ ﴾ [البقرة: من الآية ١٢٤] ؛ لأنَّ الفاعل لو قدّم رجع الضمير إلى غير متقدّم لا لفظًا ولا معنىً وهو مثل: ضرب غلامُه زيدًا.

ثانيًا: أن يكون المفعول مضمرًا متّصلًا والفاعلُ ظاهرٌ نحو: ضربك زيدٌ وضربني زيدٌ.

ثالثًا: إن كان الفاعل محصورًا، والمفعول ظاهرًا، وانحصر بحرف النفي، وإلّا نحو: ما ضرب زيدًا إلّا عمرو، وما ضرب زيدًا إلّا أنا. [٣]

(١) الخصائص: ١ / ٢٩٩.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ / ٩٩.

(٣) ينظر: الكنّاش في فنّي النحو والصرف: ١ / ١٣٥، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣ / ٣٤٩.

وقد وردَ عارضُ تقديم المفعول به على الفاعل في قصص النبي موسى (عليه السلام) في ثمانيةٍ وثلاثين موضعًا، منها: [1]

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٩﴾ ﴾ [إبراهيم: 9]

يرى الفخر الرازيّ أنَّ الخطاب في هذه الآية يحتملُ ثلاثةَ وجوه، يقول في تفسيره: ((أنَّه يحتمل أن يكون ذلك خطابًا من موسى (عليه السلام) لقومه والمقصود منه أنَّه عليه السلام كان يخوّفهم بمثل هلاك من تقدّم، ويجوز أن يكون مخاطبة من الله تعالى على لسان موسى لقومه يذكرهم أمر القرون الأولى، والمقصود إنّما هو حصول العبرة بأحوال المتقدِّمين، وهذا المقصود حاصل على التقديرين إلّا أنَّ الأكثرين ذهبوا إلى أنَّه ابتداء مخاطبة لقوم الرسول صلى الله عليه وسلّم. واعلم أنَّه تعالى ذكر أقوامًا ثلاثة، وهم: قوم نوح وعاد وثمود))[2]، واختار أبو حيّان الأندلسيّ والبقاعيّ [3] أن يكونَ الخطابُ من نبيِّ الله موسى إلى بني إسرائيل.

ويرى الباحث أنَّ هذا هو الرأي الأرجح فهو تتمّة ما قاله النَّبي موسى (عليه السلام) لقومه في الآية السابقة: ﴿وَقَالَ مُوسَى إِن تَكْفُرُواْ أَنتُمْ وَمَن فِي الأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾ [إبراهيم: ٨].

وقد وردَ عارضُ تقديم المفعول به وجوبًا على الفاعل في الآية ثلاث مرّات: في قوله: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ﴾؛ إذ تقدَّم المفعول وهو الضمير (كم) على الفاعل(نبأُ)

(١) المواضع الأُخَر: (البقرة: ٥٥) ، (النساء: ١٥٣) ، (الأعراف: ١٣١ ، ١٤٣ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦٩) ، (يونس: ٧٦ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٤) ، (الكهف: ٦٣ ، ٨١) ، (طه: ٩ ، ١٦ ، ٣٩ ، ٦٧ ، ٧٨ ، ٨٥ ، ٨٦) ، (النمل: ١٣ ، ١٤) ، (القصص: ١٥ ، ٢٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨) ، (العنكبوت: ٣٩) ، (الدخان: ١٧)، (النازعات: ١٥ ، ١٦ ، ٢٥).

(٢) مفاتيح الغيب: ١٩ / ٦٨.

(٣) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٦ / ٤١٢، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١٠ / ٣٨٩.

وجوبًا[١]؛ لأنَّ المفعول ضمير والفاعل اسم ظاهر، وهذا التقديم دلالة على تخصيصكم يا بني إسرائيل بأنباء من سبقكم من الأمم، وفي قوله: ﴿ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾؛ إذ تقدَّم المفعول وهو الضمير (هم) على الفاعل (الله) وجوبًا لأنَّ الفاعل محصورٌ فيه الفعل بإلّا بعد النفي[٢]، وفي هذا التقديم دلالة على حصر العلم على الله سبحانه وتعالى فقط، وفي قوله: ﴿ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم ﴾ تقدَّم المفعول وهو الضمير (هم) على الفاعل (رسلهم) وجوبًا[٣]؛ لأنَّ المفعول ضمير والفاعل اسم ظاهر، وهذا التقديم دلالة على تخصيص الأمم السابقة بالبينات والآيات التي جاءهم بها الأنبياء السابقون.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴿١٠٢﴾ ﴾ [الإسراء: 201]

في تفسير هذه الآية يقولُ الزمخشريّ: ((لقد علمتَ يا فرعون ما أنزلَ هؤلاءِ الآيات إلّا الله عزَّ وجلَّ بصائرَ بيّنات مكشوفات، ولكنَّك معاند مكابر... وأنَّ هذه الآيات منزلها ربّ السموات والأرض. ثمَّ قارع ظنّه بظنّه، كأنَّه قال: إنْ ظننتني مسحورًا فأنا أظنّك مثبورًا هالكًا، وظنّي أصحُّ من ظنّك، لأنَّ له أمارة ظاهرة وهي إنكارك ما عرفت صحته، ومكابرتك لآيات الله بعد وضوحها. وأمّا ظنّك فكذب بحت، لأنَّ قولك مع علمك بصحة أمري، إنّي لأظنك مسحورًا قول كذاب))[٤].

وقد وردَ عارضُ تقديم المفعول به (هؤلاءِ) وجوبًا على الفاعل (ربُّ)؛ لأنَّ الفاعلَ محصورٌ فيه الفعل بإلّا بعد النفي[٥]، وفي هذا التقديم دلالة على أنَّ نزول هذه الآيات محصورٌ وقوعها بربِّ السماوات والأرض، وهذا ردٌّ على فرعون وأتباعه الذينَ يعتقدون أنَّ الفاعلَ غير الله.

(١) ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل: ١٤/٦.
(٢) ينظر: المرجع نفسه: ١٥/٦.
(٣) ينظر: المرجع نفسه: ١٥/٦.
(٤) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢ / ٦٩٨.
(٥) ينظر: المجتبى في مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٣٢.

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ۗ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ ﴿٨﴾ ﴾ [القصص: 8]

لمّا وُضع نبيُّ اللهِ موسى (عليه السلام) في التابوت وأُلقي في البحر – وهو طفلٌ رضيع – التقطه آل فرعون لتكون عاقبة التقاطهم له أن يكونَ عدوًّا لهم، يقول أبو السعود: ((فالتقطه آلُ فرعونَ أي أخذوه اعتناءٍ به وصيانةٍ له عن الضَّياعِ))[١].

وقد وردَ في قوله تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ ﴾عارضُ التقديم والتأخير؛ إذ تقدّمَ المفعول به وجوبًا وهو الضمير (الهاء) الذي يعود على نبيِّ اللهِ موسى (عليه السلام) وتأخّرَ الفاعل (آل فرعون)[٢]، لأنَّ المفعول ضميرٌ والفاعل اسمٌ ظاهر، وفي ضوء كلام المفسّرين نجدُ إشاراتٍ واضحةً على العناية الإلهية بهذا الرضيع والاهتمام به؛ فالتقديمُ يدلُّ على أنَّ العناية مركزّةٌ على الرضيع الذي وقع عليه فعل الالتقاط لا على فاعل الالتقاط.

٤ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟ ۖ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ﴾ [غافر: 54]

في قوله تعالى: ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟ ﴾ إنَّ اللهَ سبحانه وتعالى دفعَ عن هذا المؤمن من آل فرعون بإيمانه وتصديقه لرسوله موسى (عليه السلام) كلَّ مكروه من فرعون وأتباعه.

وقد وردَ في قوله تعالى: ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ ﴾عارضُ تقديم المفعول به وهو الضمير (الهاء) وجوبًا على الفاعل (الله)[٣]؛ لأنَّ المفعول ضمير والفاعل ظاهر، وفي هذا

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٤/٧.
(٢) ينظر: بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز: ٤٠٦/٧.
(٣) ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل: ١٠/ ٢٧٣.

التقديم دلالة على الاهتمام والعناية الإلهية بهذا الرجل المؤمن من آل فرعون وحفظه من كلِّ مكروه.

٥ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾﴾ [القمر : 14]

إنَّ اللهَ سبحانه وتعالى أخبرَ عن فرعون وقومه إنَّهم جاءهم رسول الله موسى وأخوه هارون بالبشارة إنْ آمنوا، والنذارة إنْ كفروا، وأيَّدهما بمعجزات عظيمة وآيات متعدّدة، فكذّبوا بها كلّها، فأخذهم الله أخذ عزيز مقتدر، أي: فأبادهم الله ولم يبق منهم مخبرًا ولا عينًا ولا أثرًا [١].

وقد ورد في الآية عارضُ تقديم المفعول به (آلَ فرعون) على الفاعل (النذرُ)، إذ تقدّمَ المفعول جوازًا وعلى غير قياس لكون الفاعل والمفعول اسمين ظاهرين، ((فـ (آل) مفعول به مقدّم، وهو مضاف و(فرعون) مضاف إليه، و(النذر) فاعل (جاء) مؤخّر))[٢]، ويرى الزركشيّ أنَّ التقديم لغرض مراعاة الفاصلة [٣]، فلو أعدنا صياغة الجملة في غير القرآن الكريم يكون الترتيب: ولقد جاءَ النذرُ آلَ فرعون، فتكون كلمة (فرعون) هي الفاصلة فبذلك لا تتواءم مع بناء هيكل الفاصلة في سورة القمر والمبنية على الفاصلة المنتهية بحرف الراء.

ويرى الباحثُ أنَّ الغرض من التقديم هو أنَّ النُذرَ كانت لهم دون غيرهم بتكذيبهم لنبيّ الله موسى (عليه السلام)، أمّا غيرهم من قوم فرعون فقد صدّقوا موسى وآمنوا به فلم يشملهم العذاب، ولو تأخّرَ المفعول لكانت النذر لهم ولغيرهم.

(١) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٧ / ٤٨١.
(٢) تعجيل الندى بشرح قطر الندى: ١٧٢.
(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١ / ٦٣.

٢ - عارضُ تقديمِ المفعولِ به على الفعلِ والفاعلِ:

الأصلُ في المفعول أن يتأخّرَ عن الفعل والفاعل، وقد يُقدَّمُ على الفعل والفاعل جوازًا نحو: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: من الآية ٨٧]، ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ [الأعراف: من الآية ٣٠] (١)، ويجب تقديمه على الفعل والفاعل في مسائل:

أوّلًا: إذا كان المفعولُ له الصدرُ في الكلام، كأن يكون اسم استفهام، نحو: ﴿ فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [غافر: من الآية ٨١]، أو اسم شرط، نحو: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: من الآية ١١٠].

ثانيًا: إذا وقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب (أمّا) ظاهرة أو مقدّرة، وليس لعامل المفعول منصوب غيره، نحو: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩]، ونحو: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [المدّثر: ٣].

ثالثًا: إذا كان ضميرًا منفصلًا لو تأخرَّ لوجب اتصاله، نحو: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]. (٢)

ويفيدُ تقديم المفعول على عامله الاختصاص والحصر كقوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٦]، وردّ الخطأ في التعيين كقولنا: (محمدًا أكرمَ خالدٌ)، وقد يكون للتعجّب كقولنا: (دينارَ أعطى خالدٌ)، أو للمدح والثناء كقوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ﴾ [الأنعام: ٨٤]، أو للعناية بالمتقدِّم لأهميته كقوله تعالى: ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ [المدّثر: ٤]، أو للحذر منه

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١ / ٤١٨، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢ / ٨.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣ / ٤٦٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢ / ١١٠، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١ / ٤٣٥، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١ / ٤١٨.

كقوله تعالى: ﴿ وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ ﴾ [المدّثر: ٥]، أو لتعظيمه كقولنا: (عظيمًا سألتَ)، أو للتوجيه والإرشاد كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ﴾ [الضحى: ٩ – ١٠] (١).

وقد وردَ عارضُ تقديم المفعول به على الفعل في قصص النبي موسى (عليه السلام) في اثني عشر موضعًا، منها: (٢)

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡغَمَامَ وَأَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰۖ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ۝٥٧ ﴾ [البقرة:75]

في قوله تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾ وردَ عارضُ تقديم المفعول به (أنفسهم) جوازًا على فعله (يظلمون)، وقد وضّح أبو حيان الأندلسيّ غرض التقديم بقوله: ((قدّم معمول الخبر عليه هنا وهو قوله:(أنفسهم)، ليحصل بذلك توافق رؤوس الآي والفواصل، وليدل على الاعتناء بالإخبار عمّن حلَّ به الفعل، ولأنَّه من حيث المعنى صار العامل في المفعول توكيدًا لما يدلّ عليه ما قبله. فليس ذكره ضروريًا، وبأنَّ التوكيد أن يتأخر عن المؤكد، وذلك أنَّك تقول: ما ضربت زيدًا ولكن ضربت عمرًا، فذكر ضربت الثانية أفادت التأكيد، لأنَّ لكن موضوعها أن يكون ما بعدها منافيًا لما قبلها، ولذلك يجوز أن تقول: ما ضربت زيدًا ولكن عمرًا، فلست مضطرًا لذكر العامل. فلما كان معنى قوله: (ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) في معنى: (ولكن ظلموا أنفسهم)، كان ذكر العامل في المفعول ليس مضطرًّا إليه، إذ لو قيل: وما ظلمونا ولكن أنفسهم، لكان كلامًا عربيًا، ويكتفي بدلالة لكن أنَّ ما بعدها مناف لما قبلها، فلما اجتمعت هذه المحسنات لتقديم المفعول كان تقديمه هنا الأفصح))(٣)، ويرى السمينُ الحلبيّ أنَّ غرضَ

(١) ينظر: معاني النحو: ٢ / ٨٩.
(٢) المواضع الأُخَر: (البقرة: ٤٠ ، ٤١) ، (المائدة: ٧٠) ، (الأعراف: ١١٠ ، ١٦٠)، (الشعراء: ٣٥) ، (العنكبوت: ٤٠) .
(٣) البحر المحيط في التفسير: ١ / ٣٤٩.

التقديم للاختصاص بقوله: ((وقُدِّم المفعولُ إيذانًا باختصاصِ الظلم بهم وأنَّه لا يتعدَّاهم))[١]، ويرى أبو السعود أنَّ تقديم المفعول: ((للدلالة على القصر الذي يقتضيه النفي السابق وفيه ضرب تهكّم بهم والجمع بين صيغتي الماضي والمستقبل للدلالة على تماديهم في الظلم واستمرارهم على الكفر))[٢]، أمّا الدسوقيّ (ت ١٢٣٠ هـ) فيرى أنَّ: ((التقديم لرعاية الفواصل ولا يخلو من الاهتمام، ولا يناسب إرادة الحصر فيها عند من له ذوق ومعرفة بأساليب الكلام أي: مقاصده))[٣]. ويرى الباحثُ أنَّ غرضَ التقديم هو تخصيص الظلم بأنفسهم.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٤٠﴾ ﴾ [الأعراف:041]

إنَّ نبيَّ اللهِ موسى عليه السلام قال لقومه: ((أغير اللَّهِ أبغيكم إلهًا أغير المستحق للعبادة أطلب لكم معبودًا، وهو فعل بكم ما فعل دون غيره، من الاختصاص بالنعمة التي لم يعطها أحدًا غيركم، لتختصُّوه بالعبادة ولا تشركوا به غيره))[٤].

ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ﴾ يرى الواحديّ أنَّ (غيرَ) تحتملُ وجهين أحدهما النصب على المفعولية والثاني على الحال[٥]، وتابعه على ذلك الفخر الرازيّ والسمين الحلبيّ [٦]، وقد ذهبَ ابنُ عطيّة مذهبًا آخر، إذ يقول: (((غير) منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ، هذا هو الظاهرُ))[٧]، وردّ أبو حيّان الأندلسيّ هذا الرأي بقوله: ((لا يظهر نصبه بفعل مضمر لأنَّ (أبغي) مفرّغٌ له أو لقوله إلهًا، فإن تخيَّلَ أنَّه منصوب بـ (أبغي) مضمرة يفسّرها هذا الظاهر فلا يصحّ لأنَّ الجملة المفسّرة لا رابط

(١) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ١ / ٣٧١.
(٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ١ / ١٠٤.
(٣) حاشية الدسوقيّ على مختصر المعاني: ٢ / ١٩٧.
(٤) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢ / ١٥٠.
(٥) ينظر: التفسير البسيط: ٩ / ٣٢٧.
(٦) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٤ / ٣٥١، والدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥ / ٤٤٥.
(٧) المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢ / ٤٤٨.

فيها لا من ضمير ولا من ملابس يربطها بغير، فلو كان التركيب أغير الله أبغيكموه لصح))[١]، وأوضح الآلوسيّ الغرضَ من هذا التقديم بقوله: ((فالمقصود هنا اختصاص الإنكار بغيره تعالى دون إنكار الاختصاص، والمعنى أغير المستحق للعبادة أطلب لكم معبودًا))[٢]، ويرى الباحثُ أنَّ الرأيَ الأرجح هو نصب (غير) على المفعولية، وقد تقدَّم على فعله، وإنَّ تقديمه دلالة على تخصيص العبادة لله وحده سبحانه.

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾ ﴾ الأعراف : 451]

في قوله تعالى: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ وردَ عارضُ تقديم المفعول به (ربِّهم) جوازًا على فعله (يرهبون)، فرَبّ مجرور لفظًا منصوب محلًّا على أنَّه مفعولٌ به مقدَّمٌ على فعله، وقد اختلفَ النحويّون في اللام الداخلة على (ربّ) إذ يقولُ النحّاس: ((في اللام ثلاثة أقوال: قول الكوفيين: أنَّها زائدة. قال الكسائي: حدثني من سمع الفرزدق يقول: نقدت لها مائة درهم بمعنى نقدتها، وقال محمد بن يزيد هي متعلقة بمصدر، وقال الأخفش سعيد: قال بعضهم: المعنى والذين هم من أجل ربّهم يرهبون))[٣]، واختارَ السيرافيّ أن تكونَ اللام للتوكيد بقوله: ((أن تكون اللام توكيدًا. أدخلت على المفعول. كما قال الله عز وجل: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ و﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[٤]))[٥]، وذهب الزمخشريّ إلى أنَّ أنَّ اللام للتقوية بقوله: ((دخلت اللام لتقدّم المفعول، لأنَّ تأخّر الفعل عن مفعوله يكسبه ضعفًا. ونحوه للرؤيا تعبرونَ وتقول: لك ضربت))[٦]، وتابعه في ذلك ابنُ مالك، وبدرُ

(١) البحر المحيط في التفسير: ٥ / ١٥٩.
(٢) روح المعاني: ٥ / ٤٠.
(٣) إعراب القرآن: ٢ / ٧٤.
(٤) سورة يوسف: من الآية ٤٣.
(٥) شرح كتاب سيبويه: ٣ / ٣٩٦.
(٦) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢ / ١٦٣.

الدين بنُ مالك (ت ٦٨٦ هـ)، وابنُ هشام النحويّ[١]، أمّا الدكتور فاضل السامرائيّ فقد خالفهم جميعًا وذهب إلى أنَّ اللام ليست لتقوية العامل بل لتقوية الاختصاص إذ يقولُ: ((فهم يرون أنَّها لتقوية العامل الذي ضعف بتأخّره، لأنَّ أقوى حالات العمل أن يتقدَّمَ العامل، أو ضعف بكونه فرعًا لأنَّهم يرون أنَّ الأصلَ أقوى من الفرع، كأن يكون اسم فاعل أو صيغة مبالغة. وهذا فيما أرى كلام لا حقيقة تحته، فإنَّ اللام للتقوية ولكن ليست لتقوية العامل الضعيف بل لتقوية الاختصاص وتوكيدهن فإنَّك تقول (أكرمت محمدًا) فإذا أردت التخصيص قلت (محمّدًا أكرمت) بتقديم المفعول، فإذا أردت زيادة التخصيص وتوكيده جئت باللام الدالة على الاختصاص فتقول (لمحمد أكرمت). قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ أي: يخصّونه بالرهبة))[٢]. فالغرضُ من التقديم هو لأجل تخصيص الرهبة لربِّهم.

٤ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ۖ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ۖ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴿٢٨﴾ ﴾ [القصص: 82]

في قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ إنَّ النبيَّ موسى (عليه السلام) قال لشعيب (عليه السلام): ((أيَّ أجل من الأجلين قضيتُ: أطولهما الذي هو العشر، أو أقصرهما الذي هو الثمان فَلا عدوانَ عليَّ أي لا يعتدى عليَّ في طلب الزيادة عليه))[٣].

وقد ورد عارضُ تقديم المفعول به وجوبًا وهو اسم الشرط (أيّ) على فعله (قضيتُ)؛ لأنَّه من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام، يقولُ النحّاس: ((أَيَّما الأَجلينِ

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ٨٠٣، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢٨٦، و شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٢٦٢.

(٢) معاني النحو: ٣ / ٧٣.

(٣) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٣ / ٤٠٥.

نصب بقضيت و(ما) زائدة))[١]، وقد اختلفَ النحويّون والمفسّرون في نوع (أيّ) فمنهم من ذهب إلى أنَّها اسم استفهام كالقرطبيُّ؛ إذ يقول:(((أَيَّمَا) استفهامٌ منصوبٌ ب(قَضيتُ) و(الأجلينِ) مخفوض بإضافة (أيّ) إليهما و(ما) صلةٌ للتأكيدِ وفيهِ معنى الشَّرطِ وجوابُهُ (فَلا عُدْوانَ)))[٢]، وتابعه على ذلك الثعالبيّ [٣]، ومنهم من ذهب إلى أنَّها اسم شرط كابن هشام وابن عقيل[٤]، وذهب ابنُ عاشور إلى أنَّها اسم موصول؛ إذ يقول: (({ أيّما } منصوب ب { قضيت }. و(أيّ) اسم موصول مبهم مثل (ما). وزيدت بعدها (ما) للتأكيد ليصير الموصول شبيهًا بأسماء الشرط لأنَّ تأكيد ما في اسم الموصول من الإبهام يكسبه عمومًا فيشبه الشرط فلذلك جعل له جواب كجواب الشرط))[٥].

ويرى الباحثُ أنَّ (أيّ) اسم شرطٍ جازم لوضوح معنى الشرط في الآية الكريمة، وقد تقدَّمَ المفعول به للدلالة على الشمول والعموم.

٥ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٢٥﴾ ﴾ [الدخان:52]

في تفسير هذه الآية الكريمة يقولُ ابن عطيّة: ((﴿كَمْ تَرَكُواْ﴾ الآيَةُ قبله محذوف تقديره: فغرقوا وقطع الله دابرهم، ثمَّ أخذ يعجب من كثرة ما تركوا من الأمور الرفيعة الغبيطة في الدنيا، و: { كم } خبر للتكثير. والجنات والعيون: روي أنَّها كانت متَّصلة ضفتي النيل جميعًا من رشيد إلى أسوان. وأمَّا العيون فيحتمل أنَّه أراد الخلجان الخارجة

(١) إعراب القرآن: ٣ / ١٦١.
(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٣ / ٢٧٩.
(٣) ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن: ٤ / ٢٧٠.
(٤) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١٠٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣ / ١٤٣.
(٥) التحرير والتنوير: ٢٠ / ١١٠.

من النيل فشبَّهها بالعيون، ويحتمل أنَّه كانت ثمّ عيون ونضبت كما يعتري في كثير من بقاع الأرض))[١].

وقد وردَ عارضُ تقديم المفعول به (كمْ) وجوبًا على فعله؛ لأنَّه من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، يقولُ ابنُ عاشور: ((وحكم { كم } كالأسماء تكون على حسب العوامل. وإذ كان لها صدر الكلام لأنَّها في الأصل استفهام فلا تكون خبرَ مبتدأ ولا خبرَ (كان) ولا (إنّ) وإذا كانت معمولة للأفعال وجب تقديمها على عاملها. وانتصب { كم } هنا على المفعول به لـ{ تركوا } أي تركوا كثيرًا من جنات))[٢].

ثانياً: عارضُ التَّقديمِ بين متعلِّقاتِ الفعلِ :

يُقصدُ بالمتعلِّقات شبه الجملة وهي الجار والمجرور والظرف بنوعيه المكانيّ والزمانيّ، وإنَّما سُمّيتْ بشبه الجملة؛ لأنَّها متردّدة بين المفردات والجمل، فهي ليست من المفردات، ولا من الجمل[٣].

ويرى النحويّون أنَّ شبهَ الجملة لا تؤدّي معنىً مستقلًّا في ذاتها بل يجب إلحاقها بكلامٍ يكمل معناها، ولذلك فهي تحتاج دائمًا إلى ما تتعلّق به، يقولُ ابنُ هشام: ((لا بدَّ من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا قدّر))[٤]، وهذا يعني: ((أنَّ شبه الجملة تدلُّ على معنى فرعيّ يتمّم نقصان المعنى الذي يدلُّ عليه الفعل أو ما يشبهه))[٥]، فالتعلّق هو:

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥ / ٧٢.
(٢) التحرير والتنوير: ٢٥ / ٣٠٢.
(٣) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٧٢.
(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٥٦٦.
(٥) القواعد التطبيقية في اللغة العربية: ٤٢.

((ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي يدلُّ عليه الفعل أو ما يشبهه، بالإضافة إلى دلالته على (الحيز) الذي يقع فيه الفعل))[١].

أ – الجارّ والمجرور:

حروفُ الجرّ في اللغة العربية عشرون حرفًا جمعها ابنُ مالك في قوله: [٢]

هَاكَ حُرُوفَ الجرِّ وَهْيَ مِن إلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللام كَيْ وَاوٌ وَتَا وَالكَافُ وَالبَا ولَعَلَّ وَمَتَى

ولا تدلُّ هذه الحروف على معنىً مستقلٍّ بذاتها لأنَّها من الألفاظ التي تفتقرُ إلى غيرها، وتختصُّ بالدخول على الأسماء فتعملُ فيها الجرّ، ولها مُسمّياتٌ أخرى ذكرها ابنُ يعيش بقوله: ((اعلم أنَّ هذه الحروف تُسمّى حروف الإضافة؛ لأنَّها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتُسمّى حروف الجرّ؛ لأنَّها تجرُّ ما بعدها من الأسماء، أي: تخفضها. وقد يسمّيها الكوفيون حروف الصفات، لأنَّها تقع صفاتٍ لِما قبلها من النكرات. وهي متساويةٌ في إيصال الأفعال إلى ما بعدها وعملِ الخفض، وإن اختلفت معانيها في أنفسها))[٣]، ولكلِّ حرفٍ من هذه الحروف معنىً يُفهمُ من سياق الجملة.

ب – الظرف:

يُسمّى بالمفعول فيه، وهو أحد المفاعيل الخمسة المنصوبة عند النحويّين، فهو: ((اسمٌ يَنتصبُ على تقدير (في)، يُذكرُ لبيانِ زمان الفعل أو مكانهِ. أمّا اذا لم يكن على تقدير (في) فلا يكون ظرفًا، بل يكون كسائر الأسماء، على حسب ما يطلبه العامل. فيكون مبتدأ وخبرًا، نحو (يومنا يومٌ سعيد)، وفاعلًا، نحو (جاء يومُ الجمعة)،

(١) التطبيق النحويّ: ٣٥٨.
(٢) ألفية ابن مالك: ٣٤.
(٣) شرح المفصّل: ٤ / ٤٥٤.

ومفعولًا به، نحو (لا تضيّع أيامَ شبابك). ويكون غير ذلك... وسُمّيت الأزمنة والأمكنة (ظروفًا). لأنَّ الأفعال تحصل فيها، فصارت كالأوعية لها))[1]، وينقسمُ الظرفُ من حيثُ الدلالة إلى ظرف زمان وهو يدلُّ على زمانِ وقوع الفعل، وظرف مكان وهو يدلُّ على مكان وقوع الفعل.

ويعدُّ الترتيب بين الجارِّ والمجرور وبين الظرف والمضاف من الرتب المحفوظة في اللغة؛ إذ لا يجوزُ تقديم المجرور وتأخير الجارّ، أو تقديم المضاف على الظرف، ولكنّه كتركيب من حيث كونه شبه جملة يجوزُ فيه ما لا يجوزُ في غيره، فقد أجازَ النحويّون تقديمه على الفعل وعلى الفاعل وعلى المفعول به لأغراض بلاغية يستدعيها السياق.

وسندرسُ عارضَ التقديم بين متعلّقات الفعل على النحو الآتي:

١ - عارضُ تقديمِ شبهِ الجملةِ المتعلّقةِ بالفعلِ على الفعلِ:

وردَ عارضُ تقديم شبه الجملة المتعلِّقة بالفعل على الفعل في قصص النبي موسى (عليه السلام) في ثمانيةِ مواضع، منها: [2]

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱكۡتُبۡ لَنَا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِنَّا هُدۡنَآ إِلَيۡكَۚ قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُۖ وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ فَسَأَكۡتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤۡمِنُونَ ١٥٦ ﴾ [الأعراف:651]

في تفسير الآية يقولُ ابنُ جُزَيّ (ت ٧٤١ هـ): ((إن كانت الرحمة المذكورة رحمة الآخرة فهي بلا شكٍّ مختصّة بهؤلاء الذين كتب بها الله لهم، وهم أمّة محمّد (صلّى الله عليه وسلّم)، وإن كانت رحمة الدنيا، فهي أيضًا مختصّة بهم؛ لأنَّ الله نصرهم على جميع الأمم، وأعلى دينهم على جميع الأديان، ومكّن لهم في الأرض ما لم

(١) جامع الدروس العربية: ٣ / ٤٨.
(٢) المواضع الأُخَر: (البقرة: ٧١) ، (المائدة: ٢٣) ، (يونس: ٨٥).

يمكّن لغيرهم، وإن كانت على الإطلاق: فقوله: سأكتبها تخصيص للإطلاق ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِنَا يُؤۡمِنُونَ﴾ أي يؤمنون بجميع الكتب والأنبياء، وليس ذلك لغير هذه الأمّة))[1].

وقد وردَ عارضُ التقديم والتأخير في الآية، إذ تقدَّمَت شبه الجملة (بآياتنا) على متعلِّقها الفعل (يؤمنون)، ويرى أحدُ الباحثين أنَّ الغرض من التقديم هو: ((لإفادة القصر أي: إنَّهم يؤمنون بجميع آياتنا لا ببعضها دون بعض، أو للتعريض بقوم موسى؛ لأنَّهم كانوا أكثر الناس إعطاءً للآيات وأسرع الناس بها كفرًا))[2].

ويرى الباحث أنَّ الغرضَ من التقديم في ضوء ما سبق من تفسير ابن جُزَيّ للتخصيص، أي: إنَّ الرحمة مختصّةٌ بالذين يؤمنون بآيات الله سبحانه وتعالى.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمِن قَوۡمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٞ يَهۡدُونَ بِٱلۡحَقِّ وَبِهِۦ يَعۡدِلُونَ ١٥٩﴾ [951]

في تفسير هذه الآية يقولُ أبو حيّان الأندلسيّ: ((إنَّ من قومِ موسى من وُفِّقَ للهدايةِ وعدلَ ولم يجر، ولم تكن له هدايةٌ إلّا باتباعِ شريعةِ موسى قبلَ مبعثِ رسولِ اللَّه (صلّى الله عليه وسلّم)، وباتِّباعِ شريعةِ رسُول اللَّهِ بعد مبعثِهِ، فهذا إخبارٌ عن من كان من قومِ موسى بهذهِ الأوصافِ، فكان المعنى أنَّهم كلَّهم لم يكونوا ضُلّالًا بل كانَ منهم مُهتدونَ))[3].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَبِهِۦ يَعۡدِلُونَ﴾ وردَ عارضُ التقديم والتأخير، إذ تقدّمت شبه الجملة (به) على الفعل الذي تعلّقت به وهو (يعدلون)، ويرى ابنُ عاشور أنَّ الغرضَ من هذا التقديم هو: ((للاهتمامِ بهِ ولرعايةِ الفاصلةِ، إذْ لا مُقتضي لإرادةِ القصرِ، بقرينةِ قولهِ: ﴿ يَهۡدُونَ بِٱلۡحَقِّ﴾ حيثُ لم يُقَدَّمِ المجرورُ))[4].

(١) التسهيل لعلوم التنزيل: ١ / ٣٠٤.
(٢) دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم: ٣٧٥.
(٣) البحر المحيط في التفسير: ٥ / ١٩٨.
(٤) التحرير والتنوير: ٩ / ١٤٢.

ويرى الباحثُ أنَّ تقديمَ الحق دلالة على بيان أهميته وتأثيره في استقامتهم، فهو الحجر الأساس الذي يستقرُّ عليه حكمهم، وهو دليلٌ على حكمهم بالعدل عن علمٍ ودراية.

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴿٨٤﴾ ﴾ [يونس: 48]

إنَّ النبيَّ موسى (عليه السلام) خاطبَ قومه فقال لهم: ((إنْ كُنتم آمنتم باللَّهِ صدقتم به وبآياته فعليهِ توكَّلوا فإليه أسندوا أمركم في العصمة من فرعون. ثمَّ شرط في التوكل الإسلام، وهو أن يسلموا نفوسهم لله، أي يجعلوها له سالمة خالصة لا حظّ للشيطان فيها، لأنَّ التوكّلَ لا يكون مع التخليط. ونظيره في الكلام: إنْ ضربك زيدٌ فاضربه، إنْ كانت بك قوّة))[١].

وقد وردَ عارضُ التقديم والتأخير في قوله تعالى: ﴿ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ ﴾ إذ تقدّمت شبه الجملة (عليه) على متعلّقها الفعل (توكلوا)، يقول الزركشيّ: ((قُدِّمَ الجارُّ والمجرور فيه ليُؤذن باختصاص التوكّل من العبد على اللهِ دون غيرهِ لأَنَّ غيرهُ لا يملكُ ضرًّا ولا نفعًا فيُتَوَكَّلُ عليهِ))[٢]، وفي هذا التقديم فائدةٌ بلاغية وضّحها ابنُ عادل بقوله: ((إنَّما قال: ﴿ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ ﴾ ولم يقل: { توكَّلُوا على اللهِ }، لأنَّ الأول يفيد الحصر، كأنَّه – عليهِ الصَّلَاة والسَّلَام – أمرهم بالتَّوكُّل عليه، ونهاهُم عن التوكُّلِ على الغير، ثمَّ بيَّن – تعالى – أنَّ موسى – عليهِ الصلاة والسلام – لمَّا أمرهم بذلك قبلوا قوله: ﴿ فَقَالُواْ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ أي: توكُّلُنا عليه واعتمادنا، ولم نلتفت إلى أحد سواه))[٣]، ويقولُ ابنُ عاشور: ((فتقديمُ المجرور على مُتعلِّقهِ في قولهِ: ﴿ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ ﴾ لإفادةِ القصرِ، وهو قصرٌ إضافيٌّ يُفسِّرُهُ قولهُ: ﴿ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْۚ ﴾

(١) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢ / ٣٦٤.
(٢) البرهان في علوم القرآن: ٢ / ٤١٤.
(٣) اللباب في علوم الكتاب: ١٠ / ٣٩٣.

[يونس: ٨٣]، فآلَ المعنى إلى نهيهم عن مخافةِ فرعونَ))[١]، ففي تقديم شبه الجملة على متعلّقها دلالة على قصر التوكل على الله سبحانه وتعالى وحده، فيُفهمُ من ذلك النهي عن التوكّل على غيره.

٤ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ فَمَا ٱخْتَلَفُوا۟ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٩٣﴾ ﴾ [يونس: 39]

ذهبَ الفرّاءُ إلى أنَّ: ((بني إسرائيل كانوا مجتمعين على الإيمان بمحمَّدٍ صلّى الله عليه وسلّم قبل أن يُبعث، فلمَّا بُعث كذَّبه بعض وآمن به بعض. فذلك اختلافهم))[٢]، ويقولُ الطبريّ في تفسير هذه الآية الكريمة: ((يقول تعالى ذكره لنبيه محمَّد صلّى الله عليه وسلّم: إنَّ ربَّك، يا محمَّد، يقضي بين المختلفين من بني إسرائيل فيك يوم القيامة، فيما كانوا فيه من أمري في الدنيا يختلفون، بأن يدخل المكذِّبين بك منهم النار، والمؤمنين بك منهم الجنة، فذلك قضاؤه يومئذ فيما كانوا فيه يختلفون من أمر محمَّد صلّى الله عليه وسلّم))[٣]، ويقولُ أبو حيّان: ((إنَّ سبب الإيقافِ هو العلمُ، فصارَ عندهم سَببُ الاختلافِ، فتشَعَّبُوا شُعبًا بعدما قرأوا التّوراةَ. وقِيلَ: العلمُ بمعنى المعلوم وهو مُحمَّدٌ؛ لأنَّ رسالَتَهُ كانت معلومةً عندهم مكتوبةً في التَّوراةِ))[٤].

وقد وردَ عارضُ تقديم شبه الجملة (فيه) على متعلِّقها الفعل (يختلفون)، وفي هذا التقديم – في ضوء تفسير الفرّاء والطبريّ وأبي حيّان – دلالة على قصر الاختلاف عند اليهود حول نبوة محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم.

٥ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴿٥٥﴾ ﴾ [طه 55]

(١) التحرير والتنوير: ١١/ ٢٦٢.
(٢) معاني القرآن: ١ / ٤٧٨.
(٣) جامع البيان: ١٥ / ٢٠٠.
(٤) البحر المحيط في التفسير: ٦ / ١٠٥.

في تفسير هذه الآية الكريمة يقولُ البقاعيّ: ((﴿ مِنْهَا ﴾ أي الأرض لا من غيرها ﴿خَلَقْنَـٰكُمْ ﴾ إذ أخرجناكم منها بالعظمة الباهرة في النشأة الأولى بخلق أبيكم آدم عليه السلام ﴿ وَفِيهَا ﴾ لا في غيرها كما أنتم كذلك تشاهدون ﴿ نُعِيدُكُمْ ﴾ بالموت كذلك أجسامًا وأرواحًا، فتصيرون ترابًا كما كنتم، وللروح مع ذلك وإن كانت في عليّين تعلق ببدنها بوجه ما، يدرك البدن به اللذة بالتذاذها والألم بتألّمهما، وقد صحَّ أنَّ الميِّتَ يقعدُ في قبره ويجيب سؤال الملكين (عليهما السلام)، لا يقدر أحد منكم أن يخلص من تلك العظمة المحيطة بجليل عظمته ولا بدقيق حكمته ﴿ وَمِنْهَا ﴾ لا من غيرها ﴿ نُخْرِجُكُمْ ﴾ يوم البعث بتلك العظمة بعينها تارة أخرى))[1].

في الآية الكريمة ورد عارضُ التقديم والتأخير، إذ تقدّمت شبه الجملة على متعلِّقها ثلاث مرات، الأولى في قوله ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَـٰكُمْ ﴾ إذ تقدّمت شبه الجملة (منها) على الفعل (خلق)، وفي الثانية تقدّمت شبه الجملة (فيها) على الفعل(نعيد)، وفي الثالثة تقدّمت شبه الجملة (منها) على الفعل (نخرج)، وقد وضّح ابنُ عاشور الغرض من التقديم بقوله: ((وتقديمُ المجروراتِ الثّلاثةِ على مُتَعَلَّقاتِها؛ فأمّا المجرورُ الأوَّلُ والمجرورُ الثالثُ فللاهتمامِ بكونِ الأرضِ مبدأ الخلقِ الأوَّلِ والخلقِ الثاني. وأمّا تقديمُ ﴿ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ ﴾ فللمزاوجةِ مع نظيريهِ))[2].

ويرى الباحثُ في ضوء ما تقدّم من تفسير البقاعيّ أنَّ الغرضَ من التقديم هو القصر؛ إذ قصر خلق الانسان من تراب الأرض لا من غيره، وقصر إعادة الإنسان بالموت ودفنه في الأرض لا في غيرها، وقصر خروج الإنسان يوم البعث من الأرض لا من غيرها.

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١٢ / ٣٠٠.

(٢) التحرير والتنوير: ١٦ / ٢٤٠.

٢ - عارضُ تقديمِ شبهِ الجملةِ المتعلّقةِ بالفعلِ على الفاعلِ:

وردَ عارضُ تقديم شبه الجملة المتعلّقة بالفعل على الفاعل في قصص النَّبي موسى (عليه السلام) في عشرين موضعًا، منها: (١)

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [البقرة:06]

في قوله تعالى: ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ ﴾ يرى الطبريّ أنَّ معنى الآية: ((فقلنا اضرب بعصاك الحجر، فضربه، فانفجرت. فترك ذكر الخبر عن ضرب موسى الحجر، إذ كان فيما ذكر دلالة على المراد منه))(٢)، وقد تقدّمَ حديثنا عن عارض الحذف الذي ورد في هذه الآية. وأمَّا شبه الجملة { منه } فيرى أبو حيّان الأندلسيّ أنَّه: ((متعلِّقٌ بقوله: فانفجرتْ، ومن هنا لابتداءِ الغايةِ، والضَّميرُ عائِدٌ على الحجرِ المضروبِ، فانفجارُ الماءِ كانَ مِنَ الحجرِ لا منَ المكانِ))(٣).

وقد ورد عارضُ التقديم والتأخير في هذه الآية، إذ تقدَّمت شبه الجملة (منه) المتعلِّقة بالفعل (انفجرت) على الفاعل (اثنتا عشرة)، وقد ذكر الدكتور منير محمود المسيريّ سبب هذا التقديم بقوله: ((لأنَّ السياق لبيان الإعجاز في خروج الماء من الحجر، ولهذا قدّم في الذكر فجاء على هذا الترتيب، ولم يقل فانفجرت اثنتا عشرة عينًا منه، وفي هذا إلفاتٌ للأذهان بالتفكير والتبصّر في الوضع الذي أخرج منه الماء وهو عين الاعتبار لأهل البصائر والأبصار))(٤).

---

(١) المواضع الأُخَر: (البقرة: ٧٤) ، (الأعراف: ١٣٤ ، ١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٦٩) ، (يونس: ٨٠ ، ٨٣) ، (الكهف: ٦٦) ، (طه: ١٦، ٧٨ ، ٨٦ ، ٩٠) ، (الشعراء: ٥١) ، (القصص: ١٨ ، ٤٥).

(٢) جامع البيان: ٢ / ٥.

(٣) البحر المحيط في التفسير: ١ / ٣٦٩.

(٤) دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم: ٢٠٥.

نخلصُ من ذلك أنَّ التقديمَ منصبٌّ لبيانِ أنَّ المعجزة في خروج الماء من الحجر وليس في عدد العيون التي تفجّرت منه.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٢١﴾ ﴾ [الشعراء: 12]

يرى الفرّاءُ أنَّ المقصودَ بالحكم هو التوراة[١]، ووافقه على ذلك الزجّاج [٢]، ويرى يحيى بن سلّام (ت ٢٠٠ هـ) أنَّ المقصود به النبوة [٣]، ووافقه على ذلك الطبريّ والنحّاس [٤].

وقد وردَ عارضُ التقديم والتأخير في قوله تعالى: ﴿ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا ﴾، إذ تقدّمت شبه الجملة (لي) المتعلِّقة بالفعل (وهب) على الفاعل (ربّي)، وهذا التقديمُ دلالة على العناية الإلهية بالنَّبيِّ موسى (عليه السلام).

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَن كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٥١﴾ ﴾ [الشعراء: 15]

بعد أن هدّدَ فرعونُ السحرةَ بقتلهم أجابوه بهذه الكلمات، يقولُ الزمخشريّ: ((لا ضيرَ علينا في قتلك، إنَّك إن قتلتنا انقلبنا إلى ربنا انقلاب من يطمع في مغفرته ويرجو رحمته، لما رزقنا من السبق إلى الإيمان))[٥].

وقد وردَ عارضُ التقديم والتأخير في هذه الآية، إذ تقدّمت شبه الجملة (لنا) المتعلِّقة بالفعل (يغفر) على الفاعل (ربّنا)، وفي هذا التقديم دلالة على القصر فهو إشارة على عمق إيمان السحرة بربّهم وثقتهم التامّة بأنَّ الله وحده هو من يغفر الذنوب وليس فرعون، فغفرانُ الذنوب مقصورٌ على الله وحده لا شريك له.

(١) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٢٧٩.
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤ / ٨٦.
(٣) ينظر: تفسير يحيى بن سلّام: ٢ / ٤٩٩.
(٤) ينظر: جامع البيان: ١٩ / ٣٤١ ، ومعاني القرآن: ٥ / ٧١.
(٥) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٣ / ٣١٣.

٤ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ [الـ نمل: 01]

في قوله تعالى: ﴿ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ ((تعليل للنهي عن الخوف، وهو على ما قيل يؤيِّدُ أنَّ الخوف كان للظنِّ المذكور وأنَّ المراد (لا تخف) مطلقًا، والمراد من (لديَّ) في حضرة القرب منّي وذلك حين الوحي. والمعنى أنَّ الشأن لا ينبغي للمرسلين أن يخافوا حين الوحي إليهم بل لا يخطر ببالهم الخوف وإن وجد ما يخاف منه لفرط استغراقهم إلى تلقّي الأوامر وانجذاب أرواحهم إلى عالم الملكوت، والتقييد بـ(لديَّ)؛ لأنَّ المرسلين في سائر الأحيان أخوف الناس من الله عز وجل))[١].

وقد وردَ عارضُ التقديم والتأخير في الآية الكريمة، إذ تقدَّمَ الظرف (لديّ) المتعلِّق بالفعل (يخافُ) على الفاعل (المرسلون)، ولهذا التقديم غرضٌ بلاغيٌّ يوضّحه الدكتور فاضل السامرائيّ بقوله: ((لمّا قال في سورة النمل { لَدَيَّ } المفيدة للقرب ناداه بما يفيد القرب فقال: { يا موسى } ولم يقل: { أَن يا موسى } كما قال في القصص، ففصل بين المنادي والمنادى بما يفيد البعد. وأمره أيضًا بما يفيد القرب بلا فاصل بينهما فقال: { أَلْقِ عَصَاكَ } ولم يقل: { وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ } للدلالة على قرب المأمور منه. فناداه من قربٍ وأمرَهُ من قرب، وذلك لأنَّه كان منه قريبًا، فانظر علو هذا التعبير ورفعته))[٢]، فتقديمُ الظرف على الفاعل دلالة على العناية الإلهية بالنَّبيِّ (عليه السلام).

٥ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ وَمَا كَانُوا۟ مُنظَرِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [الـ دخان:92]

بعد أن أهلكَ اللهُ سبحانه وتعالى فرعونَ وجنوده في البحر غرقًا، ذكر الله سبحانه وتعالى أنَّهم كانوا في جنّاتٍ وعيون ومقامٍ كريم ولم يعملوا صالحًا، فلما أُهلكوا لم تبكِ

(١) روح المعاني: ١٠ / ١٥٩.

(٢) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: ١٠٩.

عليهم السماءُ والأرضُ، وفي هذا التعبير دلالة على التهكّم بهم وبحالهم على عكس من يعظمُ فقدُه وتبكي عليه السماء والأرض، يقولُ أبو حيّان الأندلسيّ: ((استعارة لتحقير أمرهم، وأنَّه لم يتغير عن هلاكهم شيء. ويقال في التعظيم: بكت عليه السماء والأرض، وبكته الريح، وأظلمت له الشمس... ويقول في التحقير: مات فلان، فما خشعت الجبال. ونسبة هذه الأشياء لما لا يعقل ولا يصير ذلك منه حقيقة، عبارة عن تأثر الناس له، أو عن عدمه))(١).

وقد وردَ عارضُ التقديم والتأخير في قوله تعالى: ﴿ فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ ﴾، إذ تقدّمت شبه الجملة (عليهم) المتعلِّقة بالفعل (بكت) على الفاعل (السماء)، وفي هذا التقديم دلالة على الحصر والاهتمام، فالسماءُ والأرض تبكيان حصرًا على من يعظمُ شأنه بأعماله الصالحة ولا تبكيان على من كان مشركًا بالله وعاصيًا لأوامره ومرتكبًا للفواحش.

٣ - عارضُ تقديمِ شبهِ الجملةِ المتعلّقةِ بالفعلِ على نائبِ الفاعلِ:

وردَ عارضُ تقديم شبه الجملة المتعلّقة بالفعل على نائب الفاعل في قصص النبي موسى (عليه السلام) في ثلاثة مواضع:

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ [ال بقرة:16]

(١) البحر المحيط في التفسير: ٩ / ٤٠٣.

في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ ﴾ يقولُ الفخرُ الرازيّ: ((المعنى جُعلت الذلَّةُ مُحيطةً بهم حتّى مشتملةً عليهم فهم فِيها كمن يكون في القبّةِ المضروبةِ أو أُلصقت بهم))[1].

وقد وردَ عارضُ التقديم والتأخير في قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾، إذ تقدّمت شبهُ الجملة (عليهم) المتعلِّقةُ بالفعل (ضُربت) على نائب الفاعل (الذلّة)، وفي هذا التقديم في ضوء ما سبق من تفسير الرازي للآية دلالةٌ على التخصيص، فالمرادُ تخصيص الذلّة باليهود والتصاقها بهم إلى يوم يُبعثون.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغۡفَرُ لَنَا وَإِن يَأۡتِهِمۡ عَرَضٞ مِّثۡلُهُۥ يَأۡخُذُوهُۚ أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ عَلَيۡهِم مِّيثَٰقُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِۗ وَٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ١٦٩ ﴾ الأعراف:٩٦١

في قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ عَلَيۡهِم مِّيثَٰقُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ ((تشديد في لزوم قولِ الحقِّ على الله في الشرع والأحكام بين الناس وأن لا تميل الرشا بالحكّام إلى الباطل و(الكتاب) يريد به التوراة وميثاقها الشدائد التي فيها في هذا المعنى))[2].

وقد ورد عارضُ التقديم والتأخير في الآية، إذ تقدّمت شبه الجملة (عليهم) المتعلِّقة بالفعل (يؤخذ) على نائب الفاعل (ميثاق)، وهذا التقديم دلالة على العناية والاهتمام في قول الحقّ والالتزام بالأحكام والشرع.

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ وَمَا كَيۡدُ فِرۡعَوۡنَ إِلَّا فِي تَبَابٖ ٣٧ ﴾ [غافر: 73]

(١) مفاتيح الغيب: ٣ / ٥٣٤.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢ / ٤٧٢.

في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ وردَ عارضُ التقديم والتأخير، إذ تقدّمت شبه الجملة (لفرعونَ) المتعلّقة بالفعل (زُيِّنَ) على نائب الفاعل (سوءُ)، وفي هذا التقديم دلالة على تخصيص الأعمال السيّئة والقبائح وصدّ الناس عن طريق الحقّ بفرعون.

٤ - عارضُ تقديمِ شبهِ الجملةِ المتعلّقةِ بالفعلِ على المفعولِ به:

ورد عارضُ تقديم شبه الجملة المتعلّقة بالفعل على المفعول به في قصص النبي موسى (عليه السلام) في ستّةٍ وسبعين موضعًا، منها: (١)

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ ثُمَّ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَعَفَوْنَا عَن ذَٰلِكَ ۚ وَءَاتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا ﴿١٥٣﴾ ﴾ [النساء:351]

نزلت هذه الآية الكريمة بحقِّ اليهود الذين سألوا رسولَ الله محمَّد (صلّى الله عليه وآله وسلّم) أن ينزِّلَ عليهم كتابًا من السماء، يقولُ الفخرُ الرازيّ: ((اعلم أنَّ هذا هو النوع الثاني من جهالات اليهود، فإنَّهم قالوا: إن كنت رسولًا من عند الله فأتنا بكتاب من السماء جملة كما جاء موسى بالألواح. وقيل: طلبوا أن ينزل عليهم كتابًا من السماء إلى فلان وكتابًا إلى فلان بأنَّك رسول الله وقيل: كتابًا نعاينه حين ينزل، وإنَّما اقترحوا ذلك على سبيل التعنّت لأنَّ معجزات الرسول كانت قد تقدّمت، وحصلت فكان طلب الزيادة من باب التعنّت))(٢).

---

(١) المواضع الأُخَر: (البقرة: ٥٠ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ،٦١ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠) ، (النساء: ١٥٤) ، (المائدة: ٢٠ ، ٢٣) ، (الأعراف: ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١١١ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٩) ، (يونس: ٩٠) ، (الكهف: ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٢) ، (مريم: ٥١ ، ٥٣) ، (طه: ١٠ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٣ ، ٥٨ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٩) ، (الفرقان: ٣٦) ، (الشعراء: ٥٣) ، (القصص: ١٢ ، ١٥ ، ٢٣ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧) ، (العنكبوت: ٤٠) ، (غافر: ٢٦ ، ٣٤) ، (الزخرف: ٥٠) ، (الدخان: ٣٣) ، (التحريم: ١١).

(٢) مفاتيح الغيب: ١١ / ٢٥٦.

وفي الآية وردَ عارضُ التقديم والتأخير، إذ جاءت البلاغةُ القرآنية بتقديم شبه الجملة (عليهم) المتعلِّقة بالفعل (تُنزّل) على المفعول به (كتابًا)، فكان الغرضُ البلاغي من هذا التقديم في ضوء التفسير السابق دلالة على التخصيص، فهم يريدون كتابًا خاصًّا بهم غير القرآن.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾ [يونس: 57]

في تفسير هذه الآية يقولُ العلّامة الطباطبائي: ((أي ثمَّ بعثنا من بعد نوح والرسل الذين من بعده موسى وأخاه هارون بآياتنا إلى فرعون والجماعة الذين يختصُّون به من قومه وهم القبط فاستكبروا عن آياتنا وكانوا مستمرين على الإجرام))[١].

وقد وردَ عارضُ التقديم والتأخير في الآية الكريمة، إذ تقدّمت شبه الجملة (من بعدهم) على المفعول به (موسى)، ويرى الدكتور منير محمود المسيريّ أنَّ: ((تقدَّمَ الجارُّ والمجرور (من بعدهم) على المفعول الصريح (موسى) للتشويق إلى المؤخّر، ولمناسبة ما قبله حيث كان الحديث عن أمم الأنبياء السابقين))[٢].

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [الكهف: 56]

ذهب جمهورُ المفسّرين إلى أنَّ العبدَ الذي وجده موسى (عليه السلام) هو الخضر (عليه السلام) آتاه الله سبحانه وتعالى رحمةً وعلمًا، يقولُ ابنُ عطيّة عن علمه: ((كان علم الخضرِ معرفةَ بواطنٍ قد أُوحيت إليهِ لا تعطي ظواهرُ الأحكامِ أفعالهُ بحسبها، وكانَ علمُ موسى (عليهِ السلامُ) علم الأحكامِ والفُتيا بظاهِرِ أقوالِ الناسِ وأفعالهِم))[٣].

(١) الميزان في تفسير القرآن: ١٠ / ١٠٣.
(٢) دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم: ٣٧١.
(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣ / ٥٢٩.

وقد وردَ عارضُ تقديم شبه الجملة (من لدنّا) المتعلّقة بالفعل (علّمناه) على المفعول به الثاني (علمًا)، وفي هذا التقديم دلالة بلاغية يذكرها الآلوسيّ بقوله: ((إنَّهُ يُفهمُ من فحوى ﴿ من لدنّا ﴾ أو من تقديمهِ على ﴿ علمًا ﴾ اختصاصُ ذلكَ باللَّهِ تعالى كأنَّهُ قيلَ: علمًا يختصُّ بنا ولا يعلمُ إلّا بتوقيفنا))[١]، ويرى الدكتور منير محمود المسير أنَّ هذا التقديم يفيد أمرين: ((أوّلهما أنَّه تقديم بشرف النسبة حيث أضيف إلى الله سبحانه وتعالى ولهذا بدأ بـ (من لدنّا)، الثاني: أن يكونَ للاختصاص أي أنَّ هذا العلم يختصُّ بالله تعالى ويتعلّم منه وقفًا عليه سبحانه))[٢]، فتقديمُ شبه الجملة (من لدنّا) على المفعول الثاني (علمًا) يدلُّ على تخصيص العلم بالله سبحانه وتعالى.

٤ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝٦٧ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٦٨ ﴾ طه ٦٧ - ٨٦

في تفسير هذه الآية يقولُ الزمخشريّ: ((إيجاس الخوف: إضمار شيء منه، وكذلك توجس الصوت: تسمع نبأة يسيرة منه، وكان ذلك لطبع الجبلة البشرية، وأنّه لا يكاد يمكن الخلو من مثله. وقيل: خاف أن يخالج الناس شكٌّ فلا يتّبعوه إنَّك أَنتَ الأعلى فيه تقرير لغلبته وقهره))[٣].

وفي قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ وردَ عارضُ تقديم شبه الجملة (في نفسه) المتعلِّقة بالفعل (أوجس) على الفاعل والمفعول به المقدّم، ويرى جلال الدين القزوينيّ (ت ٧٣٩ هـ) أنَّ هذا التقديم رعاية للفاصلة القرآنية[٤]، ووافقه على ذلك السبكيّ (ت ٧٥٦ هـ)، والزركشيّ، والدسوقيّ [٥]، ويرى الدكتور أحمد أحمد بدوي أنَّ

(١) روح المعاني: ٨ / ٣١١.
(٢) دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم: ٤٧٥.
(٣) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٣ / ٧٤.
(٤) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٦٨.
(٥) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ١ / ٣٨٩، والبرهان في علوم القرآن: ٣ / ٢٣٤، وحاشية الدسوقيّ على مختصر المعاني: ٢ / ٢١١.

سببَ التقديم هو:((للاحتفاظ بالموسيقى في الآية القرآنية، ولزيادة التناسق اللفظي فحسب))[١]، ويرى محمد عقيلة (ت ١١٥٠ هـ) أنَّ السببَ هو: ((للاهتمام بشأن الخيفة والانتزاع في النفس))[٢]، أمَّا منّاع القطّان فقد ذهب إلى أنَّ التقديمَ في هذه الآية لرعاية الفاصلة ولتشويق النفس إلى الفاعل[٣]، وذهب الدكتور منير محمود المسيري إلى أنَّ التقديم للاهتمام إذ يقول: ((لمّا كان المقامُ هنا لإظهار الخوارق على يديه هو فربّما أفهم أنَّه وقع الخوفُ في نفس أحد غيره، فكان المقام للاهتمام بالمتعلّق فلذا قال: (في نفسه) فقدّم ما المقام له والاهتمام به))[٤].

وقد اعترضَ الدكتور فاضل السامرائيّ على من قال إنَّ التقديم مراعاة للفواصل حيث أكّد أنَّ هذا القول لا ينطبق على القرآن الكريم، فالقرآن يراعي المعنى مع الفاصلة ولا يراعي الفاصلة على حساب المعنى، وقد ذكرَ لهذا التقديم في الآية الكريمة أغراضًا أخرى غير الفاصلة بقوله: (((فأوجس في نفسه): أي أحسَّ في نفسه خوفًا أو وجد فيها خوفًا. وقد ذكر (في نفسه) لأنَّه أراد أن يُعلِّمنا أنَّ الخوفَ قد يظهر على المرء، فقد قال تعالى في إبراهيم (عليه السلام): ﴿ فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُواْ لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوم لُوطٍ ﴾[٥]، فمعنى ذلك أنَّ الخوف ظهر عليه بدليل قولهم له (لا تخف) ولم يقل (في نفسه) كما قال في موسى. وتقديم (في نفسه) مهمٌّ جدًّا في هذا الموقف؛ إذ ظهور الخوف عليه أمام الملأ من علائم الضعف وعدم الثقة، وتقديمها أهمُّ من تقديم (موسى)؛ ذلك لأنَّ الكلام معلومٌ أنَّه بخصوص موسى، وحتى لو لم يذكر موسى لكان ذلك معلومًا))[٦]، وهذا يعني أنَّ موسى (عليه السلام)

(١) من بلاغة القرآن: ٩١.
(٢) الزيادة والإحسان في علوم القرآن: ٦ / ١١.
(٣) ينظر: مباحث في علوم القرآن: ١٥٥.
(٤) دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم: ٤٨٥.
(٥) سورة هود: ٧٠.
(٦) الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٥٢.

) أحسَّ بالخوف في نفسه، ولذلك تقدّمت شبه الجملة (في نفسه) لتبيين أنَّ الخوفَ لم يظهر عليه.

٥ - عارضُ تقديمِ شبهِ الجملةِ المتعلّقةِ بالفعلِ على الحالِ:

ورد عارضُ تقديم شبه الجملة المتعلِّقة بالفعل على الحال في قصص النَّبي موسى (عليه السلام) في ستّة مواضع، منها: (١)

١ -قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا قَالَ بِئۡسَمَا خَلَفۡتُمُونِي مِنۢ بَعۡدِيٓۖ أَعَجِلۡتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡۖ وَأَلۡقَى ٱلۡأَلۡوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأۡسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيۡهِۚ قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي وَكَادُواْ يَقۡتُلُونَنِي فَلَا تُشۡمِتۡ بِيَ ٱلۡأَعۡدَآءَ وَلَا تَجۡعَلۡنِي مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٥٠ ﴾ [الأعراف:051]

في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا﴾ يقولُ ابنُ عاشور: ((فرجوع موسى معلوم من تَحقّق انقضاء المدَّةِ الموعود بها، وكونُه رجع في حالة غضب مشعر بأنَّ الله أوحى إليه فأعلمه بما صنع قومُه في مغيبه، وقد صرّح بذلك في سورة طه (٨٥) ﴿قَالَ فَإِنَّا قَدۡ فَتَنَّا قَوۡمَكَ مِنۢ بَعۡدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ ﴾ فـ { غضبان أسِفًا } حالان من موسى، فهما قيدانِ لـ{ رجع } فعلم أنَّ الغضب والأسف مقارنان للرجوع))(٢).

وقد وردَ عارضُ تقديم شبه الجملة (إلى قومه) المتعلِّقة بالفعل (رجع) على الحال (غضبان)، وفي هذا التقديم دلالةٌ على تخصيص غضب موسى (عليه السلام) على قومه الذين عكفوا على عبادة العجل، وفيه إشارةٌ واضحةٌ على معرفته بأخبارهم قبل رجوعه إليهم.

٢ -قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَخَرَجَ مِنۡهَا خَآئِفٗا يَتَرَقَّبُۖ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ٢١ ﴾ [القصص: 12]

(١) المواضع الأُخَر: (البقرة: ٦٠) ، (الأعراف: ١٦٣) ، (طه: ٨٦).
(٢) التحرير والتنوير: ٩ / ١١٣.

في تفسير هذه الآية يقولُ الفخرُ الرازيّ: ((أما قوله:﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾ أي خائفًا على نفسه من آل فرعون ينتظر هل يلحقه طلب فيؤخذ، ثمَّ التجأ إلى الله تعالى لعلمه بأنَّه لا ملجأ سواه فقال: ﴿رَبِّ نَجِّنِي مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وهذا يدلُّ على أنَّ قتله لذلك القبطي لم يكن ذنبًا، وإلّا لكان هو الظالم لهم وما كانوا ظالمين له بسبب طلبهم إيّاه ليقتلوه قصاصًا)) (١).

وقد وردَ عارضُ التقديم والتأخير في قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾، إذ تقدّمت شبه الجملة (منها) المتعلّقة بالفعل (خرج) على الحال (خائفًا)، وفي هذا إشارة إلى أنَّ موسى (عليه السلام) خرجَ وهو يشعرُ بالخوف من جنود فرعون وأتباعه لقتله القبطيّ، فلو تقدّمَ الحالُ وتأخّرت شبه الجملة لفُهمَ أنَّ موسى خرجَ وهو يشعرُ بالخوفِ من أهل المدينةِ جميعهم.

٣ -قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾ ﴾ [القصص: 43]

في تفسير هذه الآية يقولُ ابنُ كثير(ت ٧٧٤ هـ): ((أي؛ اجعله معي معينا وردءًا ووزيرًا يساعدني ويعينني على أداء رسالتك إليهم؛ فإنّه أفصح مني لسانًا وأبلغ بيانًا))(٢).

وقد وردَ عارضُ التقديم والتأخير في قوله تعالى { فأرسله معي ردءًا)، إذ تقدّم الظرف (معي) المتعلِّق بالفعل (أرسل) على الحال (ردءًا)، وهذا التقديم دلالة على العناية والاهتمام، فقدَّم مصاحبة أخيه على التأييد والمساعدة.

(١) مفاتيح الغيب: ٢٤ / ٥٨٧.

(٢) البداية والنهاية: ٢ / ٥٩.

الفصلُ الثَّالث

عارضُ العدولِ عن المطابــقةِ

توطئة

المطابقةُ لغةً:

يُقصد بالمطابقة في اللغة المماثلة والمساواة، يقولُ الخليل: ((وَطَابَقْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ: جَعَلْتُهُمَا عَلَى حَذْوٍ وَاحِدٍ وَأَلْزَقْتُهُمَا فَيُسَمَّى هَذَا المُطَابَقَ))[١]، ويقولُ ابنُ منظور: ((وَتَطَابَقَ الشَّيآنِ: تَسَاوَيَا. وَالْمُطَابَقَةُ: الْمُوَافَقَة. والتَّطَابُقُ: الاتِّفَاقُ))[٢].

المطابقةُ اصطلاحًا:

درسَ النحويّون القدماء مفهوم المطابقة ووصفوه في كتبهم في أثناء حديثهم عن التوابع، لكنَّهم لم يضعوا تعريفًا خاصًّا له، بل إنّنا نجد إشاراتٍ عنه مبثوثةً هنا وهناك في بطون كتبهم، وأوّلُ هذه الإشارات نجدها في كتاب سيبويه، فمن إشاراته قوله في باب (مجرى النعت على المنعوت): ((فأمّا النَّعت الذى جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجُلٍ ظريفٍ قبلُ، فصار النعتُ مجرورًا مثلَ المنعوت لأنّهما كالاسم الواحدِ))[٣]، فقد أشار إلى تطابق النعت مع المنعوت في الإعراب، وعبّر عنها في موضع آخر بالموافقة فقال: ((فقد يوافق الشيءُ الشيءَ ثمَّ يخالفه))[٤]، وأشار إلى ذلك ابنُ السرّاج في حديثه عن التوابع بقوله: ((فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأوّل من الرفع والنصب والخفضِ))[٥]، فهذه إشارة منه إلى تطابق التابع مع متبوعه في الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا، أمَّا الزمخشريّ فقد صرّح بمصطلح المطابقة في حديثه عن البدل بقوله: ((وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفًا وتنكيرًا))[٦]، وعبّر عنها ابنُ

(١) العين: ٥ / ١٠٩، مادة (ق ط ب)، (ط ب ق)، (ق ب ط).
(٢) لسان العرب: ١٠ / ٢٠٩، مادة (طبق).
(٣) الكتاب: ١ / ٤٢١.
(٤) المصدر نفسه: ٢ / ١٢٨.
(٥) الأصول في النحو: ٢ / ١٩.
(٦) المفصّل في صنعة الإعراب : ١٥٨.

مالك بالموافقة في حديثه عن الخبر بقوله: ((أصل الخبر التأخير لشبهه بالصفة من حيث هو موافق في الإعراب لما هو له))[١]، وصرّح ابنُ عقيل بمصطلح المطابقة في حديثه عن الابتداء بقوله: ((الوصف مع الفاعل إمّا أن يتطابقا إفرادًا أو تثنية أو جمعًا أو لا يتطابقا))[٢].

وفي ضوء هذه المتابعة لإشارات النحويّين القدماء لمصطلح المطابقة، عرّفها أحد الباحثين بأنَّها: ((مجموعة من العناصر اللغوية التي تؤدِّي وظائفَ متماثلة أو متشابهة، أو تدلُّ على معانٍ نحويةٍ، كالإعراب من رفعٍ ونصبٍ وجرٍ، وكالعدد من إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، وكالتعريف والتنكير، وكالجنس من تذكير وتأنيث، وكالشخص من تكلّمٍ وخطابٍ وغيبةٍ))[٣].

ويرى الدكتور كمال بشر أنَّ المطابقة في العربية تكون في خمسة مجالات هي:

الأوّل: في الشخص: متكلِّم، مخاطب، غائب، وهو خاصٌّ بالضمائر.

الثاني: الإعراب.

الثالث: في التعريف والتنكير.

الرابع: في النوع: التذكير والتأنيث.

الخامس: في العدد: الإفراد والتثنية الجمع. [٤]

تقع المطابقة في الجملة العربية في أبواب نحويّة متعدِّدة بين الفعل والفاعل أو نائبه، وبين المبتدأ والخبر، وبين التابع ومتبوعه، وبين الحال وصاحبه، وبين الضمير ومرجعه.

(١) شرح الكافية الشافية: ١ / ٣٦٦.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١ / ١٩٧.

(٣) المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم: ١٣. (رسالة ماجستير).

(٤) ينظر: دراسات في علم اللغة: ٣٠١.

وفي ضوء ما تحدّث به الدكتور علي أبو المكارم عن ظاهرة التطابق في النحو يتبيّنُ لنا أنَّ التطابق نوعان: تطابق تام وتطابق جزئي[١]. وهي على النحو الآتي:

١-التطابق التام:

ويكونُ في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع، إذ تجب المطابقة بهذين المجالين في باب الفعل مع الفاعل أو نائبه، ولكن في هذا التطابق استثناء من القاعدة التي وضعها النحويّون بوجوب إفراد الفعل، فتطابق الفعل مع الفاعل في مجال الجنس والعدد ينتمي إلى لغة قليلة ولا ينتمي إلى اللغة العامّة كما يقولُ سيبويه: ((واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالت فُلانة، وكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة))[٢]، وسنتحدّثُ عن هذا الاستثناء بالتفصيل في موضعه. ويجب التطابق في باب المبتدأ مع الخبر، وباب النعت الحقيقي مع منعوته، أمَّا في النعت السببي فلا تجب المطابقة، ويجب التطابق في باب الحال مع صاحبه، وباب الضمير مع مرجعه.

وعن ضرورة التطابق في هذين المجالين يقول الدكتور أبو المكارم: ((تأكيد اللغة ثمَّ القواعد النحويّة ضرورة التطابق في هذين المجالين شيء طبيعي، إذ يجب مراعاة الفروق الداخلية الأصيلة بين أطراف التركيب اللغويّ، وثمّة فارق بين الواحد والجمع، كما أنَّ ثمّة فارقًا لا يقلُّ عنه أثرًا بين المذكر والمؤنّث. ومن ثمَّ فإن ضرورة التطابق في هذه الأمور ظاهرة لغوية تدعمها حقيقة لاشكّ فيها وهي أنَّ نقاط الاتفاق والاختلاف في هذه المسائل ليست شكلية سطحية، وإنّما هي مسائل جوهرية وحيوية في الأداء اللغوي، بحيث يفتح إهمالها وعدم الاعتداد بها اضطرابًا في التحصيل والأداء جميعًا))[٣].

---

(١) ينظر: الظواهر اللغوية في التراث النحويّ: ٢٠٨.

(٢) الكتاب: ٢ / ٤٠.

(٣) الظواهر اللغوية في التراث النحويّ: ٢٠٩.

٢-التطابق الجزئي:

ويكونُ في الإعراب، وفي التعريف والتنكير، إذ ليس ضروريًا في هذا النوع أن تتحقّق المطابقة في الأبواب النحويّة جميعها، فالإعرابُ يكونُ التطابقُ فيه محدودًا في التوابع فقط، ولا يجب التطابقُ في الأبواب الأخر، وفي مجال التعريف والتنكير يتحدّدُ فقط بين النعت ومنعوته ولا يجبُ في الأبواب الأخر، أمّا الضمير فيطابق مرجعه في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع، وفي التكلّم والخطاب والغيبة، ولا يطابقه في الإعراب، وفي التعريف والتنكير.

أهميةُ المطابقةِ:

يقولُ الدكتور تمّام حسّان: ((لا شكَّ أنَّ المطابقة في أي واحدة من هذه المجالات الخمسة تقوّي الصلة بين المتطابقين فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى وتكون قرينة لفظية على الباب الذي يقع فيه ويعبّر عنه كلّ منهما. فبالمطابقة تتوثّق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلّبها وبدونها تتفكَّكُ العرى وتصبح الكلمات المتراصّة منعزلًا بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال))[١]، وتُعدُّ المطابقةُ أيضاً وسيلةً من وسائلِ أمن اللبس في الكثير من المسائل النحويّة، ففي قولنا: (ضربَتْ موسى ليلى) قد يلتبسُ الفاعل على السامع ولكن بسبب العلامة (تاء التأنيث) يتضّحُ لنا أنَّ الفاعلَ مؤنَّثٌ وهو (ليلى)، فالمطابقة ((قرينةٌ لفظيةٌ توثّق الصلة بين أجزاء التركيب، وتعين على إدراك العلاقات التي تربط بين المتطابقينِ، وإذا ما اختلّ شيءٌ من المطابقة أصبحت الكلمات الواردة في التركيب مفككّة العرى ممّا يؤثِّر في المعنى تأثيرًا سلبيًّا))[٢].

(١) **اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٢.**

(٢) **مبادئ اللسانيات: ٢٨٩.**

لذلك يرى النحويّون أنَّ عدمَ تحقيقِ المطابقة في واحدة من هذه المجالات يعدُّ عارضًا تركيبيًا؛ لأنَّه مخالفٌ لأصولهم التي وضعوها، وستتمُّ دراسته في هذا الفصل وفقًا لما وجدناه من شواهد في الآيات التي تحكي قصص سيدنا موسى (عليه السلام).

ولكنَّ هذه المخالفة لا تُحدثُ فسادًا في المعنى أو خللًا في القاعدة النحويّة، فقد يكونُ هذا العدول عن الأصل لتحقيقِ أغراضٍ يتطلَّبُها المقام ويقتضيها سياق الكلام، وقد لا يتحقّقُ المعنى بدونها.

وقد اتّخذ أعداءُ الإسلام من بعض الآيات التي يُتوَهّمُ فيها عدم المطابقة ذريعةً لخلقِ شبهاتٍ للطعنِ في القرآن الكريم، فهذا- يقينًا - قصورٌ في تفكيرهم وقلّة علمهم، ففي بعض الآيات ما يوحي ظاهره عدم المطابقة، فهي تحتاجُ إلى قليلٍ من التأويل والتفسير فتظهرُ مطابقتها لكلّ القواعد النحويّة، ولو كان في القرآن عدولٌ عن المطابقة فهم قد غفلوا أنَّ في هذا العدول غرضًا بلاغيًا دقيقًا قد لا يتوافر مع المطابقة، فالقرآن هو كتابُ الله الذي أعجزَ الآخرين عن الإتيان بمثله، ((فلو اكتفى النصُّ بالتطابق الظاهر المألوف لما دعا ذلك إلى تنبيه والتفات، وصدمة مرغوبٌ فيها لحسّ المتلقّي تحثُّه على البحث وإيجاد بعض النُكت والمعاني اللطيفة في الأسلوب القرآني))[١]، ويقولُ الدكتور محمَّد محمَّد داود: ((قد تقصرُ الأفهامُ عن المراد من آيةٍ من آياته، فيظنُّ أنَّها جاءت على غير ما تعارف عليه أهل اللغة، وقد يعجزُ البصرُ عن الوصول إلى إعجاز نحويّ جاء في أثناء آية، فيذهبُ الظنُّ إلى أنَّ القرآن قد تجاوزَ قواعد اللغة وما تعارف عليه أهلها، وهذا – لا شكَّ – قصورٌ وعجزٌ في الإنسان عن إدراك لغة القرآن وأساليبه البيانية، فهو كتابُ ربّ العالمين، وهو الكمال المطلق الذي يُغري أصحاب العقول الرشيدة أن يتوفّروا لاستكشاف آفاق الكمال القرآني))[٢].

(١) المستشرقون ودعوى الأخطاء اللغوية في القرآن الكريم: ٥٤.

(٢) كمال اللغة القرآنية بين حقائق الإعجاز وأوهام الخصوم: ٣٢.

المبحثُ الأوَّل

عارضُ العدولِ عن

المطابقةِ في

النوعِ

(التذكير والتأنيث)

المبحثُ الأوّل

عارضُ العدولِ عن المطابقةِ في النوعِ (التذكير والتأنيث)

ميّزَ العربُ في كلامهم بين المذكّر والمؤنّث وجعلوا للمؤنّث علامة تميّزه عن المذكر، وبيّنوا الألفاظ التي يستويان فيها من حيث التذكير والتأنيث، يقولُ ابنُ الأنباريّ (ت ٣٢٨ هـ): ((اعلم أنَّ من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكّر والمؤنّث لأنَّ: من ذكَّر مؤنّثًا أو أنَّثَ مذكّرًا كان العيبُ لازمًا له كلزومه من نصب مرفوعًا أو خفض منصوبًا))[١]، وقد أوجبَ النحويّون في هذا المجال المطابقة في أغلب الأبواب النحويّة، وسنُبيّنُ في هذا المبحث الأبواب التي تجب المطابقة فيها، ونذكر المواضع التي يوهمُ ظاهرها بأنَّها خروجٌ عن الأصل فذُكّر فيها المؤنّث أو أُنِّثَ فيها المذكّر وفقًا لما يتوفَّرُ لنا من شواهد في قصص النبي موسى (عليه السلام) في القرآن الكريم.

أوّلًا: عارضُ العدولِ عن المطابقةِ في النوعِ بين المبتدأِ والخبرِ:

أوجبَ النحويّون التطابقَ بين ركنيّ الجملة الاسمية من حيث التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، ولم يوجبوا ذلك في التعريف والتنكير، إذ يختلفان أحيانًا ويتطابقان أحيانًا أخرى، ولم يوجبوا تطابقهما أيضًا في الإعراب إذ يتطابقان كثيرًا، ولكنّهما يختلفان إذا دخلت عليهما إحدى النواسخ. يقولُ الدماميني (ت ٨٢٧ هـ): ((ويجب أن يكونَ هو، أي: الخبر طبق المبتدأ في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع مدّة ما أمكن))[٢].

وقد أجاز أبو حيّان الأندلسيّ المطابقة والمخالفة بقوله: ((والمبتدأ والخبر بالنسبة إلى التذكير والتأنيث، إن كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى، فتجوز المخالفة بحسب

(١) المذكّر والمؤنّث: ١ / ٥٢.

(٢) المنهل الصافي في شرح الوافي: ١ / ٢٥٠.

اللفظ نحو: الاسم كلمة، وفاطمة هذا الرجل، إذا كان اسمه فاطمة، وإن كان غيره صفة، فالموافقة، وقد يخالف إن كان التأنيث غير حقيقي كقوله:

... ... والعَيْنُ بالإِثْمِد الحَارِيِّ مَكْحُولُ [١]

أي عضو أو شيء مكحول، أو جامدًا فلا يكون إلّا على التحقير نحو: هذا الرجل امرأة، أو على التنكير نحو هذه المرأة رجل))[٢].

وقد وردَ ما يوهمُ ظاهره العدول عن المطابقة بين المبتدأ والخبر من حيثُ التذكير والتأنيث في قصص سيدنا موسى (عليه السلام) في موضعين:

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾ [الأعراف:107] و [الشعراء: 32]

في قوله تعالى: ﴿هِيَ ثُعْبَانٌ﴾ أخبرَ عن الضمير العائد على (العصا) المؤنّثة بلفظ مذكّر وهو (الثعبان) لأنَّ العصا هي الثعبان من جهة المعنى لا اللفظ، إذ يجوزُ الإخبارُ عن اللفظ المؤنّث بلفظٍ مذكّر، يقولُ الفرّاء: ((وقوله: ﴿ فإذا هي ثعبانٌ ﴾ هو الذكر؛ وهو أعظم الحيّات))[٣]، ونقلَ الأزهري عن ابن شُمَيْل(ت ٢٠٣ هـ) أنَّه قال: ((الحَيَّاتُ كُلُّهَا ثعْبانٌ، الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ والإناث والذُّكْرانُ))[٤]، ويقولُ الجوهريّ (ت ٣٩٣ هـ): ((وَالثّعبانُ أيْضًا: ضَرْبٌ مِن الحَيَّاتِ طِوالٌ، وَالجَمْعُ ثَعَابينٌ)) [٥]، ويرى ابنُ منظور أنَّ الثَّعبانَ لفظٌ يُطلقُ على الحيّة الضخمة: ((والثَعبانُ: الحيَّةُ الضَّخمُ الطويلُ، الذكرُ خاصَّةً. وقِيلَ: كلُّ حَيَّةٍ ثعبانٌ. والجْمعُ ثَعابينُ))[٦]، فالثعبانُ وإنْ كان

(١) هذا عجزٌ من بيت لطُفيل الغنوي، وصدره: إذ هي أَحْوَى من الرِّبْعِيِّ حاجِبُهُ، ينظر: ديوان طُفيل الغنويّ شرح الأصمعيّ: ٧٥.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣ / ١١١٢.

(٣) معاني القرآن: ١ / ٣٨٧.

(٤) تهذيب اللغة: ٢ / ٢٠٠ ، مادة (عثب)، (عَبث)، (ثعب)، (بثع)، (بعث).

(٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ١ / ٩٢ ، مادة (ثعب).

(٦) لسان العرب: ١ / ٢٣٦ : مادة (ثعب).

لفظهُ يدلُّ على المذكّر فهو من جنس الحيّات المؤنّثة لفظًا، ولهذا يرى الباحثُ أنَّ التقديرَ: هي حيّةٌ ضخمةٌ جنسها ذكرٌ بدلالة قوله تعالى في سورة طه:﴿ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ٢٠].

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴾ [غافر: 93]

في قوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ ﴾ نرى أنَّ اسم الإشارة (هذه) يدلُّ على المؤنّث وخبره (متاع) الذي يدلُّ لفظه على المذكّر، ولكن لو تتبعنا لفظة (متاع) في معاجم اللغة لوجدنا أنَّ هذه اللفظة تدلُّ على كلِّ شيء يمكن الانتفاع به، فتشمل المذكّر والمؤنّث، يقولُ الخليل: ((وَالمَتَاعُ: مَا يَسْتَمْتِعُ بِهِ الإِنْسَانُ فِي حَوَائِجِهِ مِنْ أَمْتِعَةِ الْبَيْتِ وَنَحْوَهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ. وَالدُّنْيَا مَتَاعُ الغَرُورِ، وَكُلُّ شَيْءٍ تَمَتَّعْتَ بِهِ فَهُوَ مَتَاعٌ، تَقُولُ: إِنَّمَا الْعَيْشُ مَتَاعُ أَيَّامٍ ثُمَّ يَزُولُ))[١]، ويقولُ الأزهريّ: ((فأمّا الْمَتَاعُ فِي الأَصْلِ فكلُّ شَيْءٍ يُنتفَعُ بِهِ ويُتبلَّغُ بِهِ ويتزوَّد؛ والفَناءُ يَأْتِي عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا))[٢]، فالمتاعُ مصدرٌ يطلقُ على المذكّر والمؤنّث، إذ استعملَ في القرآن مرّة للدلالة على المؤنّث كما في الآية التي نحنُ بصددها، يقولُ ابنُ عادل: ((أي متعةٌ تنتفعون بها مرّة ثمَّ تنقطع))[٣]، وفي الأخرى للدلالة على المذكّر في قوله تعالى: ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾ [آل عمران: من الآية ١٩٧]، وكما لاحظنا ذلك أيضًا من قول الخليل الذي ساقَ فيه مثالين أخبر به عن المؤنّث في المثال الأوّل، وأخبر به عن المذكّر في المثال الثاني.

(١) العين: ٢ / ٨٣ ، مادة (ع ت م)، (ع م ت)، (م ت ع)، (ت م ع)، (ت ع م)، (م ع ت).
(٢) تهذيب اللغة: ٢ / ١٧٣، مادة (ع ت م)، (ع م ت)، (م ت ع).
(٣) اللباب في علوم الكتاب: ١٧ / ٥٧.

ثانياً: عارضُ العدولِ عن المطابقةِ في النوعِ بين الفعلِ والفاعلِ:

فصّلَ النحويّون في علاقة الفعل مع الفاعل أو نائبه من حيث التذكير والتأنيث فبيّنوا المواضع التي تجب فيها المطابقة بحيث إذا كان الفاعلُ مؤنّثًا يؤنّثُ الفعلُ بإلحاق تاء التأنيث في آخره إذا كان ماضيًا وفي أوّله إذا كان مضارعًا، وتُحذفُ التاءُ إذا كان الفاعلُ مذكّرًا، وبيّنوا المواضع التي تجوز فيها المطابقة أو المخالفة. يقولُ ناظرُ الجيش (ت ٧٧٨ هـ): ((ولأنَّ تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به، لجواز اشتراك المؤنَّث والمذكَّر في لفظ واحد كجنب، وربعة، وهمزة، وضحكة، وفروقة وراوية، وصبور، ومذكار، وقتيل؛ ولأنَّ المذكر قد يسمّى به مؤنّث وبالعكس، فاحتاطت العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة؛ ليعلم من أول وهلة أنَّ الفاعل أو ما جرى مجراه مؤنَّث، كقولك: ظهرت الجنب وكانت الربعة حائضًا))[١].

ويوجبُ النحويّون إلحاق الفعل – وما ألحق به – علامة تدلُّ على تأنيث الفاعل– إذا كان مؤنّثًا في موضعينِ:

الأوّل: أن يكونَ الفاعلُ اسمًا ظاهرًا مؤنّثًا تأنيثًا حقيقيًّا، مُتّصلاً بالفعل، وليس جمعًا، ولا مقصودًا منه الجنس، نحو: تفوّقتْ عبيرُ، ونجحتْ أمل.

الثاني:أن يكونَ الفاعلُ ضميرًا مؤنّثًا مُتّصلًا بالفعل، سواء كان عائدًا على مؤنّثٍ حقيقي، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰمَرۡيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ قَالَتۡ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ ﴾ [آل عمران: من الآية ٣٧] أم كان الضمير المتصل بالفعل عائدًا على مؤنّثٍ مجازيّ، نحو: الشمسُ طلعتْ. [٢]

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤ / ٥٨٦.

(٢) ينظر: الجملة الفعلية: ١٠٦.

ويجوزُ تأنيث الفعل وتذكيره في تسعة أمور:

الأوّل: إذا كان الفاعلُ اسمًا ظاهرًا مؤنثًا تأنيثًا مجازيًّا، نحو (طلعتِ الشمسُ، طلعَ الشمسُ).

الثاني: إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًّا مفصولًا بينه وبين فعله بغير (إلّا) نحو: قامَ اليومَ هندُ، وقامت اليومَ هندُ.

الثالث: إذا كان الفاعلُ ضميرًا منفصلًا لمؤنثٍ، نحو: إنّما قامَ، أو إنّما قامت هي، ونحو ما قامَ، أو ما قامت إلّا هي.

الرابع: إذا كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًّا، والفعلُ (نِعم) أو (بِئسَ) أو (ساءَ) التي للذَّمِّ، نحو: نِعمَتْ، أو نِعمَ، وبئسَتْ، أو بِئسَ، وساءت، أو ساء المرأةُ دَعدٌ.

الخامس: إذا كان الفاعلُ اسمًا مذكّرًا مجموعًا بالألف والتاء، نحو: جاء، أو جاءت الطلحاتُ.

السادس: إذا كان الفاعلُ جمعَ تكسير لمؤنث أو لمذكر، نحو: جاء، أو جاءت الفواطمُ، او الرجالُ.

السابع: إذا كان الفاعلُ ضميرًا يعودُ إلى جمع تكسيرٍ لمذكر عاقل، نحو (الرجال جاءوا، أو جاءت).

الثامن: إذا كان الفاعلُ ملحقًا بجمع المذكر السالم، وبجمع المؤنث السالم. فالأول، نحو (جاء أو جاءت البنونَ). ومن التأنيث قوله تعالى: ﴿ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [يونس: من الآية ٩٠].

التاسع: إذا كان الفاعلُ اسم جمعٍ، أو اسمَ جنسٍ جمعيًّا. فالأوّل نحو: جاء، أو جاءت النساءُ، أو القومُ، أو الرهطُ، أو الإبلُ. والثاني نحو: قال، أو قالت العربُ، أو الروم، أو الفرس، أو الترك. (١)

ولقد جاءُ النظمُ القرآني بالمطابقة بين الفعل وفاعله أو نائبه وفقًا للأصل في أغلب آياته، ولكن وردت بعض الأفعال التي خالفت المطابقة في الآيات التي تحكي قصص سيدنا موسى (عليه السلام) فيوحي ظاهرها أنّها عدولٌ عن المطابقة، وسنبيّنُ الأسبابَ التي دعت إلى هذه المخالفة، فمن هذه الآيات:

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ ﴾ [ال بقرة:07]

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا﴾ ذكّر الفعل (تشابه) وفيه ضمير يعود على (البقر)، والبقر جمعُ بقرة وهو جمعٌ لمؤنّث، فالفعلُ لم يتطابق مع فاعله وهذا من المواضع التي يوهمُ ظاهرها العدول عن المطابقة. فهذا كما يقولُ النحويّون والمفسّرون من المواضع التي يجوز فيها تذكير الفعل وتأنيثه، يقولُ الأخفش: ((فمن العرب من يذكّره ومنهم من يؤنّثه))(٢)، ويقولُ الطبريّ: ((ويُذَكِّر الفعل، وإن كان (البقر) جماعًا؛ لأنَّ من شأن العرب تذكير كلّ فعل جمع كانت وحدانه بالهاء، وجمعه بطرح الهاء – وتأنيثه))(٣)، ويرى الزجّاجُ أنَّ سببَ جواز تذكيره وتأنيثه أنَّ: ((ما كان مثل بقرة وبقر، ونخلة ونخل، وسحابة وسحاب، فإنَّ العرب تذكّره، وتؤَنثه، فتقول هذا بقر وهذه بقر، وهذا نخل وهذه نخل. فمن ذكَّر فلأن في لفظ الجمع أن يعبّر عن جنسه فيقال: فتقول هذا

(١) ينظر: الكنّاش في فنّي النحو والصرف: ١ / ٣٠٩ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٢٢٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤ / ١٥٩١، وجامع الدروس العربية: ٢٤١ – ٢٤٣.

(٢) معاني القرآن: ١ / ١١٢.

(٣) جامع البيان: ٢ / ٢١٠.

جَمْع، وفي لفظه أن يعبّر عن الفرقة والقطعة، فتقول هذه جماعة وهذه فرقة))[١]، ويرى الواحديّ أنَّ: ((كلّ جمعٍ حروفُه أقلُّ من حروف واحده جاز تذكيره مثل: بقر ونخل وسحاب، فمن ذكَّر ذهب إلى لفظ الجمع، ولفظ الجمع مذكّر، ومن أنَّثَ ذهب إلى لفظ الجماعة))[٢].

أمَّا الزركشي فيرى أنَّ: ((اسم الجنسِ تأنيثهُ غير حقيقيٍّ فتارةً يُلحظ معنى الجنسِ فيُذكَّرُ وتارةً معنى الجماعةِ فيُؤنَّثُ، قال تعالى في قصَّةِ شعيب: ﴿ وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ ﴾ [٣]، وفي قصة صالح: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ ﴾ [٤]،وقال: ﴿إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا ﴾))[٥].

نخلصُ ممّا سبقَ أنَّ هذا التعبير لم يخرج عن الأصول والقواعد التي وضعها النحويّون.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٞ مِّن قَوۡمِهِۦ عَلَىٰ خَوۡفٖ مِّن فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِمۡ أَن يَفۡتِنَهُمۡۚ وَإِنَّ فِرۡعَوۡنَ لَعَالٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ٨٣ ﴾ [يونس: 38]

في قوله تعالى: ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٞ ﴾ أسندَ الفعل (آمن) الخالي من التأنيث إلى الفاعل (ذريّةٌ) المؤنّث غير الحقيقي، وهذا عارضٌ من عوارض التركيب؛ لأنَّ الفعل لم يتطابق مع فاعله في التذكير والتأنيث، وسببُ هذا العارض في الآية هو فصل الفعل عن فاعله بإلّا، يقولُ ابنُ عقيل: ((وإذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بإلّا لم يجز إثبات التاء عند الجمهور فتقول ما قام إلّا هند وما طلع إلّا الشمس ولا يجوز

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٥٤.
(٢) التفسير البسيط: ٣ / ٣٦.
(٣) سورة هود: من الآية ٩٤.
(٤) سورة هود: من الآية ٦٧.
(٥) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ٣٦٨.

ما قامت إلّا هند ولا ما طلعت إلّا الشمس))[1]، فجمهور النحويّين يرونَ عدم جواز التأنيث، ولكنَّ بعضَ النحويّين ومنهم ابنُ مالك يرون جواز التأنيث، يقول ابن عقيل: ((فقول المُصنِّف إنَّ الحذفَ مفضَّلٌ على الإثبات يشعر بأنَّ الإثبات أيضًا جائز وليس كذلك لأنَّه إن أراد به أنّه مفضّل عليه باعتبار أنّه ثابت في النثر والنظم وأنَّ الإثبات إنّما جاء في الشعر فصحيح وإن أراد أنَّ الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح لأنَّ الإثبات قليل جدًا))[2].

نخلصُ من هذا أنَّ الفعلَ لم يتطابق مع فاعله لأنَّه جرى على حسب القواعدِ والأصول التي وضعها النحويّون.

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ وَجُنُودُهُۥ بَغۡيٗا وَعَدۡوًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ٩٠ ﴾ [يونس: 09]

في قوله تعالى: ﴿ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ أسند الفعل إلى تاء التأنيث الساكنة مع أنَّ الفاعل جمعٌ دالٌّ على المذكّر، وقد جوّز النحويّون تذكير الفعل وتأنيثه لأنَّ الفاعلَ ملحقٌ بجمع المذكر السالم[3]، ولوجود الفصل بينه وبين الفاعل بقوله (به).

٤ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُۚ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرۡنَا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِي شَكّٖ مِّمَّا تَدۡعُونَنَآ إِلَيۡهِ مُرِيبٖ ٩ ﴾ [إبراهيم: 9]

في قوله تعالى: ﴿جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم﴾ أُسندَ الفعلُ إلى تاء التأنيث الساكنة والفاعلُ جمعُ تكسير دالٌّ على المذكّر، وقد جوّز النحويّون في هذه الحالة تذكير الفعل وتأنيثه؛ لأنَّ الفاعل جمع تكسير، يقولُ أبو الفداء: ((وحكم الجمع إذا أسند الفعل إلى ظاهر

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ / ٨٩.
(٢) المصدر نفسه: ٢ / ٩١.
(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٨/٤٩٥.

ككحكم المؤنّث غير الحقيقي – سواء كان جمع المؤنّث السالم أو الجمع المكسّر – مطلقًا في جواز تذكير الفعل وتأنيثه))[١]. وذهبَ الدكتور فاضل السامرائيّ إلى أنَّ تأنيث الرسل للدلالة على الكثرة [٢].

٥ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَوْلَآ أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾ [الزخرف35]

في قوله تعالى:﴿ أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ ﴾ يقولُ السمين الحلبيّ: ((قوله:﴿ أَسْوِرَةٌ ﴾: قرأ حفص (أَسْوِرَة) كأَحْمِرَة. والباقون (أساوِرَة). فأسْوِرَة جمع سِوار كحِمار وأَحْمِرَة، وهو جمعُ قلةٍ، وأساورة جمعُ إسْوار بمعنى سِوار. يقال: سِوارُ المرأة وإسْوارُها، والأصل: أساوير بالياء، فَعُوِّضَ من حرف المدِّ تاءُ التأنيثِ كزنادقة. وقيل: بل هي جمعُ أَسْوِرة فهي جمعُ الجمعِ))[٣]، وفي هذه الآية جاء الفعل المبني للمفعول (ألقي) خاليًا من تاء التأنيث لسببين: الأول: إنَّ نائب الفاعل (أسورة) جمع تكسير وفي هذه الحالة يجوزُ تذكير الفعل وتأنيثه، وثانيًا: وجودِ فاصلٍ بين الفعل ونائب الفاعل وهو شبه الجملة (عليه).

(١) الكنّاش في فنّي النحو والصرف: ١ / ٣٠٩.

(٢) ينظر: معاني النحو: ١ / ٦٩.

(٣) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩ / ٥٩٩.

المبحثُ الثَّانـي

عارضُ العدولِ عن

المطابقةِ في

العددِ

(الإفراد والتثنية والجمع)

المبحثُ الثَّاني

عارضُ العدولِ عن المطابقةِ في العددِ (الإفراد والتثنية والجمع)

اهتمَّ العرب بموضوع التطابق في الإفراد والتثنية والجمع ونصّوا على ضرورة تحققّه في الجملة، ويظهر ذلك من تقسيمهم للاسم إلى مفرد وهو ما دلَّ على واحد، وإلى مثنى وهو ما دلَّ على اثنين أو اثنتين، وإلى جمع وهو ما دلَّ على ثلاثة فأكثر، ويظهر أيضًا من حديثهم عن الضمائر وتقسيمها إلى ما يدلُّ على المفرد وإلى ما يدلُّ على المثنى وإلى ما يدلُّ على الجمع، يقولُ ابنُ جنيّ: ((وللمخاطب إيّاك والتثنية إيّاكما والجمع إيَّاكُم))[١]، وفي حديثهم عن الاسم الموصول، يقولُ بدرُ الدين بنُ مالك: ((وأمّا الأسماء الموصولة فمنها: (الذي) للواحد، و(التي) للواحدة، و(اللذان واللتان) رفعا، و(اللذين واللتين) جرًّا ونصبًا: للاثنين والاثنتين..))[٢]، وفي حديثهم عن أسماء الإشارة، يقولُ الجوجريّ (ت ٨٨٩ هـ): ((فللمفرد المذكر (ذا) وللمؤنث ألفاظ كثيرة، منها (ذي) و(تي)، ولتثنية المذكّر (ذانِ) في الرفع و(ذينِ) في الجر والنصب ولتثنية المؤنّث (تان) رفعا و(تَيْنِ) جرًّا ونصبًا.... ولجمعي المؤنث والمذكر (أولاء)))[٣]، وتُفهمُ أهمية التطابق في العدد أيضًا من حديثهم عن ضرورة مطابقة الخبر للمبتدأ، وحديثهم عن ضرورة التطابق بين النعت والمنعوت.

لذلك فقد حافظَ أسلوبُ القرآنِ الكريم على ضرورة التطابق في الإفراد والتثنية والجمع بين المبتدأ والخبر والنعت مع المنعوت إلّا في بعض المواضع التي يوحي ظاهرها أنَّه خروجٌ عن الأصل وعدولٌ عن المطابقة.

---

(١) اللمع في العربية: ١٠٠.

(٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٥٥.

(٣) شرح شذور الذهب: ١ / ٢٩٦.

أوّلًا : عارضُ العدولِ عن المطابقةِ في العددِ بين المبتدأِ والخبرِ :

حافظَ أسلوبُ القرآن الكريم على المطابقة بين المبتدأ والخبر في الإفراد والتثنية والجمع، ولكن وردَ ما يوحي ظاهره أنَّه عدولٌ عن المطابقة وخروجٌ عن الأصل في قصص النبي موسى (عليه السلام) في موضعين:

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾ ﴾ [الشعراء: 61]

في قوله تعالى أخبر بالمفرد (رسولُ) عن المثنّى، وقد انبرى النحويّون والمفسّرون لرفع وهم عدم المطابقة في هذه الآية، فقد ذهب الفرّاء إلى أنَّ الرسول لفظٌ يأتي للجمع وللاثنين والواحد [١]، أمّا ابنُ قتيبة فيرى أنَّ: ((الرسول يكون بمعنى الجميع، كما يكون الضيفُ))[٢]، ويرى الطبريّ أنَّ المرادَ من قوله (رسول): ((أنَّه أراد به المصدر من أرسلت))[٣]، وذهب الزجّاج إلى أنَّ المعنى: ((إنّا رسالةُ ربِّ العالمينَ، أي: ذوُو رسالةِ ربِّ العالمِينَ))[٤]، ويرى الزمخشريّ أنَّ: (رسول) بمعنى الرسالة ولذلك يجوز التسوية فيه بين المفرد والمثنّى والجمع، يقولُ: ((فجاز التسوية فيه – إذا وصف به – بين الواحد والتثنية والجمع، كما يفعل بالصفة بالمصادر، نحو: صوم، وزور. قال:

أَلِكْنِي إِلَيْها وَخَيْرُ الرَّسو ل أعْلَمُهُمْ بِنَوَاحي الخَبَر [٥]

فجعله للجماعة. والشاهد في الرسول بمعنى الرسالة قوله:

لقد كَذَبَ الواشُون ما فُهْتُ عندهمْ بِسِرٍّ ولا أَرْسَلْتُهُمْ برسولِ [٦]

---

(١) معاني القرآن: ٢ / ١٨٠.

(٢) غريب القرآن: ٣١٦.

(٣) جامع البيان: ١٧ / ٥٥٤.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٤ / ٨٥.

(٥) هذا البيت لأبي ذؤيب الهُذليّ، ينظر: ديوان الهذليين: ١ / ١٤٦.

(٦) هذا البيت لكثُيّر عزّة، وفي الديوان: لقد كذب الواشون ما بحتُ عندهم بليلى ولا أرسلتُهُم برسيلِ، ينظر: ديوان كثير عزّة: ١١٠، وهو من شواهد ابن قتيبة في غريب القرآن: ٣١٦.

ويجوز أن يوحّد، لأنّ حكمهما لتساندهما واتّفاقهما على شريعة واحدة، واتّحادهما لذلك وللإخوة كان حكمًا واحدًا، فكأنّهما رسول واحد. أو أريد أنّ كلَّ واحد منّا أَنْ أَرْسِلْ بمعنى: أي أرسل، لتضمّن الرسول معنى الإرسال. وتقول: أرسلت إليك أن افعل كذا، لما في الإرسال من معنى القول، كما في المناداة والكتابة ونحو ذلك))[1]، وقد ذهب الفخر الرازيّ إلى أنَّ في إفراد (رسول) خمسة وجوه: ((أحدها: أنَّ الرسولَ اسم للماهية من غير بيان أنَّ تلك الماهية واحدة أو كثيرة والألف واللام لا يفيدان إلّا الوحدة لا الاستغراق، بدليل أنك تقول الإنسان هو الضحّاك ولا تقول كلّ إنسان هو الضحّاك ولا أيضًا هذا الإنسان هو الضحّاك، وإذا ثبت أنَّ لفظ الرسول لا يفيد إلّا الماهية وثبت أن الماهية محمولة على الواحد وعلى الاثنين ثبت صحّة قوله: ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ وثانيها: أنَّ الرسول قد يكون بمعنى الرسالة قال الشاعر:

لقد كَذَبَ الواشُون ما فُهْتُ عندهمْ بِسِرٍّ ولا أَرْسَلْتُهُمْ برسولِ

فيكون المعنى إنّا ذو رسالة رب العالمين وثالثها: أنّهما لاتّفاقهما على شريعة واحدة واتّحادهما بسبب الأخوّة كأنّهما رسول واحد ورابعها: المراد كل واحد منّا رسول وخامسها: ما قاله بعضهم أنَّه إنّما قال ذلك لا بلفظ التثنية لكونه هو الرسول خاصة وقوله: { إنّا } فكما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ [يوسف: ٢] وهو ضعيف))[2].

ويرى الآلوسيّ أنَّ الفائدة من إفراد (رسول) هي: ((الإشارةُ إلى أنَّ كلّاً منهما مأْمورٌ بتبليغِ ذلك ولو منفردًا))[3]، أمّا الدكتور فاضل السامرائيّ فقد ذهب إلى أنَّ الإفراد في لفظة (رسول) في هذه الآية جاء لكون الحديث في سورة الشعراء عن موسى (عليه السلام) وحده فقط، وجاء بالتثنية في سورة طه ﴿ فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه: من

(١) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٣ / ٣٠٤.
(٢) مفاتيح الغيب: ٢٤ / ٤٩٥.
(٣) روح المعاني: ١٠ / ٦٧.

الآية ٤٧]؛ لأنَّ الحديثَ عن موسى وهارون، فجعل كل تعبير في موطنه الذي هو أليق به [١].

نخلصُ ممّا تقدّمَ أنَّه قد أخبر عن الاثنين بكلمة (رسول) التي يدلُّ لفظها على المفرد، لكنّها في المعنى قد تدلُّ على المفرد أو التثنية أو الجمع.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ۝٥٣ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ۝٥٤ ﴾ [الشعراء: ٣٥ - 45]

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ أخبر بالمفرد (شرذمة) عن الجمع (هؤلاء) ووصفَ هذا المفرد بالجمع (قليلون)، وهذا ظاهره أنَّه خروجٌ عن الأصل، ولرفع وهم عدم المطابقة يقولُ الفرّاء: ((وقوله: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ يقول عُصبةٌ قليلة وقليلونَ وكثيرونَ وأكثر كلام العرب أن يقولوا: قومك قليل وقومنا كثير. وقليلون وكثيرونَ جائز عَرَبيّ وإنّما جاز لأنَّ القلّة إنّما تدخلهم جميعاً. فقيلَ: قليلٌ، وأوثر قليل على قليلينَ. وجاز الجمع إذ كانت القلّة تلزم جميعهم في المعنى فظهرت أسماؤهم على ذلك. ومثله أنتم حيٌّ واحد وحيٌّ واحدونَ. ومعنى واحدونَ واحدٌ))[٢]، ويقولُ الزمخشريّ: ((والشرذمة: الطائفة القليلة. ومنها قولهم: ثوب شراذم، للذي يلي وتَقَطَّع قطعًا، ذكرهم بالاسم الدال على القلّة. ثمَّ جعلهم قليلًا بالوصف، ثمَّ جمع القليل فجعل كلَّ حزب منهم قليلًا، واختار جمع السلامة الذي هو للقلّة، وقد يجمع القليل على أقلّة وقلل. ويجوز أن يريد بالقلّة: الذلّة والقماءة، ولا يريد قلّة العدد. والمعنى: أنَّهم لقلّتهم لا يبالي بهم ولا يتوقّع غلبتهم وعلوّهم))[٣]، وتابعه على هذا المعنى الفخر الرازي، وأبو البركات النسفيّ، وأبو

(١) ينظر: معاني النحو : ٨٨.

(٢) معاني القرآن: ٢ / ٢٨٠.

(٣) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٣ / ٣١٤.

حيّان الأندلسيّ [١]، وذهب البقاعيّ إلى أنَّ: ((﴿ لشِرْذِمَةٌ ﴾ أي: طائفةٌ وقطعةٌ من النّاسِ. ولمّا كانت قلّتُهم إنَّما هي بالنّسبةِ إلى (كثرةِ) آلِ فرعونَ وقُوَّتِهِم وما لهم عليهم من هيبةِ الاستعبادِ، وكان التعبيرُ بالشرذمَةِ موهمًا لأنَّهم في غاية القلّةِ، أزالَ هذا الوهمَ بالتعبيرِ بالجمعِ دون المفردِ ليفيدَ أنَّهُ خبرٌ بعد خبرٍ، لا صفةٌ، وأنَّ التّعبيرَ بالشرذمةِ إنَّما هو للإشارةِ إلى تفرّقِ القلوبِ، والجمعُ ولا سيَّما ما للسَّلامةِ مع كونه أيضًا للقلّةِ أدلُّ على أنَّهم أوزاعٌ، وفيه أيضًا إشارةٌ إلى أنَّهم مع ضعفهِم بقلَّةِ العددِ آيِسُونَ من إسعافٍ بمددٍ، وليس لهم أهبّةٌ لقتالٍ لعدم العُدَّةِ؛ لأنَّهم لم يكونوا قطُّ في عدادِ من يقاتلُ كما تقولُ لمن تزدريه: هو أقَلُّ مِن (أن) يفعلُ كذا، فقالَ: ﴿ قَلِيلونَ ﴾ أي: بالنّسبةِ إلى ما لنا من الجنودِ الَّتي لا تُحصى وإنْ كانُوا في أنفسهِم كثيرين، فلا كثرةَ لهم تمنعكم أيُّها المحشورونَ من اتّباعهم))[٢]، ويقولُ ابنُ عاشور: ((الشرذمة: الطائفة القليلة من الناس، هكذا فسّره المحقّقون من أئمّة اللغة، فإتباعه بوصف { قليلون } للتأكيد لدفع احتمال استعمالها في تحقير الشأن أو بالنسبة إلى جنود فرعون، فقد كان عدد بني إسرائيل الذين خرجوا ستمائة ألف، هكذا قال المفسّرون، وهو موافق لما في سفر العدد من التوراة في الإصحاح السادس والعشرين، و{ قليلون } خبر ثان عن اسم الإشارة، فهو وصف في المعنى لمدلول { هؤلاء } وليس وصفًا لشرذمة ولكنّه مؤكد لمعناها، ولهذا جيء به بصيغة جمع السلامة الذي هو ليس من جموع الكثرة.

و(قليل) إذا وصف به يجوز مطابقته لموصوفه كما هنا، ويجوز ملازمته الإفرادَ والتذكير))[٣].

---

(١) ينظر: مفاتيح الغيب: ٢٤ / ٥٠٥، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٢ / ٥٦٤، والبحر المحيط في التفسير: ٨ / ١٥٧.

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١٤ / ٣٨.

(٣) التحرير والتنوير: ١٩ / ١٣٠.

ويرى الباحثُ أنَّ هذا التعبير مبالغةٌ من فرعون لتقليل شأنِ بني إسرائيل، إذ أخبر عنهم بالشرذمة التي تدلُّ على العدد القليل ووصف هذه الشرذمة بأنَّهم قلة بصيغة جمع المذكر السالم.

ثانياً: عارضُ العدولِ عن المطابقةِ في العددِ بين الفعلِ والفاعلِ:

ذهبَ النحويّون إلى أنَّ الأصلَ في اللغة أن تلحقَ الفعلَ علامةٌ تدلُّ على التثنية إذا كان الفاعلُ مثنّىً وأن تلحقه علامة تدلُّ على الجمع إذا كانَ الفاعلُ جمعًا، فنقولُ: قاما الزيدانِ وقاموا الزيدونَ، ولكنَّ العربَ عدلوا عن هذا الأصل وأفردوا الفعلَ في جميع الأحوال وعدّوا المطابقة خروجًا عن الأصل، يقولُ بدرُ الدين بنُ مالك: ((إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر، وهو مثنّى، أو مجموع جُرِّد من الألف، والواو، والنون، كقولك: سَعُد أخواك، وفاز الشهداء، وقام الهندات؛ لأنَّها أسماء، فلا يلحق شيء منها الفعل إلّا مُسندًا إليه، ومع إسناد الفعل إلى الظاهر لا يصحُّ ذلك، لأنَّ الفعلَ لا يُسندُ مرّتين))[١].

وقد أجازَ بعضُ العربِ مطابقة الفعل مع فاعله وإلحاق علامة التثنية والجمع للفعل إذا كان مثنّى أو جمعًا، وأطلقوا على هذه اللغة لغة (أكلوني البراغيث)، ويرى سيبويه أنَّها لغة قليلة: ((واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالتْ فُلانة، وكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنّث، وهي قليلة))[٢]، وعدّها ابنُ الورّاق (ت ٣٨١ هـ) من اللغات الشاذّة: ((إنَّما يحكى مثل هذا على طريق الشذوذ، وليس بمُستقِيم في كلامهم))[٣]، أمّا ابنُ يعيش فقد عدّها لغةً مشهورةً كثيرةً في كلامِ العربِ وأشعارهم [٤].

(١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ١٥٩.
(٢) الكتاب: ٢ / ٤٠.
(٣) علل النحو: ٢٧٢.
(٤) ينظر: شرح المفصّل: ٢ / ٢٩٦.

ممّا تقدّمَ يتّضحُ لنا أنَّ إفراد الفعل مع الفاعل المثنى والفاعل الجمع هو الأكثرُ استعمالًا وأنَّ المطابقة هي لغةُ القليلِ من العرب، رغم وجود شواهدَ على المطابقة في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر.

ومن استقرائي للآيات القرآنية التي تحكي قصص سيدنا موسى عليه أفضل الصلاة والسلام لم أجد شاهدًا على تطابق الفعل مع فاعله المثنى أو فاعله الجمع، لكنّه موجودٌ في آياتٍ أخر ليست ضمن نطاق دراستنا كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [المائدة: من الآية ٧١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء: من الآية ٣].

ثالثًا: عارضُ العدولِ عن المطابقةِ في العددِ بين النعتِ والمنعوتِ:

النعتُ يطابقُ المنعوت في الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا، وفي التعريف والتنكير، وفي التذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع، يقولُ ابنُ بابشاذ: ((إنَّ النعت من بعد ذلك تابع للمنعوت في عشرة أشياء: في رفعه ونصبه وجرّه، وتوحيده وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيثه، وتعريفه وتنكيره، لا يختلف في شيء من ذلك. لأنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد))[١]. وهذا الكلامُ على وجه العموم، إذ يرى ابنُ عقيل أنَّ النعتَ يطابقُ المنعوت في الإعراب وفي التعريف والتنكير مطلقًا، أمَّا في التذكير والتأنيث وفي الإفراد والتثنية والجمع فيقولُ: ((حكمه فيها حكم الفعل فإن رفع ضميرًا مستترًا طابق المنعوت مطلقًا نحو زيد رجل حسن والزيدان رجلان حسنان والزيدون رجال حسنون وهند امرأة حسنة والهندان امرأتان حسنتان والهندات نساء حسنات فيطابق في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع كما يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل فقلت رجل حسن

(١) شرح المقدمة المحسبة: ٢ / ٤١٥.

ورجلان حسنا ورجال حسنوا وامرأة حسنت وامرأتان حسنتا ونساء حسن وإن رفع أي النعت اسمًا ظاهرًا كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر))[١].

نخلصُ ممَّا سبقَ أنَّ النعت يطابقُ منعوته مطلقًا إذا كان نعتًا حقيقيًّا، ويطابقه في الإعراب وفي التعريف والتنكير فقط إذا كان نعتًا سببيًّا، نحو: مررتُ برجلٍ صالحةٍ أمُّهُ، وصالحينِ أبواه. وما يهمّنا في دراستنا هذه المواضع التي لم يتطابق فيها النعت الحقيقي مع منعوته من حيثُ التعدّد وقد خرجَ عن الأصل الذي وُضع عليه.

وقد وردَ هذا العارضُ في قصص النبي موسى (عليه السلام) في أربعة مواضع:

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ ﴾ [طه 81]

في قوله تعالى: ﴿فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾ وصفَ (المآربَ) وهي جمع بلفظة (أخرى) وهي مفرد، ولم يقل (أُخَر)، وعلّلَ الطبريّ عدم التطابق هذا بقوله: ((فوحّد أخرى، وهي نعت لمآرب، والمآرب: جمع، واحدتها: مأربة، ولم يقل أخر، لما وصفنا، ولو قيل: أخر، لكان صوابًا))[٢]، فهو يرى أنَّ لفظة (مآرب) يُشار إليها بهذه فنقول: (هذه مآربُ)، و(هذه) تستعمل للإشارة إلى المفردة المؤنّثة ولذلك أفرد كلمة (أخرى). ويقولُ مكّي بن أبي طالب: ((وقال: (أخرى) ولم يقل (أخر). لأنَّ المآرب جماعة، فأتت على ذلك))[٣]، ويقولُ ابنُ سيده: ((وقوله عز وَجل: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾، جاءَ على لفظ صفة الواحد، لِأَنَّ (مآرب) في معنى جماعة أُخرى من الحاجات، ولأَنَّهُ رأسُ آية. والجمع: أخريات، وأخَر))[٤]، ويقولُ الكرمانيّ (ت ٥٠٥ هـ):

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣ / ١٩٣.
(٢) جامع البيان: ١٦ / ١٨.
(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية: ٧ / ٦٢٦.
(٤) المحكم والمحيط الأعظم: ٥ / ٢٣٦ ، مادة (خ ر ء)، (ء خ ر)، (ء ر خ).

((وقوله: (أُخرى) ولم يقل:(أُخر) حملًا على تأنيث الجمع ومراعاة لروي الآية، ومثلها في السورة (الأسماء الحسنى) و(آياتنا الكبرى) في أحد الوجهين))[١]، ويقول أبو البركات النسفيّ: ((والقياس أخر وإنّما قال أخرى ردًّا إلى الجماعة أو لنسق الآي))[٢]، وقال محمَّد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٣ هـ): ((عامَلَ (المآرب) – وإن كان جمعًا– معاملة الواحدة المؤنثة، فأتبعها صفتها في قوله: (أخرى)، ولم يقل: (أخر) رعيًا للفواصل، وهو جائز في غير الفواصل، وكان أجود وأحسن في الفواصل))[٣].

ويرى الباحثُ أنَّ إفراد لفظة (أخرى) جاء حملًا على معاملة لفظة (مآرب) معاملة المؤنّث فوصفها بالمفرد المؤنّث.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لِنُرِيَكَ مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى ﴿٢٣﴾ ﴾ [طه 32]

في قوله تعالى: ﴿ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى﴾ وصفَ (آياتنا) وهي جمعٌ بلفظة (الكبرى) المفردة ولم يقل (الكُبر) أو (الكبريات)، وهذا عارضٌ تركيبيّ إذ لم يطابق النعتُ منعوته في الجمع، وذهب أبو عبيدة معمّرُ بن المثنى أنَّ في هذه الآية تقديمًا وتأخيرًا والتقدير: ((لنريك الكبرى من آياتنا))[٤]، وتابعه السمرقنديّ (ت ٣٧٣ هـ) في هذا التقدير بقوله: ((معناه: لنريك الكبرى من آياتنا، ولهذا لم يقل الكبريات؛ لأنَّه وقع المعنى على واحدة))[٥]، وذهبَ الثعلبيّ (ت ٤٢٧ هـ) إلى أنَّ في عدم التطابق هذا وجهين: ((وكان من حقّه الكبر وإنّما قال: الكبرى وفاقًا لرؤوس الآي، وقيل: فيه إضمار معناه

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل: ٢ / ٧١٥.
(٢) مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٢ / ٣٦٠.
(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١٠ / ٤٤٥.
(٤) مجاز القرآن: ٢ / ١٨.
(٥) بحر العلوم: ٢ / ٣٩٣.

لنريك من آياتنا الآية الكبرى، دليله قول ابن عباس: كانت يد موسى أكبر آياته))[1]، وتابعه على ذلك البغويّ في تفسيره[2]، واختار الزمخشريّ أن تكونَ (الكبرى) مفعولًا ثانيًا لنرى على تقدير (لنريك الكبرى من آياتنا)[3]، وقد اعترضَ أبو حيّان الأندلسيّ على القائلين بتقدير (لنريك الكبرى من آياتنا) بقوله: ((والذي نختاره أن يكون { من آياتنا } في موضع المفعول الثاني، و{ الكبرى } صفة لآياتنا؛ لأنَّه يلزم من ذلك أن تكون آياته تعالى كلّها هي الكبر لأنَّ ما كان بعض الآيات الكبر صدق عليه أنَّه { الكبرى }. وإذا جعلت { الكبرى } مفعولًا لم تتّصف الآيات بالكبر لأنَّها هي المتّصفة بأفعل التفضيل، وأيضًا إذا جعلت { الكبرى } مفعولًا فلا يمكن أن يكون صفة للعصا واليد معًا لأنَّهما كان يلزم التثنية في وصفيهما فكان يكون التركيب الكبريين ولا يمكن أن يخصَّ أحدهما لأنَّ كلًّا منهما فيها معنى التفضيل))[4].

ويرى الباحثُ أنَّ في عدم التطابق هذا صورةً بلاغية عميقة، إذ إنَّ الآيات وإن تعدّدت فمصدرها واحدٌ وهو الله سبحانه وتعالى، ولذلك أفردت الصفة.

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴿٥١﴾ ﴾ [طه 15]

4 - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ بَصَآئِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [القصص: 34]

في قوله تعالى: ﴿ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ﴾ وصف (القرون) وهي جمعٌ بصفة مفردة وهي (الأولى) فلم يتطابق النعت مع منعوته، ولم يقل (الأُوَل) أو(الأوليات)، ففي هذه الحالة أجاز النحويّون وصفَ جمع التكسير بالمفرد المؤنّث أو بجمع المؤنّث السالم فيجوز أن يقولَ: القرون الأُوَل أو الأوليات، وهما لغتان فصيحتان على رأي

(١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٦ / ٢٤٢.
(٢) ينظر: معالم التنزيل : ٥ / ٢٧٠.
(٣) ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٣ / ٥٩.
(٤) البحر المحيط في التفسير: ٧ / ٣٢٦.

الزمخشريّ[١]، وعدّ أحدُ الباحثين ما جاء في الآية من عدم المطابقة بأنَّه الأفصح بقوله: ((بل ما جاءت به الآية أفصح الوجهين في هذا السياق، لأنَّ جمع التكسير إذا أريد به الكثرة جاء على صيغة الواحدة، وإذا أريد به القلّة جاء على صيغة جمع المؤنّث السالم، والمراد في الآية جمع الكثرة))[٢].

ويرى الباحثُ أنَّ في تخالف الصفة مع موصوفها دلالةً على أنَّ القرون السابقة كان لها مآلٌ واحدٌ وهو الهلاك فتوحّدت صفتها وأُفردت ولم تأتِ على صيغة الجمع.

(١) ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ١ / ١٠٩.

(٢) كمال اللغة القرآنية بين حقائق الإعجاز وأوهام الخصوم: ٤٨.

المبحثُ الثَّالث

عارضُ العدولِ عن المطابقةِ بين الضميرِ ومرجعِهِ

المبحثُ الثَّالث

عارضُ العدولِ عن المطابقةِ بين الضميرِ ومرجعِهِ

قسّمَ النحويّون الضمائرَ إلى ثلاثة أقسام: ضمائر المُتكلِّمِ، وضمائر المخاطبِ، وضمائر الغيبة، وهي أسماءٌ مبهمةٌ لا تدلُّ على معنىً بذاتها وتحتاجُ إلى من يفسّرها فهي كما يعبّرُ عنها ابنُ يعيش: ((أنَّها لا تستبِدّ بأنفسها، وتفتقِر إلى تقدُّمِ ظاهرٍ ترجع إليه، فصارت كالحروف التي لا تستبِدّ بنفسها، ولا تُفيد معنى إلّا في غيرها))[١]، ويرى الدكتور تمّام حسّان أنَّ الضميرَ: ((لا يدلُّ دلالةً معجميةً إلّا بضميمة المرجع وبواسطة هذا المرجع يمكن أن يدلَّ الضميرُ على معيّن، وتقدَّمَ هذا المرجع لفظةً أو رتبةً أو هما معًا ضروري للوصول إلى هذه الدلالة))[٢].

وقد ذهب النحويّون إلى وجوب مطابقة الضمير لمرجعه في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع، يقولُ أبو حيّان الأندلسيّ: ((إنَّ الضميرَ يطابق الاسم في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه))[٣]، فإن كان المرجعُ مفردًا مذكّرًا كان الضميرُ دالًّا على الإفراد والتذكير، وإن كان المرجعُ مفردًا مؤنّثًا كان الضميرُ دالًّا على الإفراد والتأنيث، وكذلك في التثنية والجمع. ولكن قد يُعدلُ عن هذا الأصل فيخالفُ الضميرُ مرجعَه ويُعدُّ عارضًا من عوارض التركيب، ولا تعدُّ هذه المخالفة عيبًا يؤاخذُ عليه المتكلِّم، بل فيها صورةٌ بلاغيةٌ عميقة يريدها المتكلِّم.

---

(١) شرح المفصّل: ٢ / ٢٩٣.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: ١١١.

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٧ / ٨٩.

١ - عارضُ العدولِ عن المطابقةِ بين الضميرِ ومرجعِهِ في التذكيرِ والتأنيثِ:

حافظ أسلوب القرآن الكريم على ضرورة المطابقة بين الضمير ومرجعه من حيث التذكير والتأنيث، ولكن وردَ ما يوهمُ بالعدول عن المطابقة في قصص النَّبي موسى (عليه السلام) في موضع واحد في قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلۡحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنۡهُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخۡرُجُ مِنۡهُ ٱلۡمَآءُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ٧٤ ﴾ [ال بقرة:47]

يرى بعضهم أنَّ في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلۡحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنۡهُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ ﴾ عارضًا تركيبيًّا بالعدول عن المطابقة بين الضمير (الهاء) الذي يدلُّ على المفرد المذكّر في (منه) ومرجعه (الحجارة) المفرد المؤنّث، وهذا توهّمٌ منهم بعدم المطابقة، ولرفع هذا التوهّم يكونُ الجوابُ من جانبين: معنويّ، ونحويّ:

١- الجانب المعنوي: يرى الفرّاءُ أنَّ ((تذكير ﴿ منه ﴾ على وجهين؛ إن شئت ذهبت به – يعني (منه) – إلى أنَّ البعض حَجر، وذلك مذكّر، وإن شئت جعلت البعض جمعًا في المعنى فذكَّرته بتذكير بعض، كما تقول للنسوة: ضربني بعضُكُنَّ، وإن شئت أنَّثته هاهنا بتأنيث المعنى كما قرأت القرّاء: ﴿ وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ ﴾ [١] { وَمَنْ تَقْنُتْ } بالياء والتاء، على المعنى، وهي في قراءة أُبيّ: (وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهَا الأَنْهَارُ)))[٢].

فقد رفعَ الفرّاءُ هذا التوهّم بواسطة حرف الجر (من) الدال على التبعيض، فمن حيثُ المعنى أنَّ الضمير المذكّر قد طابقَ مرجعه المذكّر.

(١) سورة الأحزاب: من الآية ٣١.

(٢) معاني القرآن: ١ / ٤٩.

٢ – الجانب النحويّ: أنَّ الضميرَ في (منه) عائدٌ على الاسم الموصول (ما) وهو من الاسماء المشتركة بين المفرد والجمع والمذكّر والمؤنّث فيجوزُ أن يردَ عليه الضمير مذكّرًا باعتبار لفظه أو مؤنّثًا باعتبار معناه [١]، لذلك يرى الواحديّ أنَّ: ((الكناية عائدة على (ما)، و(ما) من المبهمات يجوز تذكيره وتأنيثه، تقول العرب: من النعال ما يعجبني بالياء والتاء حملًا على التأويل))[٢]، وتابعه على هذا أبو حفص النسفيّ (ت ٥٣٧ هـ) بقوله: ((والهاءُ ترجعُ إلى (ما)، لا إلى الحجارة))[٣]، وكذلك ذهب ابنُ عطيّة بقوله: ((وحَّد الضميرَ في (منهُ) حملًا على لفظِ (ما)))[٤].

٢ - عارضُ العدولِ عن المطابقةِ بين الضميرِ ومرجعِهِ في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ:

حافظَ أسلوبُ القرآن الكريم على المطابقة بين الضمير ومرجعه من حيث الإفراد والتثنية والجمع، ولكنّه عدلَ عنها في بعض المواضع لأغراضٍ بلاغية يقتضيها سياق الكلام، ومن شواهد هذا العدول في قصص النبي موسى (عليه السلام):

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٤﴾ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٠٥﴾ ﴾
[الأعراف:١٠٤ – 105]

في الآية الكريمة عاد ضمير الجمع (كُم) في قوله (جئتكم) و(ربّكُم) على (فرعون) وهو مفرد، وعُدَّ هذا بأنَّه عدولٌ عن المطابقة، وقد ذهب أبو حيّان إلى أنَّ

(١) ينظر: المذكّر والمؤنّث : ٢ / ٢٦٤.
(٢) التفسير البسيط: ٣ / ٧١.
(٣) التيسير في التفسير: ٢ / ٢٧٤.
(٤) المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١ / ١٦٧.

((الخِطاب في (جئتُكم) لفرعونَ وملئهِ الحاضرينَ معهُ))[١]، ويرى البقاعيّ أنَّ في هذا العدول صورةً بلاغيةً دقيقةً أرادها موسى (عليه السلام) في خطابه لفرعون وهي أنَّ الرسالةَ لكم كلّكم أنت وقومك ولا أخصُّ أحدًا منكم ولا فرق بينك وبين بقية العالمين[٢].

ويرى الباحثُ أنَّ نبيَّ اللهِ موسى (عليه السلام) خاطبَ فرعونَ بأحسن خطاب إذ ناداه بفرعون وهو لقبٌ محبوبٌ لديه، وخاطبه بصيغة الجمع لتعظيمه وترقيق قلبه حتّى يتقبّل دعوته، تنفيذًا لأمره سبحانه وتعالى: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [طه: ٤٤].

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ ﴿٧٨﴾ ﴾ [يونس: 87]

في الآية الكريمة كان الخطابُ لموسى (عليه السلام) وحده فاستعملوا ضمير الإفراد في (جئتنا) و(تلفتنا) ثمَّ بعد ذلك استعملوا ضمير التثنية في (لكما)، وقد وضّح أبو السعود سرَّ هذا العدول بقوله: ((وتثنيةُ الضَّميرِ في هذينِ الموضعينِ بعد إفرادهِ فيما تقَدَّمَ من المقامينِ باعتبارِ شمولِ الكبرِياءِ لهما – عليهما السَّلامُ – واستلزامِ التَّصديقِ لأحدهما التَّصديق للآخرِ، وأمّا اللَّفتُ والمجيءُ لهُ فحيث كانا من خصائصِ صاحب الشَّريعةِ أُسندَ إلى موسى – عليهِ السَّلامُ – خاصَّةً))[٣]، وتابعه الشوكانيّ (ت١٢٥٠هـ) في ذلك بقوله: ((وقد أفردَ الخطابُ لموسى في قولهم: أجئتنا لتلفتنا، ثمَّ جمعُوا بينهُ وبينَ هارونَ في الخطابِ في قولهم: ﴿ وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ووجهُ ذلك أنَّهم أسندُوا المجيءَ والصَّرف عن طريقِ آبائهم إلى موسى، لكونهِ المقصودَ بالرِّسالةِ، المُبلّغ عنِ الله ما شرَّعهُ لهم، وجمعوا بينهما في الضَّميرينِ الآخرين؛ لأنَّ

(١) البحر المحيط في التفسير: ٥ / ١٢٩.

(٢) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٨ / ٢١.

(٣) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٤ / ١٦٩.

الكبرياءَ شاملٌ لهما في زعمهِم، ولكونِ تركِ الإيمانِ بموسى يستلزمُ تركَ الإيمانِ بهارونَ))[١].

٣ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ۚ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾ [يونس: 38]

في قوله تعالى: ﴿ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ ﴾ نرى أنَّ ضمير الجمع (هم) يعودُ على فرعون المفرد، وهذا يوحي ظاهره أنَّه عدولٌ عن المطابقة بين الضمير ومرجعه، ولرفع هذا التوهّم ذهب النحويّون والمفسّرون إلى أنَّ مرجع هذا الضمير فيه عدّة أوجه:

الوجه الأول: إنَّ الضمير يعودُ على فرعونَ، والتقدير: فرعون وحاشيته، وهذا أحد رأيي الفرّاء الذي يقولُ: ((وإنّما قال (وملئهم) وفرعون واحد لأنَّ الملِك إذا ذكر بخوف أو بسفر أو قدوم من سفر ذهب الوهم إليه وإلى من معه؛ ألا ترى أنّك تقول: قدم الخليفة فكثر الناس، تريد: بمن معه، وقدم فغلت الأسعار؛ لأنَّك تنوى بقدومه قدوم من معه))[٢]، واختار الزجّاج هذا الوجه[٣]، وعلى هذا ذهب أغلبُ نحويي الكوفة.

الوجه الثاني: إنَّ الضمير يعود على (الذريّة)، وهذا رأي الأخفش [٤]، وبعض نحويي البصرة، واختاره الطبريّ، والثعالبيّ، وابن عاشور [٥].

الوجه الثالث: إنَّ المراد بفرعون آل فرعون على حذف (الآل) وهذا رأي الفرّاء الثاني الذي يقولُ فيه: ((وقد يكون أن تريد بفرعون آل فرعون وتحذف الآل فيجوز؛ كما قال

(١) فتح القدير: ٢ / ٥٢٩.
(٢) معاني القرآن: ١ / ٤٧٦.
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣ / ٣٠.
(٤) ينظر: معاني القرآن : ١ / ٣٧٧.
(٥) ينظر: جامع البيان: ١٥ / ١٦٦ ، والجواهر الحسان في تفسير القرآن : ٣ / ٢٦٠ ، والتحرير والتنوير: ١١ / ٢٦٠.

﴿ واسأل القرية ﴾ تريد أهل القرية والله أعلم))[١]، ولم يجز سيبويه هذا الوجه [٢]، واختاره الزمخشريّ [٣].

الوجه الرابع: إنَّ الضمير يعودُ على فرعون والمراد منهُ التعظيم، وهذا أحد آراء الفخر الرازيّ بقوله: ((أنَّهُ قد يُعبَّرُ عن الواحدِ بلفظِ الجمعِ، والمراد التعظيمُ))[٤].

الوجه الخامس: إنَّ المراد بفرعون جماعة فرعون، وهذا أحد آراء القرطبيّ الذي يقولُ: ((أَن تكونَ الجماعةُ سُمّيَت بفرعونَ مثلَ ثمودَ))[٥].

الوجه السادس: إنَّ الضمير يعود على (قومه)، واختاره النحّاس، بقوله: ((كأنّه أبينها يكون الضمير يعود على قومه))[٦].

ويرى الباحثُ أنَّ الأرجحَ هو الرأي الثاني؛ إذ إنَّ الضمير يعود على الذريّة، والمعنى: إنَّ الذين آمنوا كانوا خائفين من فرعون ومن قومهم أن يعيدوهم إلى ملّة فرعون ويُجبروهم على ترك إيمانهم بموسى (عليه السلام).

٤ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [يونس: 78]

نلاحظُ أنَّ الخطابَ في الآية الكريمة لموسى وأخيه هارون (عليهما السلام)، فاستعمل ضمير التثنية بقوله (تَبَوَّءا)، ولكنَّه اختلف بعد ذلك فجاء بصيغة الجمع بقوله (واجعلوا) ثمَّ انتقل إلى صيغة المفرد بقوله (بَشِّر)، وقد أجاب الزمخشريّ عن هذا العارض بعدم المطابقة بين الضمير ومرجعه بقوله: ((خوطب موسى وهرون (عليهما

(١) معاني القرآن: ١ / ٤٧٧.
(٢) ينظر: الكتاب: ٣ / ٢٤٧.
(٣) ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢ / ٣٦٣.
(٤) مفاتيح الغيب: ١٧ / ٢٨٩.
(٥) الجامع لأحكام القرآن: ٨ / ٣٦٩.
(٦) إعراب القرآن: ٢ / ١٥٥.

السلام) أن يتبوآ لقومهما بيوتًا، ويختاراها للعبادة، وذلك مما يفوّض إلى الأنبياء. ثمَّ سيق الخطاب عامًّا لهما ولقومهما باتخاذ المساجد والصلاة فيها؛ لأنّ ذلك واجب على الجمهور، ثمَّ خص موسى (عليه السلام) بالبشارة التي هي الغرض، تعظيمًا لها وللمبشّر بها))[1]. وتابعه على ذلك الفخر الرازيّ، والبيضاويّ، وأبو حيّان الأندلسيّ [2].

ويرى الدكتور أحمد مطلوب أنَّ هذا الانتقال من ضمير التثنية إلى الجمع ثمَّ إلى المفرد هو خروجٌ على مقتضى الظاهر وفي هذا الخروج صورةٌ بلاغيةٌ، إذ إنَّه يُعطي المتكلم أو الكاتب مجالًا واسعًا للتعبير عن الآراء بطرق مختلفة، وفى ذلك حرية لا تنكر[3].

٥ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا ﴿٦١﴾ فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا ﴿٦٢﴾ قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ۚ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا ﴿٦٣﴾ ﴾
[الكهف: ١٦ – 36]

وردَ في الآية الكريمة عارضُ العدول عن المطابقة بين الضمير المثنى ومرجعه، إذ نسبَ النسيان إلى موسى وفتاه في قوله (نسيا)، ثمَّ في الآية الأخرى نسبَ الفتى (يوشع بن نون) النسيان إلى نفسه في قوله (نسيتُ)، وفي هذا مخالفة في نسبة النسيان ومرجع الضمير.

ذهبَ بعضُ المفسّرين إلى أنَّ الذي نسيَ الحوت هو الفتى وأُضيفَ النسيان إلى موسى (عليه السلام) وفتاه، وهذا ما ذهب إليه الفرّاء[4]، وقد علّلَ الطبريّ هذه النسبة

(١) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢ / ٣٦٤.
(٢) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٧ / ٢٩١، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣ / ١٢٢، والبحر المحيط في التفسير: ٦ / ٩٧.
(٣) ينظر: أساليب بلاغية: ٢٨٧.
(٤) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ١٨٠.

بقوله: ((لأنّهما كانا جميعًا تزوّداه لسفرهما، فكان حمل أحدهما ذلك مضافًا إلى أنَّه حمل منهما، كما يقال: خرج القوم من موضع كذا، وحملوا معهم كذا من الزاد، وإنّما حمله أحدهما ولكنّه لمّا كان ذلك عن رأيهم وأمرهم أضيف ذلك إلى جميعهم، فكذلك إذا نسيه حامله في موضع قيل: نسي القوم زادهم، فأضيف ذلك إلى الجميع بنسيان حامله ذلك، فيجرى الكلام على الجميع، والفعل من واحد، فكذلك ذلك في قوله: (نَسِيَا حُوتَهُمَا)؛ لأنَّ الله عزّ ذكره خاطب العرب بلغتها، وما يتعارفونه بينهم من الكلام))[١]. وذهب إلى هذا الرأي ابنُ عطيّة، والزركشيّ، والسيوطيّ [٢].

وذهب آخرون إلى أنَّ النسيان صدر من موسى (عليه السلام) وفتاه، ومنهم الزمخشريّ بقوله: ((نسِيا حوتهما أي نسيا تفقد أمره وما يكون منه مما جعل أمارة على الظفر بالطلبة. وقيل: نسى يوشع أن يقدّمه، ونسى موسى أن يأمره فيه بشيء))[٣]، واختاره القرطبيّ، وأبو حيّان الأندلسيّ، والسمين الحلبيّ [٤].

ويرى الباحثُ أنَّ رأي الفرّاء والطبريّ أرجحُ من رأي الزمخشريّ، فالنسيانُ صدرَ من يوشع بن نون ونُسبَ للاثنين معًا جريًا على كلامِ العرب بدليل إفراد الضمير في الآية الأخرى.

(١) جامع البيان : ١٥ / ٣١٢.

(٢) ينظر: المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣ / ٥٢٨ ، والبرهان في علوم القرآن: ٣ / ٤ ، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن: ١ / ١٩٣.

(٣) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢ / ٧٣٢.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١١ / ١٣، والبحر المحيط في التفسير: ٧ / ٢٠٠، والدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧ / ٥٢٠.

٣ - عارضُ العدولِ عن المطابقةِ بين الضميرِ ومرجعِهِ في الخطابِ والتكلُّمِ والغيبةِ (الالتفات):

ذهبَ النحويّون إلى أنَّ الأصل مطابقةُ الضمير لمرجعه في الخطاب والتكلّم والغيبة، ولكن قد يُعدل عن هذا الأصل فينتقلُ الكلامُ من الغيبة إلى الخطاب أو من الخطاب إلى الغيبة وغيرها، لصورةٍ بلاغية يريدها المتكلّم، وهذا الأسلوب يُسمّى الالتفات. وعنه يقولُ المؤيّد العلويّ: ((من أجلِّ علوم البلاغة وهو أمير جنودها، والواسطة في قلائدها وعقودها، وسُمّي بذلك أخذًا له من التفات الإنسان يمينًا وشمالًا... وقد يلقّب بشجاعة العربية))[١].

فالالتفاتُ هو ((التعبير عن معنى بإحدى الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق أخرى))[٢]، والطرق الثلاثة هي التكلّم والخطاب والغيبة.

وللالتفات ست صور هي:

الصورة الأولى: الانتقال من التكلّم إلى الخطاب.

الصورة الثانية: الانتقال من التكلّم إلى الغيبة.

الصورة الثالثة: الانتقال من الخطاب إلى التكلّم.

الصورة الرابعة: الانتقال من الخطاب إلى الغيبة.

الصورة الخامسة: الانتقال من الغيبة إلى التكلّم.

الصورة السادسة: الانتقال من الغيبة إلى الخطاب. [٣]

---

(١) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ٢ / ٧١.

(٢) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ١ / ٢٧٣.

(٣) ينظر: خصائص التركيب: ٢٥١ – ٢٥٧.

وذهبَ المؤيَّد العلويّ أنَّ للالتفات صورة أخرى، وهي الانتقال من صيغة الماضي إلى صيغة المستقبل أو من صيغة المستقبل إلى صيغة الماضي[١].

أشارَ النحويّون إلى ظاهرة الالتفات في بطون كتبهم إلّا أنَّ البلاغيّين اهتمّوا بها أكثر، فقد وضّحوا ما فيها من صور وأسرارٍ بلاغية وحدّدوا فوائدها وهي: ((التفنّن والانتقال من أسلوب إلى آخر، لما في ذلك من تنشيط السامع، واستجلاب صفائه، واتساع مجاري الكلام، وتسهيل الوزن والقافية))[٢].

وقد وردَ عارضُ العدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه في الخطاب والغيبة والتكلّم والانتقال من صيغة الماضي إلى المضارع وعكسه في قصص النبي موسى (عليه السلام) في أربعة مواضع:

١ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿٤٩﴾ ﴾ [ال بقرة:94]

ابتدأ قوله تعالى بصيغة الماضي (نجّيناكم)، ثمَّ انتقل إلى صيغة المضارع (يسومونكم)، وهذا عارضٌ من عوارض التركيب وصورةٌ من صور الالتفات، وكان مقتضى الظاهر أن يقولَ: وساموكم، ولكن يرى أبو حيّان أنَّ هذا الانتقال هو: ((حكايةُ حالٍ ماضيةٍ))[٣]، أمَّا المؤيّد العلويّ فقد وضّح سرَّ هذا الانتقال من صيغة إلى صيغة بقوله: ((والسرُّ في مثل هذا، هو أنَّ الفعل المستقبل يوضّح الحال، ويستحضر تلك الصورة حتى كأنَّ الإنسان يشاهدها، وليس كذلك الفعل الماضي إذا عطف؛ لأنَّه لا يعطي هذا المعنى ولا يدلُّ عليه))[٤]، ويرى الدكتور فاضل السامرائيّ أنَّ السرَّ في هذا

(١) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ٢ / ٧٤.
(٢) أساليب بلاغية: ٢٧٦.
(٣) البحر المحيط في التفسير: ١ / ٣١٢.
(٤) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ٢ / ٧٤.

الانتقال هو: ((فسومُ فرعون بني إسرائيل سوء العذاب وتذبيح الأبناء أحداث ماضية، غير أنَّه عبّر عنها بالفعل الذي يدلُّ على الحال، وهو المضارع فقال (يسومونكم) و(يذبحون) وذلك لقصد إحضار مشهد التعذيب أمام العين، فكأنَّك تشاهد آل فرعون بأيديهم المُدى يذبحون الأبناء))[1].

ويرى الباحثُ أنَّ في هذا الانتقال إشارة إلى ما تعرّضَ له أسلافكم من سوء العذاب واستمرار دوام النجاةِ من ربّكم، وبنجاة أسلافكم نجيتم أنتم، والتعبير بالمضارع كأنَّه عبارة عن نقل صورة مفصّلة للأحداث التي جرت في الماضي.

٢ - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ [ال بقرة:75]

في الآية الكريمة انتقل الكلام من صيغة الخطاب في قوله (عليكم) و(كلوا) و(رزقناكم) إلى صيغة الغيبة في قوله (ظلمونا) و(أنفسهم)، وهذا عارضٌ من عوارض التركيب؛ إذ عدل عن المطابقة بين الضمير ومرجعه، يقولُ ابنُ عاشور موضّحًا السببَ في هذا الانتقال: ((وغيّر الأسلوب في هذه الجملة إذ انتقل من خطاب بني إسرائيل إلى الحديث عنهم بضمير الغيبة لقصد الاتّعاظ بحالهم وتعريضًا بأنَّهم متمادون على غيِّهم وليسوا مستفيقين من ضلالهم فهم بحيث لا يقرّون بأنَّهم ظلموا أنفسهم))[2].

ونجدُ في الآية الكريمة عارضًا آخر؛ إذ انتقل الكلام من صيغة الماضي إلى صيغة المستقبل في قوله: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾، وفيها صورةٌ

(١) معاني النحو: ٣ / ٣٢٨.

(٢) التحرير والتنوير: ١ / ٥١٢.

بلاغيةٌ كشفَ سرَّها أبو السعود بقوله: ((والجمعُ بين صيغتيِ الماضي والمستقبلِ للدَّلالةِ على تماديهم في الظّلمِ؛ واستمرارهم على الكفرِ))[١].

٣ - قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغۡفَرُ لَنَا وَإِن يَأۡتِهِمۡ عَرَضٞ مِّثۡلُهُۥ يَأۡخُذُوهُۚ أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ عَلَيۡهِم مِّيثَٰقُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِۗ وَٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ١٦٩ ﴾ الأعراف:١٦٩

في الآية الكريمة وردَ عارضان للعدول عن المطابقة بين الضمير ومرجعه:

الأوّل: ذهب بعض النحويّين إلى أنَّ جملة (درسوا) معطوفة على جملة (ألم يؤخذ) وفي هذا عطف جملة الماضي على جملة المضارع، وعدّه الزمخشريّ عطفًا من حيث المعنى؛ إذ يقول: ((فإن قلت: علام عطف قوله ودرسوا ما فيهِ؟ قلت: على ألم يُؤخذ عليهم؛ لأنَّه تقرير، فكأنَّه قيل: أخذ عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا ما فيه))[٢]، وتابعه على ذلك البيضاوي، وأبو السعود [٣]. وذهب الطبريّ إلى أنَّ جملة (درسوا) معطوفة على جملة (ورثوا) بقوله: ((وأما قوله: (ودرسوا ما فيه)، فإنه معطوف على قوله: (ورثوا الكتاب)، ومعناه: فخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب، ودرسوا ما فيه)) [٤]، فعلى رأي الطبريّ لا يوجد عارض في الآية.

الثاني: في الآية الكريمة انتقل الكلامُ من الغيبة في قوله (يأتهم) و(عليهم) إلى الخطاب في قوله: ﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾، وقد ذهب أبو حيّان إلى أنَّ هذا الالتفات هو خطاب لهذه الأمّة فيكون معنى الآية: ((أفلا تعقلونَ حال هؤُلاء وما هم عليهِ من سوءِ العملِ ويتعجَّبونَ من تجارئهِمْ على ذلكَ))[٥]، وذهب السمين الحلبيّ إلى أنَّ هذا الانتقال في

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ١ / ١٠٤.
(٢) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢ / ١٧٤.
(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣ / ٤١، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٣ / ٢٨٨.
(٤) جامع البيان: ١٣ / ٢١٥.
(٥) البحر المحيط في التفسير: ٥ / ٢١١.

الخطاب يحتملُ وجهين: ((أحدهما: أنه التفات من الغيبة إلى الخطاب، والمراد بالضمائر حينئذ شيءٌ واحد. والثاني: أنَّ الخطابَ لهذه الأمة، أي: أفلا تعقلون أنتم حال هؤلاء وما هم عليه وتتعجَّبون من حالهم))[١]، وذهب ابنُ عاشور إلى أنَّ علّةَ هذا الالتفات هي: ((ليكونَ أوقعَ في توجيهِ التَّوبيخِ إليهم مواجهةً))[٢]، وينظرُ عبد الرحمن بن حبنّكة الميدانيّ إلى هذا الالتفات نظرةً بلاغية؛ إذ يرى فيه فائدتين: ((الأولى: فنيّةُ التنويع في العبارة المثيرة لانتباه المتلقّي، والباعثة لنشاطه في استقبال ما يُوجَّه له، والإصغاءِ إليه.

الثانية: الاقتصاد والإيجاز في التعبير، فبدل أن يقول النصُّ لمعاصري التنزيل الكافرين من بني إسرائيل فمن بعدهم: وأنتم يا بني إسرائيل ما زلتُم على طريقة أسلافكم، أفلاَ تعقلونَ؟. اقتصرَ النّصُّ على: ﴿ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴾ مستغنيًا بأسلوبِ الالتفاتِ، للدلالة على ما يمكن فهمه ذهنًا، إذ اعتبرهمُ النَّصُّ داخلين في عُمُوم خطاب الغائبين السّالفين، إذْ هم موافقون على ما كانوا يفعلون، أو يفعلون مثلهم))[٣].

(١) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥ / ٥٠٦.

(٢) التحرير والتنوير: ٩ / ١٦٣.

(٣) البلاغة العربية: ١ / ٤٨١.

الخاتـــــــــمة

الحمدُ للهِ الذي منَّ عليَّ بإتمام هذه الرسالة بعد رحلةٍ طويلةٍ في ضيافة نبيّ الله موسى (عليه السلام)، والتي تناولتُ فيها عوارض التركيب الثلاث، وهي عارض الحذف وعارض التقديم والتأخير، وعارض العدول عن المطابقة، ودراستها وبيان دلالاتها في قصص سيدنا نبيّ الله موسى (عليه السلام) في القرآن الكريم، سائلًا اللهُ سبحانه وتعالى أن أكون قد وُفّقت في تقديم هذا الموضوع، وفي نهاية الأمر فإنَّني بشرٌ أصيبُ وأخطئ، فإن وُفّقتُ فمنه عزَّ وجلّ، وإنْ شابها القصورُ فمن عند نفسي القاصرة، وقد توصّلتُ في نهاية هذا الجهد المتواضع إلى مجموعة من النتائج أذكر منها:

١-إنَّ أسلوبَ القرآن الكريم لا يُمكن أن يُحكمَ بقاعدةٍ، فهو يطيلُ ويُسهبُ ويجيزُ ويحذفُ ويقدّمُ ويؤخّرُ ويعدلُ عن المطابقة لغرضٍ بلاغيّ يقتضيه المقام وسياق الكلام.

٢-كثرتْ عوارض التركيب بظواهرها الثلاثة من حذف وتقديم وتأخير وعدول عن المطابقة في قصص النبي موسى (عليه السلام) في القرآن الكريم وجاءت متناسبة مع كثرة ما عرض من عقبات لنبي الله موسى في طريق تبليغ رسالة السماء وهداية الناس.

٣-تنوّعت دلالات العوارض التركيبية عند المفسّرين واختلفت بين مفسِّر وآخر.

٤-شكّلَ عارضُ الحذف ظاهرة لغوية عامة في اللغة العربية، وقد كثر هذا العارض في القرآن الكريم؛ لأنَّه شمل جميع أجزاء الجملة من اسمٍ وفعلٍ وحرف.

٥-وردَ عارضُ الحذف في قصص النبي موسى (عليه السلام) في خمسة وأربعين ومئتي موضع، وجاء حذف المفعول به والمضاف إليه وعائد الصلة في مواضع كثيرة في هذه القصص.

٦-إنَّ الجملةَ التي يعترضها الحذفُ قد تكونُ أكثرَ وضوحًا وفائدةً، لهذا يلجأُ المتكلّمُ في كلامه إلى الحذف والاختصار، ليبتعدَ عن التكرار، وطلبًا للإيجاز بإسقاط أحد العناصر التركيبية وخروجه عن الأصل الذي وضعت عليه اللغة دون أن يخلَّ بنظامها.

٧-استخدمَ القرآن الكريم ظاهرة الحذف لأغراض بلاغية مختلفة جلبت للجملة معانيَ أخر وفوائدَ كثيرة.

٨-يُعدُّ عارضُ التقديم والتأخير ظاهرة لغوية بارزة أكسبت المتكلِّم حريّة التعبير عن الغرض المقصود.

٩- ورد عارضُ التقديم والتأخير في قصص النبي موسى (عليه السلام) في سبعين ومئةِ موضعٍ، وجاء تقديم المفعول به على الفاعل في هذه القصص في مواضع كثيرة.

١٠- كثرَ في الآيات التي تحكي قصص سيدنا موسى (عليه السلام) تقدّم شبه الجملة على متعلّقها؛ لما لها من حريّة في التركيب، فأجازوا فيها ما لايجوز في غيرها.

١١- ذهبَ النحويّون أنَّ التقديمَ الواجبَ عارضٌ تركيبيٌّ فرضته الصناعة النحويّة ولا غرضَ فيه من أغراض البلاغة، ولكنَّ أهل البلاغة ذهبوا إلى أنَّه لا بدَّ من وجودِ غرضٍ بلاغيٍّ في هذا التقديم.

١٢- حرص الأسلوب القرآني على ضرورة المطابقة بين أجزاء الكلام من حيث النوع والعدد والمطابقة بين الضمير ومرجعه، ولذلك جاء أغلبُ أسلوبه موافقًا للأصول اللغويّة.

١٣- أشارَ النحويّون القدماء في بطون كتبهم إلى مفهوم المطابقة ولكنّهم لم يضعوا حدًّا له.

١٤- وردَ في بعض المواضع ما يوحي ظاهره بالعدول عن المطابقة بين أجزاء الكلام، ولذلك أثبتَ النحويّون والمفسّرون مجيئه على الأصول والقواعد اللغوية ولم يخرج عنها.

١٥- وردَ في بعض المواضع القرآنية خروجٌ عن الأصل وعدولٌ عن المطابقة لغرضٍ بلاغيٍّ يقتضيه سياق الكلام.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان أثير الدين الأندلسيّ (ت ٧٤٥ هـ)، تح: رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجيّ – القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ.

٢-إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العماديّ محمَّد بن محمَّد بن مصطفى (ت ٩٨٢ هـ)، دار إحياء التراث العربي– بيروت.

٣-أساليب بلاغية، أحمد مطلوب أحمد الناصري الصياديّ الرفاعيّ، وكالة المطبوعات – الكويت، ط ١، ١٩٨٠ م.

٤-أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، د. مصطفى شاهر خلوف، دار الفكر – عمّان، ط٣ ، ١٤٣٠ هـ.

٥-الأسلوبية والأسلوب، د. عبد السلام المسديّ، الدار العربية للكتاب – طرابلس، ط ٣، د. ت .

٦-الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمّام حسّان، عالم الكتب – القاهرة، ١٤٢٠ هـ.

٧-الأصول في النحو، أبو بكر محمَّد بن السري بن سهل النحويّ المعروف بابن السرّاج (ت ٣١٦ هـ)، تح: عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ٣، ١٤١٧ هـ.

٨-إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي بحلب، ط ٥، ١٤٠٩ هـ.

٩-إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمَّد بن إسماعيل بن يونس المراديّ النحويّ (ت ٣٣٨ هـ)، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ.

١٠- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، دار الإرشاد للشؤون الجامعية – حمص، ط ٤، ١٤١٥ هـ.

١١- الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- عمان، ط ٢، ١٤١٨ هـ.

١٢- ألفية ابن مالك – الخلاصة في النحو، أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله بن مالك الأندلسيّ (ت ٧٦٢ هـ)، تح: عبد المحسن بن محمَّد القاسم، ط ٤، ١٤٤٢ هـ.

١٣- أمالي ابن الشجريّ، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجريّ (ت ٥٤٢ هـ)، تح: الدكتور محمود محمَّد الطناحيّ، مكتبة الخانجيّ – القاهرة، ط ١، ١٤١٣ هـ.

١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمَّد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباريّ (ت ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤ هـ.

١٥- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمَّد الشيرازيّ البيضاويّ (ت ٦٨٥ هـ)، تح: محمَّد عبد الرحمن المرعشليّ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ.

١٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، ابن يوسف أبو محمَّد جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تح:

يوسف الشيخ محمد البقاعيّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د . ط، د . ت.

١٧- الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز، د. مختار عطية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م.

١٨- الإيضاح العضدي، أبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، تح: د. حسن شاذلي فرهود، ط ١، ١٣٨٩ هـ.

١٩- الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر أبو المعالي جلال الدين القزوينيّ الشافعيّ المعروف بخطيب دمشق (ت ٧٣٩ هـ)، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجبل – بيروت، ط ٣، د . ت .

٢٠- بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقنديّ (ت ٣٧٣ هـ)، تح: الشيخ علي محمَّد عوض / الشيخ عادل أحمد الموجود/ د. زكريا عبد المجيد النوتيّ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ.

٢١- البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيّان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تح: صدقي محمَّد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٢٢- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمَّد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجريّ الفاسيّ الصوفيّ (ت ١٢٢٤ هـ)، تح: أحمد عبد الله القرشيّ رسلان، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٩ هـ.

٢٣- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيّ البصريّ ثمَّ الدمشقيّ (ت ٧٧٤ هـ)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٨ هـ.

٢٤- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمَّد بن محمَّد بن محمَّد، ابن عبد الكريم الشيبانيّ الجزريّ، ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٠ هـ.

٢٥- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمَّد بن عبد الله بن بهادر الزركشيّ (ت ٧٩٤ هـ)، تح: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – بيروت، ط ١، ١٣٧٦ هـ.

٢٦- البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميدانيّ الدمشقيّ، دار القلم- دمشق، الدار الشامية – بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ.

٢٧- البلاغة فنونها وأفنانها، د. فضل حسن عباس، دار الفرقان للنشر والتوزيع – الأردن، ط ٤، ١٤١٧ هـ.

٢٨- بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابًا وتفسيرًا بإيجاز، بهجت عبد الواحد الشيخليّ، مكتبة دنديس – عمّان، ط ١، ١٤٢٢ هـ.

٢٩- بناء الجملة العربية، د. محمَّد حماسة عبد اللطيف، دار غريب – القاهرة، ٢٠٠٣ م.

٣٠- البيان في روائع القرآن، د. تمّام حسّان، عالم الكتب – القاهرة، ط ١، ١٤١٣ هـ.

٣١- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ (ت ٦١٦ هـ)، تح: علي محمَّد البجاويّ، الناشر: عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه، د . ط ، د . ت .

٣٢- التبيين عن مذاهب النحويّين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ (ت ٦١٦ هـ)، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦ هـ.

٣٣- التحرير والتنوير، محمَّد الطاهر بن محمَّد بن محمَّد الطاهر بن عاشور التونسيّ (ت ١٣٩٣ هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤ م.

٣٤- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيّان أثير الدين الأندلسيّ (ت ٧٤٥ هـ)، تح: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤١٨ هـ.

٣٥- التراكيب الإسناديّة الجمل: الظرفيّة - الوصفيّة - الشرطيّة، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - القاهرة، ط ١، ١٤٢٨ هـ.

٣٦- التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن عبد الله ابن جزي الكلبيّ الغرناطيّ (ت ٧٤١ هـ)، تح: عبد الله الخالديّ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ.

٣٧- التطبيق النحوي، د. عبده الراجحيّ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٠ هـ.

٣٨- تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان، دار ابن الجوزيّ للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٢١ هـ.

٣٩- التعريفات، علي بن محمَّد بن علي الزين الشريف الجرجانيّ (ت٨١٦هـ)، تح: ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣ هـ.

٤٠- التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمَّد بن علي الواحديّ النيسابوريّ الشافعيّ (ت ٤٦٨ هـ)، تح: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة

دكتوراه بجامعة الإمام محمَّد بن سعود، عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٣٠ هـ.

٤١- تفسير القرآن، أبو المظفر منصور بن محمَّد بن عبد الجبار بن أحمد المروزيّ السمعانيّ التميميّ الحنفيّ ثمَّ الشافعيّ (ت ٤٨٩ هـ)، تح: ياسر بن إبراهيم وغنيم ابن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط ١، ١٤١٨ هـ.

٤٢- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيّ البصريّ ثمَّ الدمشقيّ (ت ٧٧٤ هـ)، تح: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٢٠ هـ.

٤٣- تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزديّ البلخيّ (ت ١٥٠ هـ)، تح: عبد الله محمود شحاتة، دار إحياء التراث – بيروت، ط ١، ١٤٢٣ هـ.

٤٤- تفسير يحيى بن سلّام، يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة التيميّ بالولاء من تيم ربيعة البصريّ ثمَّ الإفريقيّ القيروانيّ (ت ٢٠٠ هـ)، تح: هند شلبي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٢٥ هـ.

٤٥- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمَّد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبيّ ثمَّ المصريّ، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – القاهرة، ط ١، ١٤٢٨ هـ.

٤٦- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهريّ الهرويّ (ت٣٧٠هـ)، تح: محمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط ١ ، ٢٠٠١ م.

٤٧- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخبّاز (ت ٦٣٩ هـ)، تح: أ. د. فايز زكي محمَّد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، ط ٢، ١٤٢٨ هـ.

٤٨- التيسير في التفسير، أبو حفص نجم الدين عمر بن محمَّد بن أحمد النسفيّ الحنفيّ (ت ٥٣٧ هـ)، تح: ماهر أديب حبوش، وآخرون، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، أسطنبول – تركيا ، ط ١، ١٤٤٠ هـ.

٤٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآمليّ أبو جعفر الطبريّ (ت٣١٠ هـ)، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤٢٢ هـ.

٥٠- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط ٢٨، ١٤١٤ هـ.

٥١- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمَّد بن أحمد الأنصاريّ القرطبيّ (ت ٦٧١ هـ)، تح: أحمد البردونيّ وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤ هـ.

٥٢- الجملة الاسمية، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ.

٥٣- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائيّ، دار الفكر – عمّان، ١٤٢٧ هـ .

٥٤- الجملة الفعلية، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – القاهرة، ط ١، ١٤٢٨ هـ.

٥٥- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البصريّ (ت١٧٠هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة ، ط ٥، ١٤١٦ هـ.

٥٦- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمَّد بن مخلوف الثعالبيّ (ت ٨٧٥ هـ)، تح: الشيخ محمَّد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربيّ – بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ.

٥٧- حاشية الدسوقيّ على مختصر المعاني، محمَّد بن عرفة الدسوقيّ (ت ١٢٣٠ هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية – بيروت، د . ط، د . ت .

٥٨- حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمَّد ابن علي الصبان الشافعيّ (ت ١٢٠٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤١٧ هـ.

٥٩- الحجّة للقرّاء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧ هـ)، تح: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودقّقه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقّاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، ط ٢، ١٤١٣ هـ.

٦٠- الحذف البلاغيّ في القرآن الكريم، مصطفى عبد السلام أبو شادي، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع – القاهرة، ١٤١٢ هـ.

٦١- الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧ م.

٦٢- حيويّة اللغة بين الحقيقة والمجاز، د. سمير أحمد معلوف، اتحاد الكتّاب العرب، ١٩٩٦ م.

٦٣- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنيّ الموصليّ (ت ٣٩٢ هـ)، تح: محمَّد علي النَّجّار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤، ١٩١٣.

٦٤- خصائص التركيب، د. محمَّد محمَّد أبو موسى، مكتبة وهبة – القاهرة، ط ٤، ١٤١٦ هـ.

٦٥- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، عبد العظيم إبراهيم محمَّد المطعنيّ، مكتبة وهبة، ط ١، ١٤١٣ هـ.

٦٦- الخلاصة النحويّة، د. تمّام حسّان، عالم الكتب – القاهرة، ط ١، ١٤٢٠ هـ.

٦٧- دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

٦٨- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمَّد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث- القاهرة.

٦٩- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد ابن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبيّ (ت ٧٥٦ هـ)، تح: أحمد محمَّد الخرّاط، دار القلم – دمشق.

٧٠- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمَّد الجرجانيّ (ت ٤٧١ هـ)، تح: محمود محمَّد شاكر أبو فهر، مطبعة المدنيّ – القاهرة، ط ٣، ١٤١٣ هـ.

٧١- دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، د. منير محمود المسيريّ، مكتبة وهبة – القاهرة، ط ١، ١٤٢٦ هـ.

٧٢- ديوان امريء القيس، جمع وتحقيق: عبد الرحمن المصطاويّ، دار المعرفة – بيروت، ط ٢ ، ١٤٢٥هـ.

٧٣- ديوان طفيل الغنويّ شرح الأصمعيّ، تحقيق: حسّان فلاح أوغلي، دار صادر – بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٧٤- ديوان عمرو بن كلثوم، جمع وتحقيق وشرح: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربيّ – بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ.

٧٥- ديوان كثيّر عزّة، جمع وشرح: الدكتور إحسان عبّاس، دار الثقافة – بيروت – لبنان، ١٣٩١ هـ.

٧٦- ديوان الهذليين، الشعراء الهذليون، ترتيب وتعليق: محمَّد محمود الشنقيطيّ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربيّة، ١٣٨٥ هـ.

٧٧- روح المعاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسينيّ الآلوسيّ (ت ١٢٧٠ هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ.

٧٨- الزيادة والإحسان في علوم القرآن، محمَّد بن أحمد بن سعيد الحنفيّ المكّيّ شمس الدين المعروف كوالده بعقيلة (ت ١١٥٠ هـ)، تح: أصل هذا الكتاب مجموعة رسائل جامعية ماجستير للأساتذة الباحثين: (محمد صفاء حقي، وفهد علي العندس، وإبراهيم محمد المحمود، ومصلح عبد الكريم السامديّ، خالد عبد الكريم اللاحم)، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة – الإمارات، ط ١، ١٤٢٧ هـ.

٧٩- سلّم اللسان في الصرف والنحو والبيان، جرجي شاهين عطية، دار ريحاني للطباعة والنشر – بيروت، ط ٤، د . ت .

٨٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيليّ الهمدانيّ المصريّ (ت ٧٦٩ هـ)، تح: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠ هـ.

٨١- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمَّد بن الإمام جمال الدين محمَّد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تح: محمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ.

٨٢- شرح الأشمونيّ لألفية بن مالك، علي بن محمَّد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشمُونيّ الشافعيّ (ت ٩٢٩ هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ.

٨٣- شرح التسهيل لابن مالك، محمَّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجيانيّ أبو عبد الله جمال الدين (ت ٧٦٢ هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد / د. محمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٠ هـ.

٨٤- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمَّد الجرجاويّ الأزهريّ زين الدين المصريّ وكان يعرف بالوقّاد (ت ٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ.

٨٥- شرح الرضي على الكافية، نجم الدين محمَّد بن الحسن الرضي الإستراباذيّ (ت ٦٨٦ هـ)، من عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس- بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م.

٨٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمَّد بن عبد المنعم بن محمَّد الجوجريّ القاهريّ الشافعيّ (ت ٨٨٩ هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثيّ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنوّرة – المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٣ هـ.

٨٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله ابن يوسف أبو محمَّد جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، د . ط ، د . ت.

٨٨- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمَّد جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تح: محمَّد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط ١١، ١٣٨٣ هـ.

٨٩- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ (ت ٧٦٢ هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ كلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة مكّة المكرّمة، ط ١، ١٤٠٢ هـ.

٩٠- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهيّ النحويّ المكّيّ (ت ٩٧٢ هـ)، تح: د. المتولي رمضان أحمد الدميريّ، مكتبة وهبة – القاهرة، ط ٢، ١٤١٤ هـ.

٩١- شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ، أبو سعيد السيرافيّ الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي / علي سيد علي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١ ، ٢٠٠٨ م.

٩٢- شرح المفصّل لابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمَّد ابن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسديّ الموصليّ، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣ هـ)، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ.

٩٣- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هت)، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط ١، ١٩٧٧ م.

٩٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ الفارابيّ (ت ٣٩٣ هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ.

٩٥- ضوابط الفكر النحويّ، د . محمَّد عبد الفتاح الخطيب، تقديم: أ. د. عبده الراجحيّ، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، ٢٠٠٦ م.

٩٦- الطارئ في العربية، الدكتور فالح حسن كاطع الأسديّ، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمّان ، ط ، ٢٠١٤ م.

٩٧- طبقات النحويّين واللغويين، محمَّد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩ هـ)، تح: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، د . ت .

٩٨- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي ابن إبراهيم الحسينيّ العلويّ الطالبيّ الملقب بالمؤيد باللَّه (ت ٧٤٩ هـ)، المكتبة العنصرية – بيروت ، ط ١، ١٤٢٣ هـ.

٩٩- ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨ م.

١٠٠-الظواهر اللغوية في التراث النحويّ، د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، ط ١ ، ٢٠٠٦ م.

١٠١-العدّة في إعراب العمدة، بدر الدين أبو محمَّد عبد الله ابن الإمام العلّامة أبي عبد الله محمَّد بن فرحون المدنيّ (ت ٧٦٩ هـ)، تح: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاريّ – الدوحة، ط ١.

١٠٢-عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافيّ أبو حامد بهاء الدين السبكيّ (ت ٧٥٦ هـ)، تح: د .عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر - بيروت، ط ١، ١٤٢٣ هـ.

١٠٣-العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمَّد حماسة عبد اللطيف، مطبوعات جامعة القاهرة، ١٩٨٤ م.

١٠٤-علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، ط ١، ١٤٣٠ هـ.

١٠٥-العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البصريّ (ت ١٧٠ هـ)، تح: د. مهدي المخزوميّ / د. إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال، د . ط، د . ت.

١٠٦-غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر أبو القاسم برهان الدين الكرمانيّ ويعرف بتاج القرّاء (ت ٥٠٥ هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، د . ط، د . ت .

١٠٧-غريب القرآن، أبو محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت ٢٧٦ هـ)، تح: أحمد صقر، دار الكتب العلمية - مصر، ١٣٩٨ هـ.

١٠٨-فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمَّد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسينيّ البخاريّ القنّوجيّ (ت ١٣٠٧ هـ)، قدّم له وراجعه: خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاريّ، المكتبة العصريَّة للطباعة والنشر، صيدا - بيروت، ١٤١٢ هـ.

١٠٩-فتح القدير، محمَّد بن علي بن محمَّد بن عبد الله الشوكانيّ اليمنيّ (ت ١٢٥٠ هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ.

١١٠-فقه اللغة وسرّ العربية، عبد الملك بن محمَّد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبيّ (ت ٤٢٩ هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربيّ، ط ١، ١٤٢٢ هـ.

١١١-في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزوميّ، دار الرائد العربيّ، بيروت – لبنان، ط ٢، ١٤٠٦ هـ.

١١٢-القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمَّد بن يعقوب الفيروزآباديّ (ت ٨١٧ هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، ط ٨، ١٤٢٦ هـ.

١١٣-القواعد التطبيقية في اللغة العربية، د. نديم حسين دعكور، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع – بيروت، ط ٢، ١٩٨٨ م.

١١٤-الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنويّ المالكيّ (ت ٦٤٦ هـ)، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط ١، ٢٠١٠ م.

١١٥-الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (ت ٤٦٥ هـ)، تح: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط ١، ١٤٢٨ هـ.

١١٦-كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تح: عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجيّ – القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ.

١١٧-الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذانيّ (ت٦٤٣هـ)، تح: محمَّد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٧ هـ.

١١٨-الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشريّ جار الله (ت ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط ٣، ١٤٠٧ هـ.

١١٩-الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمَّد بن إبراهيم الثعلبيّ أبو إسحاق (ت ٤٢٧ هـ)، تح: الإمام أبي محمَّد بن عاشور، دار إحياء التراث العربيّ– بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ.

١٢٠-كمال اللغة القرآنية بين حقائق الإعجاز وأوهام الخصوم، د. محمَّد محمَّد داود، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع – القاهرة، ١٤٢٨ هـ.

١٢١-الكنّاش في فنّي النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي ابن محمود بن محمَّد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب الملك المؤيد صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، تح: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر– بيروت، ٢٠٠٠ م.

١٢٢-اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ البغداديّ محب الدين (ت ٦١٦ هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط ١، ١٤١٦ هـ.

١٢٣-اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبليّ الدمشقيّ النعمانيّ (ت ٨٨٠ هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمَّد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ.

١٢٤-لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاريّ الأفريقيّ (ت ٧١١ هـ)، دار صادر – بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ.

١٢٥-اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان عمر، عالم الكتب، ط ٥، ١٤٢٧ هـ.

١٢٦-اللمحة في شرح الملحة، محمَّد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذاميّ، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠ هـ)، تح: إبراهيم ابن سالم الصاعديّ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٤ هـ.

١٢٧-لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، فاضل بن صالح بن مهدي بن خليل البدريّ السامرائيّ، دار عمار للنشر والتوزيع – عمان، ط٣، ١٤٢٣ هـ.

١٢٨-اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جنيّ الموصليّ (ت ٣٩٢ هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، د . ط ، د . ت.

١٢٩-مباحث في علوم القرآن، منّاع بن خليل القطّان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط ٣، ١٤٢١ هـ.

١٣٠-مبادئ اللسانيات، د. أحمد محمَّد قدور، دار الفكر – دمشق، ط ٣، ١٤٢٩ هـ.

١٣١-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، نصر الله بن محمَّد بن محمَّد بن عبد الكريم الشيبانيّ الجزريّ أبو الفتح ضياء الدين المعروف بابن الأثير الكاتب (ت ٦٠٦ هـ)، تح: محمَّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.

١٣٢-مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيميّ البصريّ (ت ٢٠٩ هـ)، تح: محمَّد فواد سزگين، مكتبة الخانجيّ – القاهرة، ١٣٨١ هـ.

١٣٣-المجتبى في مشكل إعراب القرآن، أحمد بن محمّد الخرّاط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، د.ط، ١٤٢٦هـ.

١٣٤-محاسن التأويل، محمَّد جمال الدين بن محمَّد سعيد بن قاسم الحلاق القاسميّ (ت ١٣٣٢ هـ)، تح: محمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ.

١٣٥-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جنيّ الموصليّ (ت ٣٩٢ هـ)، تح: علي النجديّ ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. مصر، ١٣٨٩ هـ.

١٣٦-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمَّد عبد الحق بن غالب ابن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسيّ المحاربيّ (ت ٥٤٦ هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمَّد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ.

١٣٧-المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسيّ (ت ٤٥٨ هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ.

١٣٨-مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفيّ (ت ٧١٠ هـ)، تح: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب – بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ.

١٣٩-مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٨٨ م.

١٤٠-المذكّر والمؤنّث، أبو بكر محمَّد بن القاسم بن محمَّد بن بشار بن الحسن ابن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباريّ (ت ٣٢٨ هـ)، تح: محمَّد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة – لجنة إحياء التراث، ١٤٠١ هـ.

١٤١-المرتجل في شرح الجمل، أبو محمَّد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشّاب (ت ٥٦٧ هـ)، تح: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ.

١٤٢-المسائل الحلبيات، أبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، تح : د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق ، ط ١، ١٤٠٧ هـ.

١٤٣-المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ)، تح: د. محمَّد كامل بركات، دار الفكر – دمشق، ط ١، ١٤٠٠ هـ.

١٤٤-المستشرقون ودعوى الأخطاء اللغوية في القرآن الكريم، د. آدم بمبا ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٣٦ هـ.

١٤٥-مشكل إعراب القرآن لمكّي، أبو محمَّد مكّي بن أبي طالب حمّوش بن محمَّد بن مختار القيسيّ القيروانيّ ثمَّ الأندلسيّ القرطبيّ المالكيّ (ت٤٣٧هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ.

١٤٦-معالم التنزيل في تفسير القرآن، محيي السنة أبو محمَّد الحسين بن مسعود البغويّ (ت ٥١٦ هـ)، تح: محمَّد عبد الله النمر/ عثمان جمعة ضميرية / سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٤، ١٤١٧ هـ.

١٤٧-معاني القراءات للأزهريّ (ت ٣٧٠ هـ)، محمَّد بن أحمد بن الأزهريّ الهرويّ، أبو منصور، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، ط ١، ١٤١٢ هـ.

١٤٨-معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعيّ بالولاء البلخيّ ثمَّ البصريّ المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجيّ – القاهرة، ط ١، ١٤١١ هـ.

١٤٩-معاني القرآن للفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتيّ / محمَّد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبيّ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط ١، د. ت .

١٥٠-معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، إبراهيم بن السريّ بن سهل أبو إسحاق الزجّاج (ت ٣١١ هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ.

١٥١-معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائيّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط ١، ١٤٢٠ هـ.

١٥٢-معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١ هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ.

١٥٣-معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الروميّ الحمويّ (ت ٦٢٦ هـ) الناشر: دار صادر، بيروت ، ط٢، ١٩٩٥ م.

١٥٤-معجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة، الناشر: مؤسّسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ.

١٥٥-معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، د. محمَّد سمير نجيب اللبديّ، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ.

١٥٦-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، ابن يوسف أبو محمَّد جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تح: د. مازن المبارك / محمَّد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط ٦، ١٩٨٥ م.

١٥٧-مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمَّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيميّ الرازيّ الملقب بفخر الدين الرازيّ خطيب الريّ (ت ٦٠٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط ٣، ١٤٢٠ هـ.

١٥٨-المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشريّ جار الله (ت ٥٣٨ هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.

١٥٩-مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرازيّ أبو الحسين (ت ٣٩٥ هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر – بيروت، ١٣٩٩ هـ.

١٦٠-المقتضب، محمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماليّ الأزديّ أبو العباس المعروف بالمبرِّد (ت ٢٨٥ هـ)، تح: محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، د . ط، د . ت .

١٦١-من بلاغة القرآن، أحمد أحمد عبد الله البيليّ البدويّ، نهضة مصر – القاهرة، ٢٠٠٥ م.

١٦٢-المنهل الصافي في شرح الوافي، بدر الدين أبي عبد الله محمَّد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)، تح: فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية – بيروت، ٢٠٠٨ م.

١٦٣-الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمَّد بن أحمد الأفغانيّ، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٤ هـ.

١٦٤-الميزان في تفسير القرآن، العلّامة السيّد محمَّد حسين الطباطبائيّ (ت ١٤٠٢ هـ)، مؤسسة الأعلى للمطبوعات – بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ.

١٦٥-نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجواريّ، مكتبة اللغة العربية – شارع المتنبي – بغداد، ١٣٩٤ هـ.

١٦٦-النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف – القاهرة، ط ١٥، د . ت .

١٦٧-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمَّد بن عبيد الله الأنصاريّ، أبو البركات، كمال الدين الأنباريّ (ت ٥٧٧ هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٦٨-نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، د. حسن خميس الملخ، دار الشروق – عمّان، ط ١، ٢٠٠١ م.

١٦٩-نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط ابن علي بن أبي بكر البقاعيّ (ت ٨٨٥ هـ)، دار الكتاب الإسلاميّ – القاهرة، د . ط ، د . ت .

١٧٠-النكت في إعجاز القرآن، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرمّانيّ المعتزليّ (ت ٣٨٤ هـ)، تح: محمَّد خلف الله / د. محمَّد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط ٣، ١٩٧٦ م.

١٧١-الهداية إلى بلوغ النهاية، أبو محمَّد مكّي بن أبي طالب حمّوش بن محمَّد ابن مختار القيسيّ القيروانيّ ثمَّ الأندلسيّ القرطبيّ المالكيّ (ت ٤٣٧ هـ)، تح: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخيّ، مجموعة بحوث الكتاب والسنّة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، ط ١، ١٤٢٩ هـ.

١٧٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١ هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة – مصر، د . ط ، د . ت .

١٧٣-وظيفة الصورة الفنية في القرآن، عبد السلام أحمد الراغب، فصلت للدراسات والترجمة والنشر – حلب، ط ١، ١٤٢٢ هـ.

الأطاريح والرسائل الجامعية:

١-عوارض التركيب في الأصمعيات (دراسة نحوية وصفية تطبيقية)، رسالة ماجستير، أرواح عبد الرحيم الجرو، كلية الآداب – الجامعة الإسلامية بغزّة، بإشراف الأستاذ الدكتور: كرم محمَّد زرندح، ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤ م.

٢-عوارض التركيب في سورة الأعراف (دراسة نحوية دلالية)، رسالة ماجستير، إبراهيم خليل علاوي النعيميّ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة آل البيت، بإشراف الأستاذ الدكتور: علي حسين البوّاب، ٢٠١٦ م.

٣-عوارض التركيب في سورة البقرة (دراسة نحوية وصفية)، رسالة ماجستير، سامية مونس خليل أبو سعفان، كلية الآداب – الجامعة الإسلامية بغزّة، بإشراف الأستاذ الدكتور: كرم محمَّد زرندح، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م.

٤-المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، فراس عصام شهاب السامرائيّ، كلية الآداب – جامعة البصرة، بإشراف الأستاذ الدكتور: عدنان عبد الكريم جمعة، ١٤٠٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

Abstract

The language of the Noble Qur'an was characterized by an abundance of linguistic and graphic methods, and a variety of methods of expression.

It lengthens the speech and makes it short if the situation requires that, and it advances and delays in some words, and takes into account that the speech is in accordance with the requirements of the situation, so it takes into account the condition of the speaker, the addressee and the absent.

We may find that the language departs from the principles agreed upon by the grammarians, so it omits an element of speech, introduces what is due to delay, and departs from the matching between parts of speech.

What the grammarians called the structural symptoms, which are represented by the phenomena of omission, introduction, delay and reversal of conformity.

The symptoms and the extrapolation of their evidence in these stories and studying them from two aspects of the language, namely the grammatical aspect and the semantic aspect, and mentioning the opinions of grammarians and commentators and their differences about them, commenting and analyzing them.

This thesis came in three chapters preceded by an introduction and followed by a conclusion. In the first chapter, I talked about the objection to deletion and divided it into two sections, the first: the objection of deletion in the predicate elements, and the second: the opposition of deletion in the non-predicate elements. It is divided into two sections, the first: Presentation and

delay in the nominative sentence, and the second: Presentation and delay in the phrasal verb, and in the third chapter I talked about the opposition to reversal of conformity, and I divided it into three sections, the first: The opposition of reversal of conformity in gender (remembrance and femininity), the second The opposition to abandoning the matching in the number (singular, dual and plural), the third: the opposition to abandoning the matching between the pronoun and its reference.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Babylon

College of Education for Humanities

the department of Arabic language

The implications of the structural symptoms in the stories of the Prophet Moses, peace be upon him, in the Holy Qur'an

A Thesis Submitted to the Council of the College of Education for Human Sciences / University of Babylon As a partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Education in the Arabic language .

By the student:

Ali Hamza Saleh

Supervised By

Prof . Dr : Naglaa Hamid Majeed

A . H . 1443 **A . D . 2022**